





مكتبة جامعة الملك سعود



١٩٥٧ هـ

Copyright © King Saud University



٤١٤

ش

(شرح تصريف المعزي) • كُتِبَ في القرن الثالث عشر الهجري

تقديم

٥٣ ق

٢٣ ص

١٥ × ٢١ سم

٦٣٨٨

نسخة حسنة ، بأولها نقي خطها نسخ دقيق .

١- الصرف والوُضْع ، اللغة الصربية ٢- تاريخ

النسخ

Copyright © King Saud University

١٤ / ٨ / ١٤٠٧ هـ



مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٦٢٨٨  
العنوان: (شرح ح) لقصيف العزري  
المؤلف: ---  
تاريخ النسخ: القرية الثالثة سنة الهجري ---  
اسم الناسخ: ---  
عدد الأوراق: ٥٢  
ملاحظات: ---



کوکله اختیار اولمزد لاسو مکده مجبوری  
ظوری میل ایدر فاطمه کورنجه صورتی خونی

الس  
م  
الله  
الرحمن  
الرحیم



میرزا کریم خان زند و میرزا محمد تقی خان زند



هي لبداية امر ذي بال ولئن سلمنا ذلك لكن جوقه للضرورة الله علم الاله الحق  
والله جامعة بمعاني الاسماء الحسن كلها ما علم منها اولي لم يعلم ولذا يقال في كل اسم من اسمائه  
الكريمة سوا الله هو من اسماء الله ولا ينطس قيل اصله الله كالناس عوضت عن  
الهمزة حرف التعريف ولذا قطع همزة في النداء بنحو يا الله وتفتح سبعة للتفخيم اذا كان ما  
قبلها مفتوحا او مضموما وان كان مكسورا لا يفتح للثقل فالاله يقع على كل معبود والله  
مختص بالاله الحق الرحمن الرحيم فعلا بيان رحم الرحيم فعلا منه مجروران على انهما صفتان  
لله ويجوز فيهما الرفع على انهما خبر مبتدأ محذوف والتصب على تقدير اخراج الفعل فان قلت  
ما الفرق بين الرحمن والرحيم قلنا الرحمن خاص اللفظ وعالم المعنى والرحيم عام اللفظ وخاص  
المعنى ولذا جاء في الدعاء يا رحمن الدنيا والاخرة لانه الترجمة في الدنيا يعنى المؤمنين والكافرين  
وفي الاخرة يختص بالمؤمنين فان قلت فالرحمن الباقى في الوصف يا رحمة عن الرحيم فكيف  
قدّم عليه وعادة العرب في صفات المدح الترتيب من الادنى الى الاعلى كجاء فيفاض  
قلنا ذلك فيما كان الثاني من جنس الاول وزيادة فيه كلفى المثال المذكور والرحمن  
ليس كذلك لان يتناو لجلال النعم واصولها والرحيم دقايقها وفروعها فليكن الثاني  
زيادة في الاول بل كان جنس آخر ويمكن ان يقال في جها ان الله اسم خاص بالبارئ  
لا يسمى غيره لامفرد او لامضافا فقدّمه والرحيم بوصف به غيره مفرد او مضافا فاخره  
والرحمن بوصف به غيره مضافا ولا يوصف مفرد الا الله تعالى فوسطا لثقل معناه  
ولما انهم الله تعالى عليه بافاضة نفس الناطقة لنا المنحلية بالعلوم والعارف التي تأليف  
هذه الرسالة اثر من اثرها وفيض من انوارها وكان شكر النعم على المنعم عليه واجب  
اصدر كتابه بحمد الله تعالى اذ الحق شئ من ذلك فقال الحمد لله وهو عبارة عن الصنف  
بالجميل عجزه العظيم قصدا مطلقا فوله الوصف اشارة الى ان الحمد لا يكون  
باللسان فوله بالجميل احتراز عن الوصف بالقبح وقوله عجزه العظيم احتراز عن



الاستعزاء وقوله قصد احتراس عن القول القائل فلا فاضل تحريم قد قرأ على فلا يقال  
انه حجة باحد نفسه وقوله مطلقا للبيان اي سواء كان على النعمة او على غيره وسواء كان  
قبلا الاحسان او بعده والشكر عبارة عن معروف يقابل النعمة سواء كان باللان  
او باليد او بالقلب قوله عن معروف احتراس عن متكر يقابل النعمة لانه يحتمل ان يكون كفا  
شكرا ولذا اسم الكافر كافرا فالجهد باعتبار الآلة خاص لانه لا يكون الا باللان وباعتبار  
المحل عام لانه يكون على النعمة او غيرها والشكر باعتبار الآلة عام لانه يكون باللان  
وغيره وباعتبار المحل خاص لانه يستعمل في مقابلة النعمة فقط والملح لا يكون الا قبل النعمة  
ولذا يجوز ان يقال مدحت الله اذ لا يتصور صدور الملح عن البعد وقيل انظام  
الله تعالى والثناء اعظم من هذه الثلاثة فلهذا المبدأ أخبره الله وقوله بالنصب وهو  
لانه من المصادر التي تنصبها العرب بافعال مضمره وانما عدل الى الرفع للثبات والدوام  
لما في الفعل التجدد والحديث لدلالة على التمران والفتح نحمد حمدا واللام فيها اتمال  
لتخفيفه واما الاستفراق وقوله بكسر الدال اتباعا للام وبضم اللام اتباعا للدال  
واتباع الحركة البناءة للاعرابية الدالة على معنى اقوى فان قلت كيف جاز في كنهين و  
حقه ان لا يجوز الا في كلمة واحدة قلنا نعم الا انه كثرة استعماله هانرا لا منزلة كلمة  
واحدة فان قلت قد جاء في الحديث كل امرئ ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجدع فكيف  
يكون التوفيق بين الحديث في البسطة وبين الحديث في الجمل مع ان الابداء باحمد هما اينا  
الابتداء بالآخر قلنا على تقدير صحة يجوز ان يحمد الاول على الابتداء الحقيقي والتأني  
على الاضافة لا يقال لم يحمد على العكس قلنا لم يحمد رعاية للتناسيب الكتاب الله تعالى  
رب العالمين الرب يجوز ان يكون صفة اما بمعنى المالك ومعنى المصلي ويجوز  
ان يكون مصدرا بمعنى التبرية مستعار ههنا للصفة كما في رجل عدل ولا يطلق  
على غيره مقامه ابل مضافا كما يقال رب الدار وقوله رب على المدح بتقدير اعني او

او يبادل عليه الحمد اي نحمد الله رب العالمين والعالم اسم لذوى العلم من الملائكة  
والثقلين وقيل كل ما علم به الخالق من الاجسام والاعراض فان قلت فالعالم اتم  
جميع الموجودات المعظمة او جميع الموجودات العظمة ولا شك ان الجميع لا يتعدد فجميع  
العالم قلنا كما ان الجميع يسمى عالما كذلك كل جنس من جنس يسمى عالما يقال عالم الاجسام  
وعالم الاعراض وعالم الحيوانات والغير ذل في جميع يشتمل كل جنس على ما يسمى به فان قلت  
اذا كان يسمى العالم الجميع ان جنس كان اسم جنس لا صفة ولا علما ومن شرط الجميع  
بالواو والنون ان يكون صفة او علما قلنا ساء ذلك لمعنى الوصفية فيه وهي الدالة على  
معنى العلم كذا ذكر في الكشاف فان قلت سلمنا ذلك لكن الوصف ايضا يتأخر بالواو  
والنون ان كان وصفا لمن يعقل كما هو مقرر في علم النحو فاذا كان العلم اسما لكل  
ما علم به الخالق ومنهم ما لا يعقل فكيف جميع بها قلت هو بطريق تغليب العقلاء على  
غيرهم ولما كانت استفاضة المطالب واستقامة الادب بنيت على مناسبة ما بين المفيض  
المفيض والمستفيض وملائمة ما بين المفيد والمستفيدة وكان المفيض وهو الله تعالى  
في غاية القدس والمستفيض وهو الخادم لله تعالى في غاية التواضع وجب التوسط في ذلك  
يتوسط في جريتين وهو بينا عليه السلام يستفيض بحجة نيرة عن الواجب تعالى  
يفيض بحجة يعقل على الطالب كقسط الحبيب الياسين بين النار والحطب الترتيب  
فلا جرم ارد فالمصنف حمد الله بالصلوة على النبي وعمره وقال والصلوة هي من العبد  
طلب التعظيم لجانب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدنيا والآخرة وهي مبتداء وقوله  
السلام اي السلامة مبتداء ثاني قوله على سيد الخلق اي مخلوق خبير للمبتداء الثاني  
مع خبره خبر المبتداء الاول اصله سيؤد من السيادة اجمعت الواو والياء وادخلت  
فيها قل قلت الصلوة للنبي عليه السلام دعاء له والدعاء اذا استعمل به يكون شرا  
لاخيه فكيف استعمل ههنا بعل قلنا ذلك اذا استعمل ما يراد به فلا يحسن عطف بيان



السيد قبل الملام من الصلوة هنا مجموع المعاني الثلاثة اعني الرحمة من الله تعالى والاسم  
 من الملائكة والدعاء من المؤمنين فقد ظهر عن آخره ان الصلوة على النبي صلعم  
 واجبة عقلا كما انما اجبت شرعا اما في شهادات الصلوة كما هو مذهبنا في رحمة الله  
 او في جميع العزرة كما ذهب اليه البعض والاصح ما ذكره الطحاوي وهو وجوب الصلوة  
 على النبي عليه السلام كما ذكر فان قلت الصلوة معيان لغوي وهو الدعاء ومثله  
 وهو الاركان المعلومة والاصح ان يكون المخصوصة فمن اين جاز ان يكون الصلوة  
 من الله تعالى يكون له حقيقة وغاية واذا لم يكن حقيقة الى الله تعالى متصورة بحمل على  
 غايته اذا اردت هذا فنقول للصلوة حقيقة وهو الدعاء والاركان المعلومة والافعال  
 المخصوصة وغايته وهي الرحمة لان الله تعالى لما كان ارحم الراحمين فاللايق بجانبه ان  
 يقفر لمن يدعو او يعبد وتعالى لم يكن حقيقة الصلوة والدعاء والعبادة المخصوصة  
 متصورة من الله تعالى اما الدعاء فلا يطلب الفعل على سبيل الخضوع والاعمال الاحتياج  
 والله تعالى عن ذلك واما العبادة فلا تطلب مطلقا فمد مع الصلوة على غايته وهي  
 الرحمة والله عطف على قوله محمد خص استعمال في اول الخطر اصلا اهل بديل  
 تفسيره على اهل قلب الهاء همزة لقرب مجزأ ثم قلبت الهمزة الفالسكونها وانفتح  
 ما قبلها والمراد من الا ل هذا اتباعه عليه السلام كما في افرعون وهم المشركون  
 لا بمعنى اهل البيت خاصة بديل قوله تعالى لنفج عليه السلام في ابنه انه ليس  
 اهلك حيث لم يتبعه وبديل ان المقصود من ذكر الال هنا تعميم الدعاء امتثالا  
 لقوله عليه السلام اذا صليتم فمواها قوله اجمعين تأكيد معنوه كما ذكره اذا عرفت  
 هذا فاعلم ان الصلوة مختصة بالنبي عليه السلام ولا يقال فيه الا على سبيل التبعية  
 لا على سبيل الاصل فلا يقال اللهم صل على محمد فان قلت قد جاء في الحديث انه عليه السلام  
 قال اللهم صل على ابي او فاجب جافا بصرفات مواشي ابي قلنا لا يلزم من جواز  
 او فاجب او في  
 ان يصل

ان يصل النبي عليه السلام على غيره جواز ان يصل نحن لان الصلوة حق عليه السلام  
 ولصاحب الحق التأليف ابتداء بالفرق البسلة اقلا والحمد لله ثانيا وصلوة النبي  
 عليه السلام الثامن الواجب ولهم من الطرق الجائزة اربعة مدح الف ذكرا  
 الباعث تسمية الكتاب ثم بيان كيفية الكتاب من التوب والتفصيل ولما كان مني  
 كتاب التصنف على الاختيار المناسب للاستيعاب اقتصر على ما هو الواجب اعلم  
 من علم يعلم وفيه ضمير مستتر فاعلم له عايد الملة من يشع في هذا الفن وهو من الفعل  
 القلوب المستندعية للمفعول لية المتبعة الاقتصار على احدهما ان بالفتح حرف  
 من حروف المشبهة بالفعل تستدعي الاسم منصوبا والخبر مفعول التصريف على انه  
 اسم ان واشتقاقه من الصرف فجعل علم هذا العلم لكثرة تفرقاته والظرف المستقر  
 اعني قوله في اللغة متعلق بفعل محذوف تقديره التصريف الكائن في اللغة وهو ما يقتضيه  
 بهما كقولهم عن امرائهم وقوله التفسير خيرا وهو احدث شي لم يكن قبله  
 هو مع اسمها وخبرها مستند مفعول علم فان قلت انما قال اعلم ولم يقل اقرأ  
 قلنا لان المراد في هذا المقام معرفة في الكتاب لا القراءة عن ظهر الاول فقط  
 فيكون المراد بالعلم امر مشترك للقراءة دون عكس فان قلت لم قال اعلم ولم يقل  
 اعرف مع ان المعرفة مطلوبة له ايضا قلنا نعم الا ان المعرفة تستعمل في الامور الجزئية  
 والعلم في الامور الكلية وهما البحث عن الكليات المنطقية والكليات المنطقية  
 مقدمة على الجزئية فاختار العلم على المعرفة لذلك فان قلت لم قال اعلم ولم يقل  
 افهم مع ان الفهم يستعمل ايضا في الامور الكلية قلنا العلم يستعمل بالنسبة الى كلام  
 ان كما قال الله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله والفهم يستعمل بالنسبة الى كلام متقدم ومهمنا  
 لم تقدم شي من هذا الفن حتى يوفق بفهمه فان قلت انما قال ان التصريف ولم يقل  
 ان الصرف فذكر باللفظة فيه مبالغة وتكثير حرف اشار الى ذلك وفي القناعة بكسر الصاد







هذا العلم هو ابنية الكلام من حيث يعرض لها الاحوال المذكورة في هذا الفن اذ الحوال  
 الابنية عارضة للابنية فكل كلمة الابنية موضوع هذا العلم لان موضوع مسائل العلم يكونا  
 مع موضوعه وغايته العصمة عن الخطا في تصاريه الابنية الكلام من جهة عروض العوارض  
 التي تلحقها بحسب كل عرض على ما سنفضل وتعرف ما قاله المتصنف فلم يتصور الشائع  
 اول ذلك العلم بوجه من الوجوه المذكورة لا متنع شرعه فيه لا متناع توجه النفس  
 نحو المجرى المطلق فعرفه اول ذلك اعلم ان المصدر اصل عند البصريين والفعل  
 فرع خلافا للكوفيين والمراد بالفرع هنا المشتق وهو الذي يبنى من لفظ آخر مشتملا  
 على اصل مغيرة لبنائه الاول لزيادة معنى نحو نصر من الضرب من الضرب وعمدة  
 استدلال الكوفيين ان المصدر بعد اعلان الفعل ويصح بصحة نحو قام قبا ما ولا  
 ولو افعل المصدر فرع عنه واجيب عنه بانه لا يلزم من فرعية المصدر في الاعلال  
 فرعية في الاشتقاق كما ان نحو عدو تعد فرع بعد في الاعلال مع انها ليسا بمشتق  
 منه ثم حرف عطف كالفاء الا ان التثنية اخي في ثم اكره في الفاء الفعل بكسر الفاء اسم  
 لنوع مخصوص من انواع الكلمة وهو ما اذن علم معنى في نفسه مقترنا باحد الازمنة  
 الثلاثة وبالفتح مصدر فان قلت الكلمة تنقسم الى اسم وفعل وحرف والاسم اصل بالنسبة  
 اليها فلا بد ان يتقدم في البحث فلم تقدم الفعل قلنا لان مباحث الفعل في هذا المختصر  
 اكثر من مباحث الاسم وما كان مباحث اكثر من التقديم هم فان قلت لم يتقرر الشق  
 الثالث من الكلمة وهو الحرف قلنا بناء على ان التصريف لا يتصرف اليه كما يتصرف الى الحرف  
 اما الثلاثي ما كان ماضيا على ثلاثة احرف اصول نحو نصر فان قلت لم يجرى بناء الفعل  
 اقل من ثلاثة احرف قلنا لان الاصل في كل كلمة ان يكون على ثلاثة احرف حرف يتبدأ بها  
 وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدأ والموقوف اذ يجب ان يكون  
 المبتدأ به متحركا لتقدير الابتداء بالسكون والموقوف ساكنا لان الوقوف على المتحرك

منوع فغيرهم فلما تناقيا في الصفة كرهوا مقارنتهم ففصلوا بينهما بحرف فان قلت  
 للحرف المتوسط لا يخلو من ان يكون متحركا وساكنيا وايضا كان يلزم التناهي مع اخيهما  
 قلت لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث متوسط فلا يتحقق ذلك التناهي لعدم  
 له وجوب شي من الحركة والسكون عليه لا يقال هذا منقوض ببعض الافعال التثنية  
 نحو صن وبيع وامثلة لاننا نقول لا نسلم ان يكون هذا ان المثلان في الاصل ثنائيين  
 لان اصلها اصوون وابيوع نقلت حركة الواو والياء الى ما قبله فاستغنى عن  
 الهمزة ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين فلا يردان علينا لان المحذوف عنها  
 في حكم الثابت عندهم واما التثنية في وهو ما كان على اربعة احرف اصول نحو حرج  
 فان قلت لم يزد حروف الاصول من الفعل اربعة قلنا لان الفعل فرع الاكم وتقبل  
 في المعنى لان الالف على الحدث والنون فلو اجاز في الفعل خامس كما جاز ذلك في الاكم  
 لحقت من حيث المعنى نحو حرج من المعنى المشتق يلزم مساواة الفرع بالاصل ولزم  
 الفعل الثقل للرجوز فان قلت لم يضعفوا من الاكم سدا شيئا اصلا قلنا الدفع الاستنباه  
 لانهم لو وضعوه لم يعلم ان سدا شيئا اصلا ام كلمتا ركبنا معا لان اقل الابنية ان  
 يكون على ثلاثة احرف كما عرفت ولم يضعفوا ايضا من الاكم ثانيا لما ذكرنا من الدليل في الفعل  
 فان قلت هذا منقوض بالاكام الثابتة نحو اخ واب ويد وامثلة قلنا ان هذه الاكام  
 الاصل لا ثبات لان الاصل في اخ اخف وفي اب ابوب وفي يد يدى والمراد من قولنا ان  
 الاكم لا يجوز ان يكون ثانيا ما يكون بحسب الاصل واعلم ان المراد بالاسم هو هذا الاسم  
 المتمكن الذي يمكن تغيره واشتقاقه كرجز وفرس لا اسم المبني كدوما وكما لا يقال  
 هذا التقييم اي التقييم الفعل الى الثلاثي وورباغي ليس يصح لان المقسم هو الفعل  
 لا يخلو عن احدهما فيكون انقسام الشيء الى نفسه والى غيره لا نأخذ من القول  
 الكلية ان يكون التقييم بحسب المفهوم لا بحسب الخارج ومفهوم الفعل اعلم منه في الهمز



وان كان في الخارج منصرفا فيها وكذا الحكم في سائر التقييدات وكل واحد منهما ايجز  
 القول الثلاثي والترباعي اما جرحه اى لم يزد فيه حرف وقد مر مقالها او مزيد فيه ان  
 زيد فيه حرف اثنى اوله او في وسطه او في آخره او فيها بين الفاء والعين كفاعل او بين  
 العين واللام وما زاد في آخره اثنى في لامه الاولى والثانية والحرف الثايد اما حرف  
 واحد او اثنان او ثلثة ويسمى اشد هذه الاربعة عن قريب ان شاء الله تعالى وكل واحد منهما  
 اى من الاقسام الاربعة اما سالم لا يكون في مقابلة اصول هذه الافعال الاربعة  
 حرف من حروف العلة والهمزة والتضعيف او غير سالم ان كان في اصولها ذلك  
 فذا قلت ضربت الاثنى في الاربعة يبلغ ثمانية مثال الثلاثي الجرح السالم كرم مزبه  
 اكرم ومثال الترباعي الجرح السالم دحرج مزبه تدحرج ومثال الثلاثي الجرح غير السالم عد  
 مزبه او وعد ومثال الرباعي الجرح غير السالم وسوس مزبه وسوس وتفتح اى قصد  
 بالسالم اى الذى سلمت اى خلت حروفه اى حروف ذلك السالم الاصلية صفة  
 الحروف غير رفوعة على انها فاعل سلمت انا فاعل الحروف بكونها اصلية ليعلم ان الحروف  
 الزائدة لا تخرج الفعل عن السلامة فيكون قائل اكرم وفتح سالا الزيادة الالف و  
 الهمزة والتضعيف فان قلت انما قال سلمت ولم يقل صحت مع انه بمعنىاه قلنا لا حكم  
 ذلك لان السالم ما عرفت المضى والصحيح ما ليس احد اصول حروفه وان كان فيه  
 الهمزة والتضعيف فيكون بينها عجم وخصوص مطلق كحل سالم صي من غير عكس فان  
 قلت انما قال وتفتح بالسالم باسناد الفعل الى ارباب هذا الفن ولم يقل السالم قلنا  
 اشارة الى الاختلاف الواقع في مفهوم السالم بين التصرفيين والنحويين لان السالم  
 عند التصرفيين ما قاله النحويين ما ليس في آخره علة سواء كان في آخره الفاء او لا  
 فكيف نصر الما عند الطائفتين ورمي غير سالم عندهما وابع غير سالم عند التصرفيين  
 وسالم عند النحويين واسلمت سالم عند التصرفيين غير سالم عند النحويين التى تقابل تلك

الحروف

للحروف الاصلية بالفاء اى بقاء الفعل والعين اى بقاء الفعل واللام اى بلام الفعل  
 المراد بالمقابلة الموازنة وهى ان تقابل حروف المؤذون بحرف الميزان مثلا ان تقابل الفعل  
 في نصر بالفاء في فعل وصاده بعينه ووافيه بلامه والحاصل انك اذا اردت ان تعرف السالم  
 عن غيره فالطريق فيه ان تقابل ذلك بفعل فان وجدت فيه حرفه الاصلية حرفا من  
 حروف العلة والهمزة والتضعيف فاحكم عليه بانه غير سالم وان تجد فيه شيئا منها فاحكم عليه  
 بانه سالم وانما قال بالفاء والعين واللام لابلان والصاد والهاء ليعلم اختصاص فعل الميزان  
 وذلك لانه لا يلائم ميزان يسمي به الزائد على الاصل فوضعا لذلك لفظ فعل لانه اعم  
 الافعال معنى ويصح استعماله في كل فعل الضرب وفعل النصب قال الله تعالى والذين هم للركوة  
 فاعلمون مقام مرككون وليس المراد من قولنا يسمي به الزائد عن الاصل ان معرفة الزائد و  
 الاصل موقوفة على المقابلة بالفاء والعين واللام لان مقابلة الاصول بالفاء والعين  
 واللام موقوفة على معرفة الاصل للحالة فلو توقف معرفة الاصول عليها لزم الدور  
 بل المراد منه انه اذا علم الاصول والنحو ايد بطرق من الطرق وكما نقول مثلا الحرف الاصل  
 ما ثبت في جميع تصاريف الكلمة لفظا كيفه حروف ضرب او تقدير كعين قلت وتفت  
 والزائد ما سقط في بعضها كواو قعود سقط في قعد فالطريق اذا وزنا لفظا ما  
 كافى في مقابلة الفاء والعين واللام فهو اصيل ويما ليس كذلك فهو زائد فان قلت انما قال  
 نقول تركب حرف فاعل وهو الفاء والعين واللام ولم يقل التى مقابلة بفعل قلنا اذ لو قال  
 كذلك لتوهم اختصاص ميزان فاعل يكون على هذه الهمزة وكم يمكن مقابلا مثل علم وحسن فان قلت  
 انما يكون الميزان ثلاثيا وارباعيا وخماسيا قلنا انه لو كان رباعيا وخماسيا لم يكن وزن الثلاثي  
 الا بحدف حرف واحد واكثر والزيادة عندهم اسرها من الحذف من حروف العلة وهى الواو  
 واياو والالف انما استيت بها كون الفعل معتلا بسببها وهى متعلقة بقوله سلمت وقوله  
 والهمزة والتضعيف مجرد وان عاينها معطوفان على قوله من حروف العلة وانما الحذف



الهمنة والهمزة الضعيف بحروف العلة لورود التغير عليها أما الهمنة فلا نهما  
 تليين وتخفف نحو سأل وقرأ في نيلين سأل وقرأ أما التضعيف فلا نه تبدل منه حرف العلة  
 نحو نظيت بمعنى نظنت من النظر ونمط في نمط بمعنى تكبر وتجد في شبهة إذا عرفت هذا  
 فاعلم ان الحروف التي يزداد زيتها اما ان يكون اصلية او لا فان كانت اصلية فان لم تزد على  
 ثلاثة احرف يعتبر عنها بالفاء والعين واللام نحو نصر على وزاد فاعلم ان  
 ثابته وثالثه فيقال وزن جعفر فعلا ووزن دحرج فعلا ووزن جمرش فعلا وان  
 لم يكن اصلية فاما ان يكون مكررة من حيث الصورة فاما ان يكون مبدلة من تاء الافعال  
 او لا فان كانت مبدلة من تاء الافعال فيقال وزن اضطرأ اي تهرأ وازدج  
 اي امتع افعلا لا افطعلا ولا افسدلا اما لبيان الاصل او لدفع الثقل والافلظها  
 كما يقال في ضارب فاعل وضروب ومفعول فان قلت هذا منقوض بقوله ضروب في  
 تصغير ضارب فان الواو عارضة مع انه يعتبر بالعين اذ يقال وزنه فيفعل قلنا ان باب التصغير  
 مستثنى عن هذا الحكم وان كانت مكررة من حيث الصورة فاما ان يدل على التكرار بقصد التكرار  
 بل قصد زيادة حرف فاتفق موافقتها لما قبلها او لم يدل فان لم يدل فما تقدمه كما يقال في حيث  
 وهو وضع الانجاء في فعله لا فاعل ولا تاء ولا همزة ولا حرف علم ان عناية التاكيد بالاول  
 فوجب التقييد بالثاني باعتبار ما في الاول وان دل فلفظ نحو سمان وهو ما ينبغي ان يفسر منصرف للتثنية  
 والزيادة فانه فعلا لا فاعلا ايضا انه اذا حذف او بدل من الموزون حرف استقطت  
 وابدلت ايضا من الوزن تلك الحرف في ذلك الموضع كما يقال في وزن جذعل بحذف الفاء ووزن  
 ايسر يغفل بتبدل الفاء الى موضع العين لانه فرع يسر وفوزن مذقل بحذف العين لان اصله  
 مذوق وفوزن قيس فليح بقلب العين الى اللام لان اصله قوس جمع قوس فقلب العين الى اللام  
 فصار قسوف فقلب الواو باء لمتطرها فاجتمع الواو والياء فسبقت احدهما بالسكون  
 فقلب الواو باء ثم ادغمت وكسر العين لصيانة الياء ثم اتبع حركة الفاء بحركة التين فصار

قيس وفوزن يذوق بحذف اللام وفوزن نادينا فليح بقلب اللام الى العين لان اصله  
 ناء ي بناء من الناء وهو البعد ثم لا تفرغ عن اقسام الفاعل مطلقا شاع في اقام  
 الزنه منه فقالا اما الثلاثي المجرد عن الزوائد وقد جاء في بعض النسخ بعد قوله المجرد ان لم  
 ليس بصواب لانه اتي في المثال سنال يسأل وهو ليس سالم عندنا فان قلت اتيانه للمجرد التثنية بما  
 حرف الحلق لا بالنظر الى سلامة قلنا لا نسلم ذلك لعدم انحصار الحلق في وجوده في غيره يجوز  
 ذهب بذهب ولين سلما ذلك لكن لا يستحقه ذكر اي ياء لان اي ياء غير سالم عند النحويين و  
 الصرفيين اي اذا كان المراد من الثلاثي المجرد سالا كما يسمى بالاسم فالاولى حذفه وانما  
 قدم الثلاثي على التبراعي لان الثلاثي مقدم على التبراعي طبعا فقد وضعنا ليوافق الوضع الطبعي  
 وقدم المجرد منه لان المزيد فرع والمجرد اصل والاصل بالتقديم والى فاعلم ان ابواب الثلاثي  
 المجرد ستة والقسم يقتضي ان يكون تسعة لان الفاء مفتوح ابد الخفتها وميلان الطبع اليها  
 اذ في الضم والكسر رفع من الكلفة ولا يكون ساكنا تعذر الابتداء بالسكون ولا يشك هذا بشهد بكسر  
 السنين لانه ليس باصل رنج بل فرع شريد بفتح السين ولا يشك ايضا بالبناء المفعول نحو ضربه  
 لانه للفرق بين بناء الفاعل وبناء المفعول فان قيل لم يفسر الامر قلنا لان البناء الفاعل اكثر  
 مراتب بناء المفعول فاعطى الاخف الى اكثر والاكثر الى الاقل تعادلا بينهما والعين يكون ابد اتما  
 مضموما او مفتوحا ومكسورا فان قيل لم يجوز ان يكون ساكنا قلنا لا يجوز لان العين لو  
 كان ساكنا فعد اتصال الضمة المرفوعة بالفعل يكون اللام ايضا ساكنا نحو ضربت اشقارا  
 لشدة اتصال الفاعل بالفعل فيلزم التقاء الساكنين فان قلت لم يجوزوا حذف احدهما  
 قلنا لانه لو حذف احدهما لم يدل شي على حذفه واللام محل التغير فلا يعتد بها السكون مع  
 التاء وانضمامه مع الواو وانفاحه اذا تجردت عن كونه عين الماضي ابد ثلثة احوال الضم  
 والفتح والكسر وكذا العين المضارع فاذا اضربنا احوال العين في المضارع يكون تسعة لكن  
 اهللت ضم عين غايه فعلا بكسر العين لثلاثي يلزم الجمع بين الضم والكسر ولا يشك هذا



نحو يضرب لان حركة البناء في معرض التروال اذا ادخل القاصب والجازم وعينت الضمة العين غايه  
فعل بضم العين استعمال ايقعت ابواب الثلاثة ستة لانه لا يخلو اما ان يكون ماضيه علمي فعلا بفتح  
العين او لا فان كان ماضيه اسمي ماضى الثلاثي المجرد فعلا بفتح العين مضارعه اسمي مضارع ذلك الثلاثي  
المجرد على وزن يفعل او يفعل بضم العين وكسرها مثال الاول نحو نصر مفتوح الصاد ينصر بضمها وهو  
الباب الاول يقال نصره اساعه ومثال الثاني نحو ضرب بفتح الضاء ينضرب بكسرها وهو الباب الثاني يقال  
ضربها اسود وضرب في الارض اسوار فيها وذلك بين الماض والمضارع مغايرة من حيث المعنى اذ  
الماضي يدل على الحدث الواقع في الزمان الماضي والمضارع يدل على الحدث الذي يقع في الزمان اللاحق  
فاذا دوا ان يكون بين عين الماض والمضارع مغايرة في الحركة ايضا لكون اللفظ مطابقا للمعنى وليكون  
المغايرة بينهما اعم وبهذا القيد يندفع نظر بعض الشارحين من ان المغايرة تحصل بحرف المضارع  
فان يكن للحركة فيها مدخل والا لا تفتت مخالفة المعنى عند انتفاء مخالفة اللفظ واعلم ان المصدر من  
محدثين البابين قد بينت لشكك الفاعل اي للمبالغة فيه كالتدريج في التردد والتجوال الجمع الجولان وكذا  
فعل تنقولا كان بينهما ريمتا اي التماثل والكثرة والحيث اي الحث الكثرة والحيث اي الحيز من الجانبين  
قال عمر رضي الله عنه لو الخفي لا ذنت اسر لولا كثرة الاشتغال بالمر الحلافة والذهول بسببها عن تعهدك  
او قاة الاذان لا ذنت وقد بينت اي المضارع من الثلاثي المجرد مفتوح العين على وزن يفعل بفتح العين  
لا مطلقا بل اذا كان عين فعلة اسمي فعلا ذلك الماض او لامه حرفا واحدا من حروف الخلق وانما كانت  
بذلك لان مخارج الخلق ضمت اليه وهي اي تلك الحروف الستة الهرمة وهي من اوله مخارج الخلق مما  
يلي الصدر والهاء وهي مما يلي المخرج الهرمة والعين غير المعجمة وهي مما يلي الهاء في المخرج والحاء  
ايضا غير المعجمة وهي مما يلي العين في المخرج وهما من وسط الخلق والفاء المعجمة وهما من ادنى الخلق  
مثال ما في عينه حرف من تلك الحروف نحو لا يستل وهو الباب الثالث يقال سناله اي طلب منه ومثال  
ما في لامه فعله حرف من تلك الحروف الخلق منع يمنع يقال منعته اي حجبته وانما اشتبهت ان يكون عين فعلة  
اوله حرفا من حروف الخلق لان القياس يقتضي ان يكون بين الماض والمضارع مغايرة في الحركة كما

والعدول

في العدول عن ذلك لا يجوز الا عدولها اذ كان عين فعلة او لامه حرفا من حروف  
الخلق يكون البناء ثقيلًا لثقل حروف الخلق فلو جئ في مضارعه الضم او الكسر لادى الى  
الجمع بين الثقيلين لاذ في النقص يحتاج الى تحرير العضوين وفي الكثرة يحتاج الى تحرير عضف  
بخلاف الفتح اذ هو حاصل تحريرك هو الضم من غير كلفة فاخيرا الفتح في مقابلة ثقل حروف الخلق  
ليحصل التساوي لا يقال هذا منقوض بدخول بدخول كبح ينكح او مثاله ما كان عينه ولامه حرف  
خلق مع الضم والكسر في مضارعه لانه لا تنقوض المراد من هذا انه لا يفتح عين المضارع في فعل بفتح  
العين الا مع حرف الخلق لان كل ما فيه حرف من حروف الخلق يكون مفتوحا حتى يلزم ما ذكرتم  
مثلا يجوز متدور ومتدور يسبحون فان قلت انما يعبروا بوجود حرف الخلق في الفاء قلنا  
لان الفاء يكون ساكنة في المضارع نحو اسير فليزيم الثقل اولان الساكن كالميت فلم يعد له  
عن الاصل واني يا اي اي ياتي بفعل بفتح العين مع عدم كون عين فعلة او لامه حرفا  
من حروف الخلق شاذ اي يخالف الى القياس هذا جوابي عن سؤال مقدر تقديره ان يقال انتم  
قلتم ان يفتح بفعل بفتح العين مشروط بكون عين فعلة او لامه حرفا من حروف الخلق وعين  
اي ياتي مفتوح وليس عينه او لامه حرفا من حروف الخلق فاجب المص بقوله شاذ فان قلت  
كيف يكون شاذ وهو وارد في اقصي الكلام قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا قلنا كونه شاذ لا ينافي  
وقوعه في كلام فيصح لان الشاذ على ثلاثة اقسام قسم يخالف للقياس دون الاستعمال وقسم يخالف  
للاستعمال دون القياس وهما مقبولان وقسم يخالف للقياس والاستعمال وهو مردود والمراد بالشاذ  
هنا القسم الاول فان قلت مخالفا بين الشاذ والنادر والضعيف في علمهم قلنا الشاذ ما  
يكون مخالفا للقياس من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته والنادر ما قل وجوده وان لم يكن مخالفا  
للقياس والضعيف ما يكون في تنوع كلام كقرطاس بضم القاف والاصل الكسر فان قلت لم يجوز  
ان يكون الفتح في ما ياتي بكون آخره الفاء والالف من حروف الخلق قلنا لا يجوز لان الانقلاب  
الياء الى الالف للفتح فلو كان الفتح لاجلها يلزم الدور ولهم هذا لم ينكر المص الالف في حروف الخلق



اذ لا يكون الامتقنة فكلما علم ان الياء تنقلب الفاعل تقدير في العين سقوط الى  
جوزوا فخرها اذ يكون مع حرف الحلق وحلوه على منع بمنزلة به بمعناه كما حملها  
بذرع يدع في العود من الكسر الى الفتح لاجل حرف الفتح كما سيجي انشاء الله تعالى  
قلبي قلبي بالفتح من القلي وهو البفضن قلقة بني عامر والفصح قلبي قلبي بالكسر وركن  
بالفتح من المذاخل لانه جار كن بركن مثل نصيريه وركن بركن مثل علم يعلم فاخذ الماخ  
من الاول والمضارع من الثاني التكون الميل واما بقى بقى بالفتح قلقة طلى والاصل كسر  
القاف في الماخ فقلبي في الياء الفاتحة فانه لما فرغ من المثال الاول للفعل الثلاثي  
المجرد شمع في المثال الثاني وهو ما كان عينه لا مكسورا فقال وان كان اي الثلاثي  
المجرد على وزن فعل مكسور العين فمضارعه اي مضارع ذلك الماخ يمي على وزن يفعول  
يفتح العين على العين نحو علم يعلم وهو الياء الرابع تحقيقا للخيال في بينهما ثم استثنى عن  
هذا الحكم وقال اما اي الذي شذ اي قل من حسب يحجب بالكسر بيان ما وهو الياء السادس  
والحسان الظن واخواته نحو نعم نعم وفضل بفضل اعلم ان هذا الياء يمي من الفاء قليلا  
من المعتل الفاء الواو ككثرة السقوط الواو في المضارع وحصول التخفيف نحو ومق بمق  
ووثاقينو المقة الحب والثقة الاحكام ولم يمي منه يفعل بضم العين للثقل كما مر واما نعم نعم  
وفضل بفضل ومات يموت بكسر العين في الماخ وضربا في الغالب من المذاخل لانه اجات من باب  
علم يعلم ونصير نصير فاخذ الماخ من الاول والمضارع من الثاني ثم لما فرغ من المثال الثاني شمع في المثال  
الثالث للفعل الثلاثي المجرد فقال وان كان اي ما في الثلاثي المجرد على وزن فعل مضوم العين  
فمضارعه اي مضارع ذلك الماخ يمي على وزن يفعول بضم العين نحو حسن يحسن وهو الياء  
الخامس واخواته نحو كرم بكرم ولا يتغير عن هذه الصيغة ابدا ولو على خلاف القياس لانه لما  
كان لازما ما في التثنية التثنية التثنية من زيادة معنى التعدية واما قوله  
رجعت الدار اي وسعتك شاذ والاصل رجعت بده ثم حذفت الياء ولما فرغ من مباحث الثلاث

المجرد شمع الآن في مباحث الرباعي المجرد فقال واما الرباعي المجرد واما قدم المجرد منه على المزيد  
لما مر في الثلاثي المجرد فهو اي الرباعي المجرد بناء واحد وهو فعلا بفتح الفاء واللامين و  
سكون العين نحو يدرج يدرج يقال درجة المجرد دقته ومصدره يمي على وزن فعلة  
وفعلا لا نحو درجة ودرجا بكسر الفاء وقديمي بفتحها في المضاعف لثقل التضعيف على  
غير القياس نحو لدر لدر لا بفتح الزاد وزنه فعلا لا فعلا خلافا للكوفيين وذلك لانه لما كان  
ثقبلا بكثرة حروفه لم يتصرف في تصريف الثلاثي المجرد بل التثنية هو في فعله التثنية ولما لم يكن  
في كلامهم اربع حركات متوالية كلمة واحدة سكنوا الثاني ولا يشك هذا نحو جندل الارض  
فيها بحجارة وغليط اللقط من القم وهذا يد المين الحائث باربع حركات متوالية لانه  
نادر وقيل اصله جندل وغلايط وهذا يد فيكون من مزيد الرباعي فان قلت لم يكون الثاني  
دون غيره قلنا لان السكينة اولى من السكينة الاول والرباعي لتقدر الابدال كن وجوب  
في اخر الماخ اذ لم يتصل الضمير المرفوع ومن السكينة الثالث ايضا لان الرباعي قد يكون لا اتصال الضمير  
نحو رجعت فيلزم النقاء السكينة فتعش الثاني واعلم ان هذا الياء يمي مستعديا ولازما و  
المستعدي اصل فيه ولذا اقتصر على المثال المتعدي واما اللازم منه دبريح يقال دبريح الرجل اي طأطأ  
رأسه واعلم ايضا ان الماخ يدرج ستة نحو شمللا اي اسرع وحوقلا اي ضعف وبيطر  
اي على البيطرة من البطر وهو الشق وجهد اي جهر وقلنس اي لبس القلنسوة و  
قلنس يمي قلنس ومع الحاق جعل مثال زيد منه ليعامل معاملة فان قلت انما حكموا  
بان شمللا ملحق بدرج دون اخرج قلنا لان الشرط الحاق توافق المصدرين وقد قالوا  
شمللا شمللا كما قالوا درج درج ولم يمي مصدر اخرج على ذلك فان قلت فقد قالوا اخرج  
اخرجا كما قالوا درج درجا قلنا ان الشرط توافق المصادر اجمع ثم لما فرغ من الثلاثي  
والرباعي المجرد شمع الآن في مزيد منها وقدم المزيد الثلاثي لتقدم اصله عليه  
فقال واما الثلاثي المزيد فهو ثلاثة اقسام لان المزيد في ما حرف واحد او اثنان



او ثلثة لا غير فلا يلزم الثقل واعلم ان الحروف التي تنزاد لا تكون الا في حروف سماء التثنية  
 الا في اللغات والتضعيف فانه يزداد فيها اى حرف كان القسم الاقل من الاقسام الثلاثة  
 ما اى الذى كان ماضيا على اربعة احرف ثلثة منها اصلية وواحدة منها زائدة وهو ثلثة  
 ابواب لان الزايد فيه اما ان يكون في الفاء او في العين او في الميم الفاء والعين اذا لم يسمع  
 الزايد فيه من هذا القسم في اللام الاقل اى ما يكون الزايد في الفاء باب الافعال  
 كافعل بزيادة الهزة نحو اكرم في الماضي يكرم في المضارع اكراما في المصدر اكرم  
 كرم زيدت في قوله الهزة فصار اكرم فان قلت انما كسرة الهزة في مصدره  
 قلنا خفا من التثنية بين وبين الجمع لان الهزة في الجمع مفتوحة في هذا الباب نحو  
 اجمال ولو فتح الهزة في المصدر ايضا يقع الاتساق بينها فان قلت لم يفعل بالعكس  
 قلنا لان الجمع ثقيل لتعدد معناه والمصدر خفيف لعدم التعدد فيه فاعطى الخفيف  
 وهو الفتح الى الثقل والثقل وهو الكسرة الى الخفيف تعادلا بينهما واعلم انه قد يجرى  
 مصدر هذا الباب من الاجوف بالتاء نحو اجازة اصل اجوزا قلبت الواو الفاء  
 وحذفت للتقاء الساكنين فعوضوا عنها التاء ويجوز ترك التعويض عند الاغتراب  
 قال الله تعالى واقام الصلوة كما انهم جعلوا المضاف اليه عوضا عنه وهذا الباب للتعددية  
 غالباً معناه ان يجعل الفعل الفاعل نصير من كان فاعلا له قيل التعددية منسوبة الى  
 الفعل كقولك خرج زيد واخرجته لمفعول اخرجت هو الذي صيرته خارجا و  
 للتعريض وهو ان يجعل المفعول معروضا لاصل الفعل كقولك ابعثه اى امرضه  
 للبيع وجعلته منسوبا اليه وللصيرورة اى بصيرورة الشيء منسوبا الى ما اشتق منه  
 الفعل كاعتد البعير اى صار ذاعنة والفترة قطعة لحم صلبة يكون بين اللحم ولو جرد الشيء  
 عن صفة معناه ان الفاعل وجد المفعول موصوفا بصفة مشتقة من اصل ذلك الفعل  
 وذلك الصفة مع الفاعل ان كان اصل الفعل لازما نحو اخلت اى وجدت بخيلا وفي معنى

المفعول ان كان متعديا نحو احمده اى وجدته محمودا والسلب اى سلب  
 الفاعل عن المفعول قبل المفعول به نحو اشكيت زيدا اى ازلت الشكاية و  
 قد يكون بمعنى فعل نحو قلت البيع واقلته اصل قلت قلت فابدلت فتحو الياء  
 كسرة فصار قلت ثم نقلت كسرة الياء الى الفاء بعد سلب حركته وحذفت  
 الياء لا التقاء الساكنين فصار قلت واعلم انه قد ينقل المتصدي الى  
 افعال فيصير لازما على عكس القاعدة المستمرة ويهي قولهم فشع الله الفيم فافشع  
 اى انكشف وكيت على وجهه اى صرغته فاكبت به على وجهه قال الله تعالى امن  
 بيمينه مكبا على وجهه والثاني اى ما يكون الزايد فيه في العين باب التفعيل وهو فعل  
 يستدبر العين نحو فرح في الماضي يفرح في المضارع تفرح في المصدر افرح  
 بالتحقيق زيدت في عينه الداء ثم اغم فصار فرح واختلف في الزايد فيه فقال  
 الاكثرون ان الزايد هو الثاني لان الزايد في الاخر اولى وقال الخليل هو الاقل  
 لان الحكم بزيادة الساكن اولى وجوز سيبويه الامرين فان قلت انما زيدت  
 الحرف في خوف فرح في الحشو قلنا لان الزايد في الحشو هو من جنس حروف الكلمة  
 فلما زيدت في الصدر ما هو جنس حرفها وهو الفاء يلزم الادغام لاجتماع التثنية  
 فيؤدى الى تعذر الابتداء فان قلت فلم زيدت في الحشودون الاخر قلنا لان  
 حقه ان يراى في الصدر كالهزة فلما امتعت زيادتهما في الصدر زيدت فيما هو قريب  
 منه وهو الحشو واعلم ان مصدر هذا الباب قد يجرى على تعقل ككلمة قبل اصله  
 تكريم حذفت الياء وعوضت منها التاء وكذا توصية اصل توصيتي وقد يجرى  
 على فاعلا بكى الفاعل ويشد يد العين كذا اب وكلام وهو نادى وهذا  
 الباب للتكثير غالباً وهو ما في الفعل نحو حوت وطوفت او في الفاعل نحو موت  
 الابل اى مات اعداد كثيرة او في المفعول نحو غلقت الابواب اى ابواب كثيرة

الحد الثاني



وقد يحى للتقدير نحو فتح زيد عن أو للسلب نحو جلدت البعير اى ازلت جلده  
 والثالث اى ما كان الزائد في بين والعين باب المفاعلة وهو فاعل نحو قاتل  
 في الماضي بقا لى المضارع مقاتلة وقتلا في المصدر اصله قتل زيدت الف بين  
 الفاء والقار والعين فصار قاتل فاعلم ان مصدر هذا البناء يحى على افعال نحو قاتل وقتلا  
 وهو ثم قيل ان قاتلا فرغ قتالا من حيث كان جاريا على الفعل جلبت الالف  
 ياء لا تكسار ما قبلها وهذا البناء يحى بنسبة اصله وهو مصدر فاعل التلا الى احد الامرين  
 متعلقا بالآخر جازي يحى فكسر ذلك لانه من نسبة لا الاخر متعلقا بالاول كما دخلت  
 ضارب زيد عمر و افا نه يدل صريحا على نسبة الضرب الى زيد متعلقا به ووضعنا على  
 نسبة الى عمر ومتعلقا بزيد ولاجل تعلقه بالامر الاخر جار غير المتعدى اذا نقل الى  
 فاعل متعددا نحو ما كرمه فان اصله لازم وقد تعدى ههنا والمتعدى الى المفعول واحد  
 ان لم يصلح مفعوله لان يكون مشاركا للفاعل في المفاعلة تكون متعددا الى مفعولين  
 نحو جازية التوب فان مفعول جذب وهو التوب لما لم يصلح لان يكون مشاركا  
 للفاعل في المجازية احتج الى مفعول اخر يكون مشاركا له فيها فتعدى الى اثنين  
 وان صلح مفعول للمشاركة لا يتعدى الى اثنين بل يكون مفعوله نحو شامت زيد اويحيى  
 بمعنى فعل اى للتكثير نحو ضاعفت اى ضعفت وبمعنى فعل نحو سافر زيد بمعنى سفر  
 اى خرج الى السفر وبمعنى افعال نحو عافا الله اى الى عطا الله العافية والقسم  
 الثلثة من الاقسام الثلاثة ما كان ما ضربه على خمسة احرف وهو ما يكون الزايد  
 في حرفين وهو نوحان لانه لا يخلو اما ان يكون اوله التاء او لا والاول اما ان يكون  
 في مشددا ام لا الاول باب التفعّل مثل تفعّل نحو تكسر في الماضي بتكسر في المضارع  
 تكسر بضم العين في المصدر لانه لو فتح لا لتبسر بالفعل الا انك اذا بنيت التفعّل  
 من الناقص كسرت العين منه لانه اذا كان يائسا نحو تمنى تنسيا فلصياية الياء

وان كان واويا

وان كان واويا نحو تمنى وتغنى يا فلانة اذا في اخر الاسم المتكسر واو قبلها ضمة وجبت  
 قلب الواويا والضمه كثره وقد يحى مصدره تفعلا على غير القياس نحو تلحى الا وهذا  
 الباب غالبا يحى المطاوعة فاعل والمطاوعة حصول الاثر عن تعلق الفعل المتعدى  
 بمفعوله نحو كسرت الاناء فكسرت فيكون مطاوعا اى موافقا للفاعل الفعل المتعدى نحو كسرت  
 لكن يدعى الفعل لا مطاوعا ويصح الالف الواو تسمية الشئ باسم متعلق وقد يحى للتكليف  
 اى لاظهار شئ عن نفسه ليس فيه ذلك الشئ كشيء اى مفعلاه استعمال الشئ عنه وكلف  
 نفسه اياه الحصول للجنبة اى ليدل على ان الفاعل جانب اصل الفعل نحو نائم وخرج  
 اى جانب الاسم والمخرج وللإخاد والمراد من جعل الفاعل المفعول نحو نولت النار  
 اى اتخذته وسادة وللعمل اى ليدل على ان اصل الفعل حصلته بعد مخرج جرحه  
 اى شرب جرحه بعد جرحه ومنه تفهم انه حصل له شئ بعد شئ او بمعنى استفعل اى  
 للطلب نحو تكبر وتعظم اى طلب ان يكون كبيرا وعظيما واعلم انهم رجاء دعوا انا تفعّل  
 فيما قبلها في المخرج وسكون التاء فاجازوا الى التمر ليقيم الابدانها نحو اظهر  
 اظهر في تظهّر او الثاني اى ما لا يكون عينه مشددا باب التفاعل ومثاله تفاعل  
 تباعد في الماضي تباعد في المضارع تباعد في المصدر بضم العين في قايته وبين فعله الا  
 انك اذا بنيت التفاعل من الناقص كسرت العين نحو تخافى تخافا في العلة ذكرناها في  
 تفعّل واصل تباعد بعد زيدت التاء في اوله والفاء بين الفاء والعين فصا تباعد وهو  
 الباب لمشاركة امرين فصاعدا في مصدر فعل التلا في صريحا نحو تقارب زيد عمر و اوتما  
 قلنا صريحا احترارا عن فاعل ولاجل انه يتشارك في امر ان صريحا نقض مفعولا عن  
 فاعل وسيب ان وضع فاعل النسبة الفعل الى الفاعل متعلقا بغيره معان الغير فعل مثل  
 ذلك ووضع تفاعل النسبة الى المشتركين فيمن غير قص التعلق له فلذلك جاء الاول  
 ذكر على ان في مفعول ابداءا عما فان كان تفاعل من فاعل المتعدى الى مفعول كضارب



وينبغي ان كان من المعنى الى مفعولين كجارية الثوب يتهدى الى واحد وقد يفرق  
 بينهما حيث المعنى بان الباري في فاعل معلوم دون تفاعل ولذلك يقال فيه اضرب  
 زيد عمرو ام ضارب عمرو زيد ولا يقال ذلك في ضارب ويحيى لمطاوعة فاعل نحو  
 باعنه فباعه عدو للكيف نحو تجاهل اي اظهر الجهل من نفسه وليس عليه في الحقيقة فان قلت  
 ما الفرق بين التكاليف في هذا البناء وبينه وبين تفعل مع ان كل واحد منهما غير ثابت  
 بمن نسب اليه قلنا الفرق بينهما ظاهر لان معنى التفعل ما رسته الفاعل على محصل  
 ومعنى التفاعل اظهر الفاعل على خلا فلا يحمل بل يظهر انه عليه فان الفاعل في عمل زيد  
 يطلب ان يكون جليها والفاعل في تجاهل لا يطلب ان يكون جاهل واعلم انهم ربما  
 ادغموا تفاعل فيما يقاربها في المخرج فافتروا الى همزة الوصل نحو انا قل انا قل  
 وفي التنزيل انا قلتم الى الارض والسموات الثاني مما يكون الزايد فيه حرفين وليس  
 في اوله تاء اما اوله المهمزة فلا يخلو اما ان يكون الزايد فيه محققا املا الاول  
 باب اللفظ مثل الفعل نحو انقطع في الموضع ينقطع في المضارع انقطاعا في المصدر احد  
 قطع زيرت المهمزة والنون في اوله فصار انقطعه وهذا البناء لازما لانه لمطاوعة  
 وهي تقضي للزوم فهو مطاوع فعمل نحو كسرت فانكسرت قد جا، مطاوع افعال قليل  
 نحو اسفقت البناء اي رددته فاسفقت وان عجت اي ابعده فانزجعه ويختص  
 بهذا الباب بالملاحة اي بالمعاني الواضحة للحس دون المختص بالعلم كانهما لا يخلو  
 بالمطاوعة التزاموا ان يكون الفاعل بينهما جليا واضحا فلا يقال علمت فاعلم والثاني  
 ما لا يكون الزايد فيه مجمعا فلا يخلو اما ان يكون الفاعل بينهما حرفا واحدا او اكثر  
 الاول باب الافعال وهو افعال نحو اجمع في الموضع يجمع في المضارع اجمعا في المصدر  
 اصله جمع زيرت المهمزة في اوله والتاء بين الفاء والعين فصار اجمع وهذا البناء ايضا  
 لمطاوعة نحو جففت فاجففت وللانتهاذ نحو اخبر اخبر اخبر اخبر اخبر اخبر اخبر اخبر اخبر

واختصوا

واختصوا اي تجاوروا من الجور وخصوا من الخصومة والمبالغة نحو اكتسب  
 اذ معنى اكتسب يحصل على اي وجه كان وجمع اكتسب المبالغة والاعتقاد فيه  
 ومن ذلك اي اعتماد مثل القول لقوله تعالى ما اكتسب وعليه ما اكتسب وفيه بين على  
 لفظه الله تعالى بعباده حيث قال انشبت لهم ثواب الفعل على اي وجه كان ولم يشب  
 عليهم عقاب الفعل الا على وجه المبالغة والاعتقاد فان قيل انما زيد معنى افعل على اصل  
 قلنا لا نهم اذا ارادوا زيادة المعنى زادوا حرفا دلالة على ما اذا لفظه على المعنى  
 وهذا يخص بالنقل عن اللغة فلا يتصرف بكل احد والثاني اي ما يكون الفاعل بينهما أكثر  
 من واحد باب الافعال وهو افعال نحو احمر في الموضع يحمر في المضارع احمرار في  
 المصدر اصله حر زيرت المهمزة في اوله وكرره لا مرفصا راحته وهذا البناء المبالغة ويختص  
 بالوان والعيوب فلا يكون الا لازما نحو اصفر واغور وانما زيدت التاء في هذه المضارع  
 فرقا بينهما وبين افعالها وانما اختصاص الزيادة فيما قبل اخر لان ما قبل الاخر اقرب  
 الى الام الفعل الذي هو محل الزيادة والنقص وهو القسم الثالث من الاقسام الثلاثة ما كان  
 على حرفين هو ما يكون الزايد فيه ثلاثة احرف وهو خمسة ابواب لانه لا يخلو اما ان  
 يكون الزايد فيه مجمعة ام لا الاول باب اللفظ مثل استعمل نحو استخرج في الماضي  
 يستخرج في المضارع اصله خرج زيرت في اوله المهمزة والسين والتاء فصار استخرج  
 استخرج اجافي المصدر زيرت الف فيما قبل اخره وكسرة التاء فصار بين فعله  
 وقيد مصدر هذا الباب من الاجواف بالتاء استجازه كجوز اذا قلت الواو الفاء وحذف  
 الالف لالتقاء الساكنين فتوضوا وكافي اجازة وهذا البناء للطلب غالبا  
 ومعناه نسبة الفعل الى فاعله لارادة تحصيل الفعل المشق هو منه وذلك قد  
 يكون من غير ما نحو استكتبت اي طلبت من الكتاب وقد يكون طلب غير ما نحو استخرجت  
 الوتر من الحائط فليس هنا طلب من غير بل المعنى لم اذل لتلطف وانجيل حتى خرج



ونزل ذلك منزلة الطلب ونحوه الناعل الى اصل الفاعل نحو استخرج الطبيب اي  
نحوه الى الحجر ومعناه انه صار حجر او بمنزلة فعل نحو قر واستقر وانثى اي مالا يكون  
الزوايد فيه مجتمعا فلا يخلوا اما ان يشدد اللام فيسبب الزيادة ام لا الاول  
باب الافعل والافعل هو افعل نحو احمار في الماضي المضارع اصله حمز زيرت  
المهمزة في اوله والحق الف قبل لامه وكررت لامه فصار احمارا حمز زيرت في المصدر زيرت  
الف بين حرف التضعيف وكررت عينه فقلت الف يا انكسر ما قبلها وهذا البناء للتلويح  
والعيوب وهو ابلغ في المعنى من افعل والثاني اي مالا يشدد فيه اللام فلا يخلو  
اما ان يكون احدي الزوايد فيه واو كولا الاول باب الافعل وهو افعل وعمل  
نحو اعشوب في الماضي يعشوب في المضارع اصله عشب يقال عشب الارض  
اذا صار ذات عشب ونبات زيرت المهمزة في اوله وكررت عينه وزيرت الواو بين  
حرف التضعيف فصار اعشوب اعشابا في المصدر اصله اعشوشا با قبل الواو  
يا انكسر ما قبلها والثاني اي مالا يكون احدي الزوايد فيه واو فلا يخلو  
اما ان يكون الاخر منه يا وام لا الثاني في باب الافعال وهو افعلل نحو افغنس  
في الماضي يغفنس في المضارع افغنسا في المصدر اصله فغنس وهو خروج  
المصدر ودخول الظاهر ضد الحذب زيرت في اوله المهمزة وكررت لامه وزيرت الواو  
بين العين واللام فصار افغنس وهذا البناء للاخر حتم حقيقة الحاق فيه تكرير  
اللام ولذا لا يدغم المثلان فيه والثون من زيد ملغى المطاوعة ولذا لا يتهدى  
وفيه مهالفة لانه اريد في المعنى من فغنس والاول باب الافنع وهو المنع في الماضي  
يسلن في المضارع اصله سلن يقال سلنت اي دميته عما فناه زيرت في اوله  
المهمزة وبين العين واللام ثون وبعد اللام يا فصار اسلن في المصدر  
قلت الياء هي لوقوعها بعد الف الزائدة كاداء وهذا البناء ايضا للالحاق باخر حتم

واعلم

واعلم ان في بعض النسخ وجوز اجواز اصله جلد زيرت فيه المهمزة والواو  
فصارا جلودا جلودا جلودا البعير اذا اسرع في مشيته وهذا البناء ايضا للبناء  
ولما فرغ من اقسام الثلاث في المزيدي في شرع رباع المزيدي فامتثلت ايا مثلثة  
البواب لان الزايد في اما ان يكون في وعود واثنين لا غير الاول باب التفعّل  
نحو تفعّل كتحرج في الماضي يتدحرج في المضارع اصله دحرج زيرت التاء في  
اوله فصار تدحرج تدحرجا في المصدر دحرج الداء فراقبته وبين فعد وبيد الباب  
للمطاوعة نحو دحرجت المحي قد حرج اعلم المحي يتدحرج سبعة تجلب اي لبس  
الجلبه وتجورب اي لبس الجورب وتشتطن اي فعل فعله مكروها وتزهوك اي  
تحنز وتفسكن اي تظهرهم الزل والنجاسة وتقواول ونكلم وينغمز ان يتعلم ان  
تحقق الحاق في تجلب انما هو بتكرار الباء والتاء وانما دخلت ملغى المطاوعة  
لان الحاق الاطلاق لا يكون في اول الكلمة وفي تجورب وتزهوك وتشتطن بالواو و  
والياء والباء واللام والثاني لمعنه اي ما يكون الزوايد فيه اثنين فلا يخلو اما  
ان يكون بيها مشددة اللام ام لا لا الثاني باب الافعلل وهو افعلل نحو  
اخر حتم في الماضي يخرح في المضارع اصله حرجم زيرت المهمزة في اوله والثون  
في وسطه فصار اخر حتم اخر حتما في المصدر زيرت الف في قبل اخره وكسر الداء  
فراقبته وبين فعله وهذا البناء للمطاوعة ايضا فخر حتم الى ارتد والمحوق  
اشان احدهما افغنس والآخر اسلن والاول اي ما يشدد لام الفعل  
بسبب باب الافعال وهو افعلل كاقشع في الماضي يقشع في المضارع اصله  
قشع زيرت المهمزة في اوله وكررت لامه فصار اقشع اقشعا في المصدر  
زيرت الا في قبل الاخر فاقبته وبين فعله وهو البناء لانه يكون اقشع  
البلغ من قشع وهو ارتقاء شعر البدن ولما فرغ من تعليم الفعل باعتبار لفظ



بانه مجرد او مرير في شرح في تقسيم باعتبار معناه بانه متقد او لازم فقال  
ايضا للمخاطب عن سنده الفعل **تنبه** وهو اي في اللزوم لا على الفعل  
عن المخاطب وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا قبيح على ان الفعل الذي ذكرنا  
في صدر الكتاب قسما ان يكون الالف واللام للرفع اما متعديا فمهم وهو  
الذي يتعدى اي يتجاوز الفعل عن الفاعل اما بتنف او بزيادة حرف  
لا ينفك به وجب الاختصار لان الفعل لا يخلو عن ان يكون فم معناه موقفا  
على ذكر المتعلق ام لا الا اول متعدي كقولك ضربت زيدا فضا بضم زاء ماضية والفاعل  
وزيد مفعول وفهم من ضرب فيه موقوف على متعلق الذي هو زيد لانه محذوف ويسمى المتعدي  
اي كما يستعمل متعديا واقفا لوقوع الفعل على المفعول ودعا ودر النجاة ودر النجاة ودر النجاة  
لما احتجى كما في المثال المذكور او غير متعدي كقولك علمت زيدا واما المتعدي متعديا وهو اي غير المتعدي  
الذي لا يتعدى الفعل الذي يتجاوز الفاعل لا يكون لا زيدا كقولك علمت زيدا فان حزن زيد  
لا يتجاوز عنه الى غيره كقولك ذابنا له ويسمى هذا القسم من الفعل لازما للزوم  
دائما وغير واقع لعدم وقوعه على المفعول به اصلا لا يقال التعريف في تنقضان  
طردا او عكسا لان ضربت في قولنا ما ضربت متعديا مع ان الفعل لم  
يتجاوز عنه الى غيره لعدم صدوره شي عن الفاعل وضمت في قولنا علمت يوم  
الجمعة لازم مع انه تجاوز عن الفاعل الى المفعول لوقوع فعل فيه فلا يكون التعريف  
جامعا وما نفعانا نقول المراد بالمتعدي ما يكون فمهم الفعل فيه متوقفا على  
غيره في الجملة ومن غير المتعدي خلاف ذلك لا يراد الاشكال اما الاول  
فلتوقف لهم عدم الغريب على فهم زيد في الجملة واما الثاني فلان فهم الصوم  
لم يتوقف على فهم يوم الجمعة اصلا فان قلت لم قدم المتعدي على لازم قلنا  
لان التعريف المتعدي وجودي وتوحيق الالزام عدمي والاعدام انما تعرف

ليكون بيان  
لكل

بالمكان

بالمكان اوله اشرف والاشرف اولى بالتقديم ولما فرغ من تعريف المتعدي  
واللازم شرع ان يبين ان الفعل باي شي يكون متعديا وباي شي يكون لازما  
فقال وتعدية اي تعدية الفعل اللازم في الثلاثي المجرد متعلق بفعل محذوف  
اي التعدية يكون في الثلاثي المجرد بتضعيف العين اي بالرد الى باب التفعيل  
وبالحكمة في اوله اي بالرد الى باب الافعال مثال الاول كقولك فرحت زيدا  
اصلا فرح زيد فتعل حشوه والتصل به ضمير الفاعل فتعدى الفعل بالثقل الى  
فصله مكان في علا في الاصل مفعولا في الفرع وكان الفاعل شيئا اخر ومثال  
الثاني اجلسه اي اجلس زيدا اصلا جلس زيد فزيرت الهمزة في اوله والتصل  
به ضمير الفاعل وتعدى الفعل بالهمزة الى زيد فصار مكان فاعلا في الاول مفعولا  
في الثاني وكان الفعل شيئا اخر وجر في الجي يريد ان تعدية الفعل اللازم بالتضعيف  
او بزيادة الهمزة تختصان بالثلاثي المجرد واما التعدية في الثلاثي فمختصة  
بل يكون في الكل اي في كل فعل لازم سواء كان ثلاثيا مجردا او رباعيا مجردا  
او مزيدا في مثال المتعدي جري في الجي من الثلاثي المجرد محذوف ذهب بزيد اصلا ذهب  
زيد اتصل به ضمير الفاعل وجر زيدت الباء للتعدية فصار مكان فاعلا في الاول  
مفعولا في الثاني وكان الفاعل شيئا اخر ومثال المتعدي في الجي من الثلاثي المزيد  
انطلقت به بزيد اصلا انطلق زيد على قياس ما تقدم اعلم انه يجوز ان يجعل الفعل  
المتعدي لازما كما يجعل اللازم متعديا بالرد الى باب الافعال قطعت الشئ فانقطع  
والافتعال نحو جمعت الشئ وجميع والافعال نحو سوت فاسود ان كان ثلاثيا  
وبالرد الى باب التفعيل نحو جرت الجي فخرج ان كان رباعيا ولما فرغ من  
بيان الاقسام الفعل باعتبار حروف وتعدية معناه شرع في بيان اقسام الفعل  
باعتبار صورته وحصول معناه فقال **فصل** وهو في الاصل مصدرين ففصلت بين

بالمكان



التبيين اذا قسيت بينهما وجعل هذا بمعنى الفاصل الى الفارق علامة للتعيين  
 بين الخيارات اي هذا الفصل في امثلة تصريف هذه الافعال الى الجدة وللجنة المذكورة  
 قبل هذا الفصل واللامنة الامثلة امثلة الماضي والصارح والامر النهي واسم الفاعل والاسم المفعول  
 وغيره والمراد من تصريفها الخلق علامته التثنية والجمع والتأنيث لها فالفعل اما ما في المضارع والامر النهي  
 وغيره كما انما هو الفعل الذي دل على الوضع على معنى مستفاد من اللفظ وجرد ذلك المعنى  
 في الزمان الماضي اي في زمان قبل زمان اخباره فخره فخره فانه دل على معنى وهو الحد  
 المقترن بزمان حصل هو في زمان كماله بقوله الفعل الذي دل على معنى جسد استعمل  
 الماضي وغير موقوف له وجد في زمان الماضي فاضل ما عداه وانما قدم الماضي على المضارع لتقدم  
 طبعا فقدمه وضعا لطابق الوضع الطبع فان قلت هذا التعريف فاسد لانه تعريف  
 الشيء بنفسه لانه عرف الماضي بانه دل على معنى وجد في زمان الماضي فاخذ الماضي في تعريف  
 الماضي فلم يوقفه على نفسه موقوف الى حد وموقوف على معرفة الحد وموقوف الى حد  
 موقوف على معرفة اجزاء الحد الماضي فيكون موقوف الماضي موقفا على معرفة الماضي  
 لان الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء وهو تعريف الشيء بنفسه محلا قلنا لا سلم  
 لزوم ذلك لان المراد بالاول الاصطلاح باننا في اللغوي فلا يكون نفسه فان قلت  
 هذا التعريف منقوض طردا او عكسا اما الاول فلان لم يضرب مثلا مضارعا مجردا  
 مع انذار على معنى وجد في زمان الماضي واما الثاني فلان قولنا ان ضربت ضربت مثلا  
 ماض مع انه لم يدل على معنى وجد في زمان الماضي قلنا المراد من الدلالة في قوله ما دل  
 على معنى دلالة وضعه في كذا يتوجه النقص المذكور لان دلالة لم يضرب على الزمان  
 الماضي ودلالة ان ضربت ضربت على المستقبل ليست وضعية بل باقتراح حرف جزم  
 بجزم وحرف شرط ولا فرغ من تعريف الماضي شرعا في تقسيمه باعتبار الاسناد على  
 قسمين لانه ما دل على الحد احتياجا الى اسناده هو اليه ليقوم به اما مضمون او مظهر

فان لم يسن

فان اسند الى الفاعل فهو مبنى له فان اسند الى المفعول فهو مبنى له فالمبنى  
 للفاعل منه اي من الماضي الذي كان اوله مفتوحا وهو كل فعل لم يصدر به من الواصل  
 نحو نصر وحسن وعلم او كان اوله متحركا منه الماضي مفتوحا وهو كل فعل تصد  
 به من الواصل اخره مبنيا على الفتح اما البناء فلا نه اصل في الافعال واما الحركة  
 فللبعض مشابهة الاسم في وقوعه نحو زيد ضرب وزيد ضارب واما الفتح  
 فللخفة الا اذا اعتد اخره نحو غزا واورى واتصل به الضمير المرفوع المتحرك  
 نحو ضربت وضربت او و الضمير نحو ضربوا مثلا اجمع واقبل واستفعل  
 فان الحرف الثاني منها الساكن والاول غير متقدم بها بالسقوطها في  
 المدرج فيكون الثالث هو المتحرك منه لا يقال او في قوله او كان للتشديد والتشديد  
 بنا في الجدير لانا نقول لا سلم ذلك بل هي للتقسيم اي المبنى للفاعل ما كان على احد  
 يدين الوجهين فيكون اوليين لكن لو قال ابتداء فالمبنى للفاعل ما كان اول متحرك  
 مفتوحا كان اولي الا انه اراد التوضيح واما قال اوله مفتوحا لانه لو لم يكن مفتوحا  
 كانا اما ساكنا او مضموما او مكسورا اذ الحال لا يخلو عنها لاسبيل الى الاول لا متناع  
 الابتداء بالسكن ولا الى الثاني لانه لو كان مضموما لالتبس مبنى الفاعل بمبنى  
 المفعول من باب علم ولا الى الثالث لان الكسر ثقيلة فتعين الفتح لانها اخف  
 الحركات مثلا اي مثلا المبنى للفاعل من الثاني في المجرى نصير للفاصل المتحرك  
 نصرا المشناه نصروا لجمع واغازيت الالف والواو فيهما لا يدلا على هما  
 وبهم وضم اللام في الجمع لا جلا والواو لان الواو اذا كانت مدة لا تسكن  
 حركة ما قبلها الا من جسرهما وكسبت الالف بعدوا والجمع للفرق بين وبين الواو  
 العاطف في مثل حضر وتكلم زيد نصرت للفاصلة المفردة وجعلت التاء علامة  
 للمؤنث لان التاء من مخرج الثاني والمؤنث ثانيا في الخلقة للنسب نصرا



لشأنه فان قلت لم يجوزتم توالي اربع حركات في نصر تام مع انه مرفوض عندهم  
قلنا لا سلم ان يكون فيه اربع حركات متواليات بان التاء في حكم المسكون ولذا سقطت  
الالف في مثل رما لا لتقاء الساكنين حكما نصرت لجمعها زيرت النون في اخره لتدل  
على حسن واسكت الراء في نصرت الى اخره حتى لا يجمع اربع حركات متواليات  
فيما هو كالجملة الواحدة وحذفت التاء حتى لا يجمع علامتا تانيث بما في مسلمات  
وفر قوبين الجمع للذكر الغائب وبين الجمع المؤنث الغائبة باختصاص المذكر  
بالواو والمؤنث بالنون دون العكس لان الواو اقوى من النون والمذكر مقدم  
فاخذها نصرت للخطاب الواحد حركة تاء ولا لتقاء الساكنين وانما فحقت  
لانه مخاطب والمخاطب اسم مفعول وعلامة المفعول المنصب اوله ان حقت  
الحركات نصرت لما شانه زيد الميم فيه حتى لا يلتبس بالفاء الكسبية وحضت الميم بالزيادة  
للميم لان تحتها انما مضمر وهنت التاء لانهما ضمير الفاعل وقيل ابتداء الميم  
لان الميم شفوية فجعلوا حركة التاء من جنسها وهو الضم الشفوي نصرت لجمع  
زيدت الميم فيه ايضا ليطرد تشبيه وجمعه وضمير الجمع فيه محذوف اذا صله نصرتوا  
فحذفت الواو لان الميم بمنزلة الاسم ولا يوجد في اخر الاسم او ما قبلها مضموم  
الا هو بخلاف نصرتوا فان راءه ليست بمنزلة الاسم بخلاف نصرتوه لان  
الواو خارج من الطرف بسبب الضمير نصرت للواحدة المخاطبة كسرت التاء  
فيه لان التاء المضمومة علامة التكلم اذ الضم اقوى المتكلم مقدم فاخذوه والمفعول  
علامة الخطاب كما عرفت فقيت التاء المسكورة فاعطيت للخطابة نصرتا لمتساها  
ولم يفرق بين شيئين الخطاب والمخاطبة في اللفظ حيث يقال فيهما نصرتا  
لقله استعمالهما بالنسبة الى المفعول نصرت لجمعها وفرق قوبين جمع الخطاب  
وجمع الخطاب باختصاص المذكر بالميم لمناسبتها الواو التي هي علامة له في الغيبة

واختصاص

واختصاص المؤنث بالنون كما في جمع الغائبة فان قلت لم خفت النون في نصرت  
وشددت في نصرت قلنا حق هذه النون ان تقع بعد الساكن كنصرت  
ونصرت والنصرت والمخاطب ان تقع متحركة فاردوا ان يحفظوا هذا الحكم  
فلو سكتوا التاء لالتقاء الساكنات وبما التاء واللام فادخلت للنون بعد  
التاء وقبل نصرت فادخلت الميم من النون لقرب الميم من النون نصرت  
للمكلم الواحد زيدت فيه مذكر كان او مؤنث لان تحت انا مضمر ضم التاء فيه  
لانه لو فتح او كسر ليلبس بالمخاطب والمخاطبة فان قيل لما كان انا تحت  
المكلم الواحد مضمر ينبغي ان يزداد فيه من حروف انا فلم يزدوا من حروف  
قلنا لا يمكن الزيادة من حروف انا لان الزيادة من حروفه فيستلزم الالباس  
لانه لا يخلو اما ان يزداد الف والنون فان زيدت الالف يلبس بشيئين  
الغائب وان زيدت النون يلبس بجمع المؤنث له فاذا كانت الزيادة  
من حرف انا مستلزما للالتباس اخبرت التاء لانه موجود في اخوانه  
نحو نصرت ونصرتا ونصرتهم نصرتا للمكلم مع غيره زيدت النون فيه  
لانه تحت عن مضمر ثم زيدت الالف حتى لا يلتبس بنصرت ولم يعرف  
بين المذكر والمؤنث في المكلم لان المكلم يرى في اكثر الاحوال او يعلم  
بالصوت انه مذكر او مؤنث وهذه وامثالها مناسبات ذكرها والا  
فالحاصل لها من الموضع لا وغيره فليس على هذا المذكور من نصرت  
نصرت نصرت ففعل وتفعل وافعل وانفعل واستفعل وافعل وافعلو علم  
وكذلك البواقي لانه لما ذكر واحد البواقي على تنجيم ولا تعتبر كانت الالفات  
اي الهمزة اطلق اسم الالف على الهمزة لان صورتها صورت الالف في  
كتابه اذا كانت اولي في نحو احمد في الاول اي اوائل الافعال التي تصدر



فعل الفاعل  
هذه السهولة

بهمزة الوصل سوى افعال فان الهمزة لا تقطع لانها لا تسقط في الارجح ولذا  
فتحت هذا جواب عن سؤال مقدور هو ان يقال انتم قلتم ان المبني للفاعل  
من الثلاثي المزيد فيه ما كان اول متحرك ومنه مفتوح واول متحرك في الاصل  
المذكورة الهمزة وهي مكسورة فاجاب عن بان حركات الالفات التي في اواخر  
هذه الالفات غير معتبرة فانها اي لان هذا لا يلفظ زائدة لدفع الابتداء الساكن  
ثبتت هذه الالفات في الابتداء اي في ابتداء الكلام لوجود الاحتياج اليها  
خوارج وتسقط هذه الالفات في الارجح اي في حشو الكلام لعدم الاحتياج  
لها لا يخرج مجزوف الهمزة فاذا لم تعتبر فيها جري ان لا تعتبر حركاتها التي  
انما فرع لها فان قلت يلزم من عدم اعتبار الهمزة لكونها زائدة عدم اعتبار  
الهاء في خوا جمع لزيادتها ايضا فلم يعتبر حركاتها ايضا قلنا لا نسلم ذلك لان  
الهاء هي زائدة لمعنى لم يحصل ذلك المعنى الا بها والهمزة زائدة للوصل  
الذي يحصل بغيرها فيكون الاء اصلية بالنسبة اليها واما فرع من بيان المعنى  
للفاعل شرع في بيان المبني للمفعول وقال فالبني للمفعول منه اي من الفعل

الماضي لما اراد ان يذكر تعريفه باعتبار اللفظ ذكر على سبيل الاستطراد  
تعريفا لطلق المبني للمفعول باعتبار المعنى وهو اي المبني للمفعول مطلقا الفعل  
الذي لم يسمى قاعلا اي حذف فاعله وقيم غير فاعل مقامه واعراب باعرابه  
كما تقول ضرب زيد فزعم زيد القيام مقام الفاعل وعدم ذكر الفاعل اما  
للعلم بما في قوله تعالى خلق الانسان ضعيفا واما الجمل به كقولك يسرق المال  
او النظم الفاعل كما في التزبد قتل الخاصون او الخفارت كقولك شتم الامير  
او غير ذلك مما تقرب في علم المعاني قوله ما كان خبر لقوله فالبني للمفعول اي  
المبني للمفعول من الماضي ما كان اي الفعل الذي كان اوله مضموما مثله من الثلاثي

المجوز  
فان الهمزة في الالف  
التي في الالف  
التي في الالف  
التي في الالف

هذا الجواب عن سؤال مقدور هو ان يقال انتم قلتم ان المبني للفاعل من الثلاثي المزيد فيه ما كان اول متحرك ومنه مفتوح واول متحرك في الاصل المذكورة الهمزة وهي مكسورة فاجاب عن بان حركات الالفات التي في اواخر هذه الالفات غير معتبرة فانها اي لان هذا لا يلفظ زائدة لدفع الابتداء الساكن ثبتت هذه الالفات في الابتداء اي في ابتداء الكلام لوجود الاحتياج اليها خوارج وتسقط هذه الالفات في الارجح اي في حشو الكلام لعدم الاحتياج لها لا يخرج مجزوف الهمزة فاذا لم تعتبر فيها جري ان لا تعتبر حركاتها التي انما فرع لها فان قلت يلزم من عدم اعتبار الهمزة لكونها زائدة عدم اعتبار الهاء في خوا جمع لزيادتها ايضا فلم يعتبر حركاتها ايضا قلنا لا نسلم ذلك لان الهاء هي زائدة لمعنى لم يحصل ذلك المعنى الا بها والهمزة زائدة للوصل الذي يحصل بغيرها فيكون الاء اصلية بالنسبة اليها واما فرع من بيان المعنى للفاعل شرع في بيان المبني للمفعول وقال فالبني للمفعول منه اي من الفعل الماضي لما اراد ان يذكر تعريفه باعتبار اللفظ ذكر على سبيل الاستطراد تعريفا لطلق المبني للمفعول باعتبار المعنى وهو اي المبني للمفعول مطلقا الفعل الذي لم يسمى قاعلا اي حذف فاعله وقيم غير فاعل مقامه واعراب باعرابه كما تقول ضرب زيد فزعم زيد القيام مقام الفاعل وعدم ذكر الفاعل اما للعلم بما في قوله تعالى خلق الانسان ضعيفا واما الجمل به كقولك يسرق المال او النظم الفاعل كما في التزبد قتل الخاصون او الخفارت كقولك شتم الامير او غير ذلك مما تقرب في علم المعاني قوله ما كان خبر لقوله فالبني للمفعول اي المبني للمفعول من الماضي ما كان اي الفعل الذي كان اوله مضموما مثله من الثلاثي

المجزوف كفعلا ومثاله من الرباعي المجزوف ففعل ومثاله من المزيد الثلاثي ففعلت  
الالف فاعل بالواو ولا تضام ما قبلها وتقف بضم التاء والفاء لانك لو قلت  
تقف بضم التاء فقط لا لتسبب بضم الفاء ففعل بالتشديد وتقف بضم التاء والفاء  
ايضا اذ لو اقتصروا على ضم التاء لا لتسبب بضم الفاء فاعل قلت الالف والواو لا تضام  
ما قبلها او كان اول متحرك منه اي من الفعل الماضي مضموما وقد عرفت انه لو قال  
ابتداء فالبني للمفعول منه ما كان اول متحرك منه مضموما ما كان احضرت نحو ففعل  
بضم الهمزة والفاء واستفعل بضم الهمزة وسكون السين وضم التاء وكذا اقباس  
كل ما في اوله همزة وصل ولم يذكر لفعل واففعل واففعل واخو ذلك لانها من  
اللازم وبناء المضمو منها لا يكاد يوجد ومنه الوصل فيما كان اول المتحرك منه  
يتبع تلك الهمزة بهذا المضمو الذي هو اول المتحرك في الضمة اي في كونها مضمو  
لان قياسها الكسر فلوروي ذلك لزم النقل من الكسر ثقيل الى ضم ثقيل منه وهو  
يخرج فوجب ضمها للتابع وهمزة ابن وابنم وابنة وامراء وامرأة واثنين  
واسم واست واين الله وهمزة الماضي والمصدر والامر من الحيا اسى والسراسى  
وهمزة امر حاضر من الثلاثي والهمزة المتصلة بلام التعريف وما قبلها اى اخ  
المبني للمفعول من الماضي يكون مكسورا ابد اي في النوعين المذكورين وما كان فيه  
لام مدغما يكون الفرق تقريبا كاقشف اصله اقشعر فقالت كسرة الراء الى ما قبلها  
ثم ادغم وتقول في المبني للمفعول من الثلاثي المجزوف نصر زيد اصله نصر عمر وزيد  
ضمه او كسر ما قبلها اخره وحذف عمرو الذي هو ان عل ورفع زيد وهو  
المفعول وقيم مقام الفاعل وتقول في المبني للمفعول من الثلاثي المزيد في المجرى  
الملا اصله كتحج زيد الما لضم الهمزة والتاء وكسر الراء وحذف زيد الذي  
يها الفاعل ورفع المال الذي هو المفعول وقيم مقام الفاعل فان قلت

Copyrighted material



المفعول ضد الفاعل في المعنى فكيف يجوز ان يقام ~~مفعول~~ للمفعول مقام الفاعل  
ويرفع ارتفاعه قلنا انما جاز لان الفعل هل في طرف الصدور وهو الفاعل  
وطرف الوقوع وهو المفعول في ان يبنى ما مناسبه من حيث الطرفين فيصير ان  
يقوم مقام ويرفع ارتفاعه فان قلت لم غير الفعل مع ان الاصل عدم وان سلم  
فلم لم يكتفوا باحدسهما مع ان الاصل عدم الكسر قلنا اما تقديره فلان الاصل  
في الفعل اسناده الى الفاعل لكونه موحد له فاذا اسند الى المفعول للمعان المذكورة  
ينحرف عن الاصل فيحتاج الى ما يدل عليه فيغير اللفظ ليستدل به على تغير الاسناد  
واما عدم الاكتفاء فانه لو اكتفى بضم لا شبيه بجهول الماضى بجهول نفس الحكم في المضارع  
من باب الافعال عند الوقوف ولو اكتفى بالكسر لاشبه بجهول الماضى بجهول في  
نحو علمه ولما قلنا ان يقول فعله هذا الى على قوله ما كان اوله مضموما وما قبل اخره  
مكسورا يلبس بجهول ماضى اعلم بجهول متكلمه في المضارع عند الوقوف فيلزم الوقوع  
والمهروب عنه فان قلت لم ضم الاول وكسر الثاني في المبني للمفعول فلو عكس الامر  
يحصل الغرض قلنا نعم الا ان النقل من الضمة الى الكسرة اولى من العكس  
لا في طب الحقة بعد التثنية حمل غير الثلاثي عليه طرد الالباب وما فرغ من تحقيق  
الماضي واقسامه شرع في تحقيق المضارع واحكامه فقال واما الفعل المضارع  
اي المشابه من المضارع وهي المشابهة وانما سمى به لثباته الاسم وذلك من  
جهة اللفظ والمعنى والاستعمال اما اللفظ فلما وزنت اسم الفاعل في الحركات  
والسكنات نحو ضارب ويضرب وقد حرج ويدحرج واما المعنى فلانه صالح  
للزمان الحاضر والمستقبل ثم يختص لاحدهما بدخول اللام او السين او سوف  
كما ان اسم الجنس شائع في امته ثم يختص واحد بعينه بدخول لام المهد واما استعمال  
فن جهته وقوعه موقوعه نحو زيد قد تم وزيد يقوم فلما اشبه هذا النوع لنوع من

الفعل الاسم من هذا الوجه مضارع فان قلت لم قدم المضارع على الامر  
والنهي واسم المفعول قلنا لان هذه الاشياء مأخوذة من المضارع فيكون  
رتبة المضارع مقدما عليها فهو ما اى الفعل الذي يكون اوله احدى الزوايد  
الاربعة وهي اى الزوايد الاربعة المهيمة والنون والتاء والياء وذلك  
لانه لما وجب التماثل بين الماضى والمضارع وكان الفعل اما صادرا عن  
التكلم وحده او عنه مع غيره او عن المخاطب او عن الغائب طلبوا حروفا  
تدل على المضارع وعلى هذا المعنى جريا على سندهم في طلب اليجاز فزادوا  
واحدة هذه الحروف الاربعة فان قلت فلم اختصوا صيغة المضارع بالحرف  
الزيادة دون الماضى وكان الفعل في الماضى ايضا واحساذا عن التكلم  
او المخاطب او الغائب قلنا لان صيغة المزيد عليها بعد صيغة المجردة ولازم ان  
الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضى فجعل الصيغة السابقة للزمان السابق  
واللاحقة لللاحق فان قلت فلم خصصوا المفايرق بينهما بالزيادة  
والنقصان من حروف الماضى قلنا لانه يلزم ان يصير الماضى  
اقدم من العذر الصالح في هذا في الثلاثي واما في غيره حمل عليه طرد الالباب فان قلت  
لما كانت الزيادة في اول المضارع دون اخره مع ان الاصل في الزيادة ان  
يكون في الاخر قلنا لانه لو زيد في اخر المضارع لا يخلو ان يزداد الهزمة او  
التاء والياء او النون وعلى كل التقادير يلزم الالتياس بالمضارع اما التقدير  
زيادة المعنى فيلبس تشبيها الماضى واما على تقدير زيادة التاء فيلبس  
بالماضى المخاطب واما على تقدير النون فيلبس بالجمع المؤنث من الماضى واما  
على تقدير زيادة الياء فيلزم الالتياس الا انه لم يزد طرد الالباب ووجهها  
اى الزوايد الاربعة يكون اثنين وانيت او ثلثي يعني لفظ هذه الكلمات



يشتمل على هذه الحروف الاربعة ومعنى الثلاثة كلها الاتيان فان قلت بهذه التوفيق  
منقوض بخوبه ويشكر لان التعريف صادق عليهم ان ليس بمضارع قلنا لا  
ذلك لان كل واحد منها فاعل مضارع في اصل الوضع ثم نقل عنه الى الاسم فجعل  
علما فلا يضر ناغلية الاسم لان المراد من قولنا ما يكون اوله احدى الزوائد  
الاربعة باعتبار الوضع الاصل في قولنا ذلك لا يقال بهذا التعريف منقوض بنصر  
لانه فعل في اوله نون ويوم من احدى الزوائد الاربعة والجواب عنه ان المراد بقولنا  
ما يكون في اوله احدى الزوائد الاربعة فعلا مضارعا زيدا في اوله احدى الزوائد  
الاربعة والنون في نصر ليست بزائدة ولقائل ان يقول فعلى هذا يلزم ان  
يكون اكرم وتكسر وتباعدا فعلا مضارعا لان صدق على كل واحد منهما ان اوله  
احد الزوائد الاربعة ما في اوله ذلك مع قصد المضارعة وهما ليس كذلك  
اذا انقضى هذا على حقيقة خاطئة فالهزة اي الهزة التي هي احدى حروف  
الزوائد الاربعة للمكالم وحده نحو انظر انا والنون له اي للمكالم اذا قلنا اي  
مع المكالم غيره نحو تنصحن سوا كان واحدا او اكثر مذكرا او مؤنثا  
وسمى ايضا للمكالم وحده في موضع التخصيص كقوله غني بقصر وقوله تعالى ان نحن  
نحي الموتى وان الخاطب مفرد كان نحو تنصرا انت او متي نحو تنصرا انتما  
وهو مشترك بين المخاطب والمخاطبة او مجموعا نحو تنصرون انتم مذكرا كان  
المخاطب في هذه الثلاثة او مؤنثا ويجمع المؤنث المخاطبة نحو تنصرا نتن و  
للفايب للفرقة نحو تنصحن ولشأنه اي التثنية الغايبة نحو تنصرا نهما  
والياء للفايب المذكر المفرد نحو تنصحن وهو متي نحوها او مجموعا نحو تنصرون  
هم ولجمع المؤنث الغايبة نحو تنصرون هن لا يقال ان الياء قد يستعمل  
في الله تعالى كما قال الله تعالى والله اعلم بينكم وهو ليس بغائب ولا مذكرا فالياء

ان يقال

ان يقال والياء لما عدا ذكرنا لا لان قول المراد منه لفظه الله فاذا قلت الله  
بحكم فالله لفظه مذكرا غائب لانه ليس بمكالم ومخاطب وهو الغايبة فان قلت  
لم زدوا هذه الحروف دون غير ما لم احتضوا قلنا لان اول الحروف بالزيادة  
للمضارعة حرفي الحد واللين لكثرة دورها في الكلام اذ الكلام لا يخلو عنها  
او عن بعضها اعني الحركات فعملوا الى الالف في كونا ليت اني الابتداء بها واحتضوا  
بالمكالم لموافقها اول انا اولها في الاصل اخف فاستأثرها المكالم ثم قصروا  
والياء او فوجدوا زيادتها اولها لا ينقص الى الاستبعاد لان الفاء دمج يفتح واو الكو  
وومق فلوزيدت عليها واو اخرى للمضارعة ثم دخلت الواو الفاعلة لادى  
الى الاجتماع الامتلاء وكان يشبه صوت الكلب فهو موضوعها التاء لانها كثير اما  
تبدل منها نحو تراث وتجاه والا صدورات بمعنى الميراث وجاء معنى التلقا  
وجعلوها للمخاطب والتثنية لكونها علما والمخاطب في الماضي ولم يكن الفرق  
بها لفظا باسكانها في احد الموضوعين لوقوعها اولها بخلاف الماضي ولم يكن  
ضمها ايضا لالبس الفعل المبني للفاعل بالفعول المبني للمفعول في مثل علم ولا  
كسرها ايضا لاذ لك يلبس بلفظ من يكسر حرف المضارعة فيقول تعلم بكسر التاء  
فان قلت هذا مسلم في الكلمة التي كان في اولها واو اما في الكلمة التي لا تكون  
في اولها واو فلا يصح زيادة الواو فيها الاستغناء المانع قلنا نعم الا انهم لم يزيدوا  
فيها ايضا لاطراد الياء فان قلت ان في الفتح ايضا التباس بين المخاطب والغايبة  
فلم يفرقوا عنه قلنا انهم لما لم يامنوا من الالتباس على تقدير الضم والفتح  
وكسر اختار الفتح لخصتها والموافقة بين اخواتها واكتفوا على الفرق التقديرية  
بينها اذ التاء المخاطب اصلها الواو وبخلاف تاء الغايبة لانها باقية على حالها  
ثم قصروا الى الياء فلم يجدوا مانعا يمنع عن زيادتها فزادوا هاءا فقيمت





لغايب اعز غير الكلام والمخاطب لان اليامن وسط اللسان والغايب داير بين  
الكلام والمخاطب فان ثبت لذلك ثم طلبوا الكلام مع غيره حرفا زاد في اول الفعل  
فوجدوا اليق الحروف في ذلك النون لانها اقرب الحروف بشها من حروف المد  
والذين لكونها غنة في الحشوم كما انها مدة في الحلق ولانها علامة لجمع الكلام  
في الماضي نحو ضربنا فزادوا هاء وهذا الى الفعل المضارع يصلح تحت الاستقبال  
للمحال ويهيئ نهاية الماضي وبداية المستقبل والاستقبال وهو ما يتعاقب  
وجوده بعد زمانك الذي انت فيه لانك اذا قلت زيد يخرج فانه يحمل  
ان يخرج في الساعة التي انت فيها ويحمل ان يخرج في الساعة اخرى لا شراكا  
بينها بالوضع فاذا اردت ان تخص للمحال اما بالقرينة الى فيه نحو لام  
الابتداء والظرفية نحو الآن تقول زيد ليفعل وزيد يفعل الآن ويسمى  
ذلك الفعل الذي دخل عليه اللام او اللان حالا وحاضرا لحدوث الفعل وحصوله  
بالفعل من غير تقييد لان اسم الزمان الذي انت فيه فان قلت اذا كانت  
اللام للمحال فكيف جامعة حرف الاستقبال في قوله تعالى ولما سوف يطيل قلنا  
ان اللام يفيد التاكيد والمحال وفي الآية قد تجردت معنى التاكيد مع  
المحالية واذا اردت ان يخص بالاستقبال ايضا اما بالقرينة الى فيه نحو لن  
والظرفية نحو الف تقول زيد لن يفعل ويفعل عدا وسمى ذلك الفعل الذي  
دخل عليه او عدا مستقبلا لكونه الفاعل مستقبلا بايقاع الفعل في الاستقبال  
وهو اسم مفعول من يستقبل ويسمى به لان الزمان يستقبل فاذا دخلت انت  
عليه اي الفعل المضارع الذي يصلح للمحال والاستقبال كانه السين  
سوف فقلت زيد سيفعل او سوف يفعل احضر المضارع بزمان هو  
الاستقبال بعد ان كان صالحا لاحد الزمانين وانما ذكر السين

معرف

معرفا لان زجي الاستقبال نحو استخراج والطلب نحو استجد والاصابة الشيء  
على صفة نحو استجارة اي وجد جندا جيدا او لنحو استنسر البغات  
اي تحول اي صفة السير والبغات بحركات الباء طائر صغير ودوين الزحمة طائرا  
يقع يشبه النور والوقوف بعد كاف المؤنث ويسمى السين الكسكة نحو اكر منكس  
فلا بد من ذكر معرفا تعريف عمدي يبين سين للاستقبال والفرق بين السين و  
سوف ان في سوف زيادة تقييد وتأخير لا يقال هذا منقوض بقوله تعالى سوف  
يوفي الله المؤمنين اجر عظيم او قوله تعالى آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم  
دبرهم في رحمة من فانهما في الاثنين استملا بمعنى واحد وهو يوم القيمة ولكن  
ان يجاب عنه بان ذلك اليوم كما اخبر الله تعالى يوم كان مقداره خمسين الف  
سنة فلما مانع عن تقييد وتأخير فيه باعتبار الموافقة واعلم ان في سوف  
لفات منها سوف تحذف الفاء للتحقيق وسمى بقلب الواو ياء وسق تحذف  
الواو وسكون الفاء الذي كان متحركا لاجل الساكن وقيل ان السين منقوض  
من سوف للدلالة على تقرب الفعل بتقليل الحرف ولما فرغ من تحقيق المضارع  
وبيان معانيه في تقييد وهو باعتبار الاسناد ايضا على قسمين اما مبنى  
للفاعل او مبنى للمفعول فالمبنى للفاعل منه اي من الفعل المضارع سواء كان  
ثلاثيا او خماسيا او سداسيا ما كان حرف المضارعة ويسمى المجرى والنون  
والتاء والياء منه اي من الفعل المضارع مفتوحا اذا لم يكن مفتوحا كان  
اما كان ساكنا او مضموما او مكسورا لا يسير الى الاول لامشاع الابتداء بالساكن  
ولا الى الثاني لانه لو كان مضموما لا لبس المبني للفاعل من المضارع بالمبني  
للمفعول منه في مثل يعلم ورجا يمكن ان يذكر بهذا السامع عن حركة ما قبل  
اخر فيلبس بالكل ولا الى الثالث لانه لو كان مكسورا لا دى الثقل فحين



الفتح الآما أي الفعل المضارع الذي كان ما فيه أي ما فيه ذلك المضارع على أربعة  
 أحرف سواء كان أصلا أو مزيدا نحو حرج وأكرم وفرح وقاتل فإن حرف  
 المضارعة منه أي ما كان ما فيه على أربعة أحرف يكون مضموما أبدا أي دائما  
 سواء كان مبنيا للفاعل أو للمفعول نحو يدرج من درج ويكرم من أكرم و  
 يفرح من فرح ويقاتل من قاتل وإنما ضم حرف المضارعة في ما كان ما فيه  
 على أربعة أحرف لأنه لم يكن مضموما كان أمسا ساكنا أو مكسورا أو مفتوحا  
 لا سبيل إلى الأول كما عرفت ولا إلى الثاني لأن من جمل حروف المضارعة الياء  
 وهي لا تحمل الكسرة وإن انضمت على الياء فإن كانت ثقيلة أيضا لم يكن لا يبلغ  
 في الثقل مبلغ الكسرة عليها ولا إلى الثالث لأنه لو كانت حروف المضارعة منه  
 مفتوحة لا لبس مضارع المزيد فيه في باب الأفعال لأنه لو قلت علس  
 بفتح الياء وكسر اللام لم يعلم أنه مضارع الثلاثي المجرد أو مضارع المزيد  
 فيه فضم حروف المضارعة في المبنى للفاعل باب الأفعال لهذا الالتباس  
 ثم جملنا حواته مما كان ما فيه على أربعة أحرف عليه وإن لم يؤد إلى اللبس  
 طرد اللبس فإن قلت لم لم يفتح حرف المضارعة في يدرج ويقاتل ويفرح  
 ولا التباس ثم يحمل يكرم عليه وحمل الأقل على الأكثر وإلى قلت لأنه لو حمل  
 الأقل على الأكثر لزم الالتباس ولو في صورة واحدة بخلاف العكس فإنه  
 لا لبس فيه أصلا فإن قلت فلم اختص الضم بهذا الأربعة والفتح بما عداها  
 دون العكس قلت لأنها أقل بما عداها والضم بالأقل والفتح بالكثير وإلى  
 تعادلا بينهما وإنما جازع ويسطوع في اللمعة زيرت الهاء والسين في غيرهما  
 فيما بينهما في الأصل وأما يفتل التشديد من قبل ويختم من ختم بفتح حرف المضارعة  
 فيها غير متبهما لأن أصل ما فيه الخضم واقتل أدعت له في هذه وحذف الياء فيها

خامسة

خامسة تقديرها وما حذف للمضارعة في هذه الأبواب الأربعة في البناء الفاعل  
 كما في البناء للمفعول أرد أن يذكر علامة يفرح فيها فقال وعلمت بناء هذه الأربعة  
 وهو يدرج ويكرم ويفرح ويقاتل للفاعل كونه الحرف الذي قبل آخره أي الحرف الذي  
 من هذه الأربعة حاله كونه مبنيا للفاعل مكسورا أو مفتوحا أي مثال المضارع للمبنى  
 للفاعل من فعل يفعل بفتح الفاء في المثالين فلهذا ضمت الياء في المثالين تنص  
 تنصان ينصان تنصرت تنصرون تنصرت تنصرون تنصرت تنصرون تنصرت تنصرون  
 وقس في الصرف على هذا أي على ينص يضرب ويعلم ويذكر حرج ويكرم  
 ويقاتل ويفرح ويتكسر ويتأعد وينقطع ويجمع ويحرم ويحارو  
 ويقشوش ويقشروا ويسلق ويسلق ويسلق ويسلق ويسلق ويسلق ويسلق  
 فاصرفها على أربعة عشر مثالا كما صرفت ينصر والمبنى للمفعول  
 منه أي من الفعل المضارع ما كان حرف المضارعة منه مضموما محلا  
 على الماضي وما قبل الأخير منه أي من المضارع المبنى للمفعول يكون  
 مفتوحا نحو ينصر ويكرم ويقاتل ويفرح ويسبح وسبح  
 وإنما يقتصر على أحدهما لأن الافتقار على الضم لم يفت في مثل يكرم و  
 على الفتح ما قبل الأخير في نحو يعلم وكيفيته استعمال المبنى للمفعول ذكرنا  
 في الماضي المبنى فلا تقيده ولا فرغ عن أقسام المضارع شرع في بيان  
 ما يطرئ عليه بعد قات بعض الحروف فقال وأعلم أنه أي الشأن  
 يدخل على الفعل المضارع سواء كان معلوما أو مجهولا فلا شيء أو بغير  
 مجرد أو مزيد فيه ما ولا النافيتان للفعل المضارع فلا يتغيران  
 صيغة أي صيغة الفعل المضارع بخلاف حركة الأعراب أو النون  
 لأن التغير اثر العامل وبها ليس بعامل بل يتغيران معناه بالفتي



لكن ما نفى الحال ولا نفى الاستقبال والنفي عبارة عن الاخبار عن ترك الفعل  
 فاذا اردت نفي الاستقبال تقول لا ينصر لا ينصر ان لا ينصرف الى آخره  
 واذا اردت نفي الحال تقول ما ينصر ما ينصر ان ما ينصرف الى آخره ويحل  
 على الفعل المضارع الجازم وهو لم وهو لم ولا في النفي والامر وان الشرطية  
 والاسماء التي تضمنت معانها والغرض في هذا الفن بيان اخذ الفعل عند دخول  
 الجازم عليه ولا يقال جدد وهو اخبار عن ترك الفعل في الماضي فيكون  
 النفي اعم منه وله اثران لفظي وهو حذف حركة الاعراب او نون تقوم  
 مقامها ومعنوي وهو تنقل المضارع المبتدئ الى الماضي المنفي فيحذف حركة  
 الواحد من الفعل المضارع اذا كان صحيح اللام نحو لم ينصر فيحذف النون  
 التثنية نحو لم ينصرا ويحذف نون الجمع المذكور نحو لم ينصروا ويحذف  
 نون الواحدة الخاطبة نحو لم تنصري لان النون في هذه الامثلة بمنزلة  
 الحركة في الواحد فكان بالجازم تحذف الحركة من الواحد فيحذف ما هو بمنزلة  
 ولا تحذف نون جماعة النساء فلا يقال لم ينصرن فيم ينصرن فانه لا نون  
 نون جماعة النساء ضمير كالواو في جمع المذكور اي في ينصرون ولا اثر الجازم  
 في الضمير فثبت تلذ النون على كل حال اي سواء دخل عليه الجازم ام لا و  
 انما لم يحذف الواو في الجمع المذكور لانه ضمير الفاعل ومن الحال ان يحذف  
 الفاعل او ما هو ضميره فان قلت انما عملت لم في المضارع الجزم قلنا لا  
 تنقل مع المضارع الى الماضي وهو الحال التي يحسن فيها البناء الذي لا اصل  
 فيه المسكون فاسكتته تقول في مثال الجزم لم ينصر لم ينصرا لم ينصروا  
 الى آخره ويدخل على الفعل المضارع الناصب وهو ان ولن وكى  
 واذا و الاصل ان ان والباقي فرع عليه فاصل لن عند التحليل لان في حذف

الهمزة تخفيفا للنفي ساكنان وهما الالف والنون فحذفت الالف ثم ركب اللام مع النون  
 فصارت لن فلهذا يكون لن مكيما من لا وان ولذا عمل لن عمل لا وان في النفي والنصب  
 فنفيه مستفاد من لا ونصبه مستفاد من ان وذهب سبويه الى انها كلمة بمراسها  
 موضوعة للنفي والنصب وليست بمركبة من لا وان فيبدل اي يبدل ذلك النصب  
 الفعل المضارع من الضمة الى الفتحه فان قيل كان الواجب عليه ان يقول من الرفع  
 الى النصب لانه معرب والضم والفتح من القاب البناء فانهما يستعملان في البنيات  
 قلنا ان الغرض من هذا بيان الحركة اعم منها ويسقط النونات لانهما علامة الرفع  
 سوى نون الجمع المؤنثة كما ذكرنا لانها ضمير كالف واو في الجمع المذكور فلهذا اثران لفظي  
 وهو الابدال والاسقاط ومعنوي وهو تخصيص المضارع للمستقبل ونفيه  
 على سبيل التاكيد فاذا اردت التاكيد في نفي الفعل قلت لن اذعل كما قال الله تعالى فان لم  
 تفعلوا ولن تفعلوا الاول مجزوم والثاني منصوب تقول لن ينصر لن ينصروا  
 الى آه ومن الجواز ان لام الامر اي مما يحرم الفعل المضارع اللام في الامر الغائب وهو  
 لام يطلب به الفعل وله اثران لفظي وهو حذف حركة الاعراب او ما يقوم مقامها  
 ومعنوي وهو تخصيص المضارع للمستقبل مع افادة الطلب والطلب ايمان الفاعل  
 الغائب وله ستة امثلة او من المفعول الغائب وله ايضا ستة امثلة او من الفاعل على  
 المكمل وله مثالان او من المفعول المخاطب وله ستة امثلة فيقول في الامر الغائب اشر  
 به الى انه يقوم به المخاطب لان المخاطب صيغة تختص لينصر لينصرا لينصروا الى آه معلوما  
 ومجهولا ايضا وانما قلته حوا بالناء خطا با فساد فتقول في امر المكمل لانصر  
 معلوما ومجهولا ايضا وفي الامر المخاطب وفي الامر المخاطب المفعول لتنصر لتنصرا  
 لتنصروا الى آه مجزوم لا فتكون صيغة الامر الغائب معلوما ومجهولا اثنين وعشرين  
 فان قلت لم يخص اللام من بين حروف الزوائد بالزيادة في الامر الغائب قلنا



لأن اللام وسط الخارج والغائب بين الكلم والمخاطب فناسب له فان قلت  
لم عملت الجرم دون اخوة قلنا المشابهة بان في لزومها المضارع ونقل  
معناه من الاخبار الى الامر كما ان تنقل الفعل من كونه مجزوماً الى  
كونه مشكوكاً فيه فان قلت لم كسرت اللام فيه والاصل في الحروف الواردة  
على حرف واحد ان يفتح كمنه الا استفهام قلنا لما عملت اللام في الامر عملاً  
مختصاً بالفعل وهو الجرم مشابه اللام الجارة هي تعال عملاً مختصاً بالامر وهو  
الجرم اذ اللام في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء فكسرت هذه كما كسرت تلك  
فان قلت لم كسرت لام الجارة اذا دخلت على الظاهر كقوله المال لزيد وفتح  
اذا دخلت على الظاهر كقوله المال لك اولة قلنا انما كسرت في الظاهر فقامت  
وبين اللام التأكيد فان قلت لم يفعل بالعكس قلنا لان في كسرة لام الجارة  
رعاية للجانب عملاً واما فتحها في المظهر فباعتبار الاصل واعلم ان اللام الجارة  
اذا دخلت عليها ان الفاء والواو او ثم جاز سكونها كما في قوله تعالى فليضربوا  
قليلًا وليسكنوا كثيراً وقوله تعالى فليقتلوا نفسهم بسكون اللام على قراءة  
حمزة والكسائي وعاصم وكذلك اي مثل تفرقات لينصر ليضرب وليعلموا  
ليدحرج وغيره نحو ليكرم وليقاتل ولا يفتح ونحوها في جميع احكامها  
ومنها اي ومن الجواز في الفعل المضارع لا الناهية وهي التي يطلب بها ترك  
الفعل واسناد النهي اليها مجاز لان الناهي هو المكنى بواسطتها وانما عملت الجرم  
لكونها نظيرة اللام الامر من جهة انها للطلب او تقييداً من حيث ان اللام يطلب  
الفعل وهي لطلب تركه فجوز حمل النقيض على النقيض كما يجوز حمل النظم  
على النظم بخلاف النافية اذ لا طلب فيها وله اثران لفظي وهو حذف حركة القول  
والنون التي تقوم مقامها ومعنوي وهو تخصيص فعل المضارع بزمان الاستقبال

الاستقبال مع افادة تركه ونهيه وهذا النوع من الافعال معرب بالاجماع وطلب  
النهي اما من الفاعل الغائب او المخاطب او المكنى فاعلاً ومفعولاً فتقوى  
نهي الغائب نحو لا ينصر لا ينصر الا ينصروا الى الله معلوم ما وجب ولا تقوى  
نهي المخاطب لا تنصر لا تنصروا الا تنصروا الى الله معلوم ما وجب ولا تقوى  
نهي المكنى لا تنصر لا تنصروا الا تنصروا الى الله معلوم ما وجب ولا تقوى  
وندرته وهكذا اي حكم الامثلة التي ذكرناها فاقاس سائر الامثلة من الثلاث  
الاربعة المردية والمزيدية من الماضي والغائب اذا دخل عليه لا الناهية  
فان قلت باي شيء يفرق بين لا تنفي وبين لا تنهي قلنا الفرق بينهما انما من حيث  
اللفظ فلا تنهي لا يكون الا جازمة بخلاف لا تنفي انما هي في الفعل  
واما من حيث المعنى فلان لا النافية لا طلب فيها بل هو مجرد الاخبار عن ترك  
الفعل وبخلاف لا تنهي فانما الطلب ترك الفعل واما الامر بالصيغة اما  
سمي به لان حصوله بالصيغة المخصوصة دون اللام كما في امر الغائب و  
هو صيغة مضارع يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة  
وهو اي الامر بالصيغة امر الحاضر لانه لطلب الفعل من المخاطب الحاضر فسمي به  
فهو جار اي وادع على اللفظ المضارع المجزوم في حرمانه وسكونه اي يكون مجزوماً  
بازاءه مجزوماً وساكناً بازاء ساكنه فلا يخالف بينهما الا في حذف المضارعة والشك  
وانما فالجار على اللفظ المضارع المجزوم ولم يقل هو مجزوم لوقوع الاختلاف بين  
البحرين والكوفيين في ان الامر الحاضر المبنى هو ام معرب فذهب الكوفيون  
الى انه معرب وحرف مقدرة فيه يدل على كونه بمنزلة الحال والحال احد مفردات المضارع  
وجزمه باللام المضارع اذ الاصل في افعل تنقل عند فتحه لتفعل ويدل عليه قراءة  
النبي عليه السلام فذلوا فلفظ حوا الا ان اللام حذفت لكثرة الاستعمال ثم حذفت



حرف المضارعة تخفيفا للفرق بينه وبين المضارع الخاطب والصحيح ما ذهب  
 اليه البصريون وهو انه مبنى على الشكون لان الفعل انما كان معر بالمشككة التي  
 تحصل بدخول حرف المضارعة فيه فلما حذف عاد الى البناء والاصل في البناء  
 الشكون كما ان الاصل في الاعراب الحركة وانما اخذ الامر من المضارع دون  
 الميم لان الامر للطلب والطلب لا يلق في الماضي لانه غاية وطلب الغاية محال  
 وكيف اخذ الامر من المضارع ان تحذف حرف المضارعة وتنظر ما بعد الحذف  
 في انه متحرك او ساكن فان كان ما بعد حرف المضارعة متحركا كخرج مثلا  
 فتسقط انت منه اي من المضارع حرف المضارعة ليفرق بينه وبين  
 المضارع وتأتي بصورة الباقي اي بعد حذف حرف المضارعة مجزوما  
 اي مثل المجزوم لكن حذف المضارع وهو اداة التشبيه تبيها على المبالغة  
 ولم يقل مجزومة لانه حال من الباقي اولانه وصف للفعل المقدراى حال كونه  
 فعلا مجزوما وانما قدرنا المثال في قوله مجزوما لانه يخالف قوله فهو جار على  
 لفظ المضارع المجزوم فليست امل فتقول في الامر الحاضر من تخرج دخرج  
 اصله تخرج حذف حرف المضارعة فنظر الى ما بعدها فهو متحرك  
 وهو الدال وتاتي بصورة الباقي مجزومة فصار دخرج دخرج جادخرج  
 للمذكر دخرجي دخرج جادخرج للنقث وهكذا اي مثل دخرج تقول  
 في كل ما يكون بعد حرف المضارعة متحركا قخرج وقاتل وتكسر وتباعدا  
 وتخرج اعلم انه لا فرق بين المثني وجمع المذكر في الماضي والامر من باب  
 تفضل وتفاعل وتفضل لانك تقول في تشنية الماضي من تفضل تفضلا  
 وفي تشنية الامر تفضلا ايضا وتقول في الجمع المذكر من ما في تفضلا  
 تفضلا وفي جمع المذكر من الامر تفضلا كذلك التشنية والجمع في الماضي

والامر

والامر من تفاعل وتفضل هذا اذا لم يكن ما بعد حرف المضارعة متحركا  
 فان كان ساكنا كما في تفضل فتذف منه اي من الفعل المضارع حرف المضارعة وتأتي  
 بصورة الباقي من حروف المضارع بعد حذف حرف المضارعة مجزوما كما في التفضل  
 الاقل حال كون هذا الباقي مزيدا في اوله لتفتل لا بتدأ بالتساكن همزة وصل  
 لان الهمزة من اول المخارج فمن سبب الاقل مكسورة تلك الهمزة اذا كان عين  
 المضارع مفتوحا او مكسورا انما اذا كان مكسورا نحو اضرب بالكسر لا تبيع  
 لا مفتوحة لتلا بتسبب بالامر من باب الافعال ولا مفتوحة لئلا يفتح الثقل او يفتح  
 الالباب بينه وبين الماضي لئلا يتسبب فاعلم من باب الافعال ولا اعتد ادخراك الاخر  
 لان الاعجاز يترك كثيرا وكذا ان كان مفتوحا تحت همزة الوصل مكسورة نحو  
 اعلم لا مفتوحة لتلا بتسبب لما في الافعال ولا مفتوحة لئلا يفتح الثقل او يفتح  
 الالباب بينه وبين مجزوم التكلم وحذف المضارع علم الا في حال ان يكون عين  
 المضارع منه اي من الباقي او من المضارع مضموم ما فتضرب اي تلك الهمزة فلما كانت  
 حركة العين اولانه لو كتبت لتقل الخروج من الاسيرة الى الضمة ولا اعتد ادخراك الساكن  
 لانه ليس بحاجة حصين ولو فتح لتسبب بعلو التكلم وحذف المضارع نصر  
 فتقول فيما كان عين المضارع مضموم ما نصر انما النصر والاول وكذلك اي كان  
 عين المضارع منه مضموم ما كان عين المضارع منه مكسورا نحو اضرب وما كان عين  
 المضارع منه مفتوحا نحو اعلم وما كان مزيدا على التثنية نحو انقطروا اجتمعوا  
 استخرج واعلم ان صيغة الطلب اذا خوطبت به الامة تسمى دعاء وان خوطبت به  
 الادنى تسمى امر وان خوطبت به المثل تسمى رغبة والتاسعا نحو ضرب على هذا الاصل  
 بقوله وفتحوا اي ارباب هذا الفتح همزة الكرم مع ان القيل في الكسر من اجواب  
 عن سؤال المقدس فوجب ان يقال انتم قلتم اذا لم يكن عين فعل المضارع مضموم ما سأل



كان مفتوحا ومكسورا فمهمة الوصل فيه مكسورة وعين الفعل المضارع  
 في يكرم مكسورة مع ان الهمزة في الامر ليست مكسورة فاجاب بقوله فتحتوا  
 اعلمنا فتحتوا همزة الكرم بناء على البناء على الاصل المرفوض اي التثنية فان اي لانه  
 اصل تكلم تكلم كرم لكن لما اجتمعت الهمزتان في التكلم وحذف منه همزة الافعال  
 ثم من اخواته وان لم يلزم فيها اجتماع الهمزتين طردا للباب فلما ارادوا ان يبنوا  
 الامر من حذفوا حرف المضارعة واعادوا الهمزة المرفوضة وابقوها على حكم  
 حركتها فقالوا الكرم بفتح الهمزة فلا يكون الكرم من هذا القسم الاول  
 ولما فرغ من بيان الماضي والمضارع والامر شرب في المسائل المتفرقة عليها  
 فقال واعلم انه اي الشأن اذا اجتمع ثلث مفتوحات في اول مضارع باب  
 تفعل وتفاعل وتفعّل احدهما ثلث المضارعة والآخر الثلث التي كانت في  
 الماضي للمشاركة او للمطابقة فيجوز اثباتها اي اثبات الثلث كون الاصل  
 عدم الحذف لان كل واحد منها ووضو لم يفتح فلو حذف احدهما اختل المعنى  
 نحو تجنب وتقال وتندرج باثبات الثلث ويجوز حذف احدهما اي احد  
 الثلثين واثبات الاخرى لان اجتماعهما يحصل الثقل فدفعه اتمام الادغام  
 او الحذف لاسبيل الى الاقل لتعذر الابتداء بالسكان فتبين الثاني فان  
 قلت لم لم تجلب همزة الوصل على تقديم الادغام ليلتأني الابتداء بها قلنا لان  
 المضارع لما مضارع اسم الفاعل في حرفه وسكونه وحركته منه الهمزة منه  
 كما منع من اسم الفاعل اوله لانه لم يدخل عليه سماعا وفي التنزيل اي وقع فيه فانه  
 له تصدي اي تنهوض والاصل تنصدي ونارا تظلي والاصل تنظلي ونه  
 تنزل الملائكة والاصل تنزل واختلفوا في الحذف منها فذهب البصريون  
 الى الحذف هو الثانية لان الاول حرف المضارعة وحذفها يخل بالمعنى ولان

التقل

التقل انما نشأ منه وذهب الكوفيون الى ان الحذف هو الاولى لا الثانية  
 فهي اوله بالحذف لا يقال تصدي وتظلي في الثانيين المذكورين فعل ماضي ولا  
 يكونان مما نحن بصدد معرفة فانفق لا سلم ذلك لانه لو كان كذلك لغير في الثانيين  
 تصدي تصدي لانه خطاب في ثابت تظلي تظلي لكونه مسندا الى ضمير  
 المؤنث وهي الشاء واعلم ان الحذف انما يكون اذا كان الفعل مبتدئا للفاعل  
 بقرينة الامثلة المذكورة فان كان مبتدئا للمفعول لم يحذف احدى الثانيين  
 لانه لو حذف الاول لا يتبين معلومه لانه لا فتراق بينهما اباءا المنقوصة ولو حذف  
 الثاني لا يتبين مجهول مضارع من باب التفعيل والمفاعلة والفعللة واعلم  
 انه اذا مر على واحد الثانيين يجوز ادغام الثانية فيما بعدهما ان كانت  
 قائدة فيهما فيقال تذكرن وفي التنزيل ساقط عليك رطبا واصل تسقط  
 احدهما الثانية في التثنية وان حذف احدهما اقلت تذكرن لم يجز ادغام  
 الثانية فيما بعدهما لانه لو ادغمت لاحتجت الهمزة الوصل لا تدخل  
 على المضارع ومتى كان فاعل صا او ضا او طاء او ظاء اي اذا وقع فاعل الفعل  
 احد حروف الاطباق قبلت ثاؤه اي فاعل طاء لان حروف الاطباق مستقبله تقف  
 ارتفاع اللسان الى الحلق الا على والثاء منخضة تقف عدم الارتفاع فلما تساوى  
 في الصنعة وجب القلب لدفع المنافاة فان قلت على ما ذكرت يلزم ان لا يجوز القلب  
 للمنافاة بينهما قلنا نعم لان بينهما مناسبة من وجه اخر وهي المقاربة في المخرج لان  
 مخرجيهما من بين طرفي اللسان فاصول الشايد والمالم تدغم في الشاء مع حرف مخرجيهما  
 لذهاب الاطباق فتقول في الفعل من الصلح اصطلاح اصله اصطلاح قلبت النار طاء  
 لقرب مخرجيهما وفي الفعل من الضرب اضطرب اصله اضطرب وفي الفعل من الطرد اطر  
 اصله اطر وفي الفعل من الظلم اضلم اصله اضلم وفيه ثلثة اوجه الاول  
 اضطلم لادغام نظري عدم الحسية في الذات والثانية اضطلم بالطاء والمهملة  
 قبل المهملة اليها وبلا ادغام كما هو القيل والنال اضطلم بالفاء والهمزة قبل المهملة

195







وهما الالف والنون على غير حدة وهو غير جائز. لا يمكن حذف يبرز اجتماع المشي  
من غير ادغام واما الساكن الثاني في المشي المجموع وهو نون التاكيد فلا تحذف  
ليرتق الاضافة فائدة فيغير عملا كما عمل فان التاء الساكنية انما يجوز ان لا  
يجوز الا اذا كان الاول من الساكنين حرف مد وهو الالف والواو والياء وكان  
الثاني منهما مدغما فيه نحو دابة اصله دابة حذفت حركة الباء الاولى ادغمت  
في الثانية واما سوغوا التاء الساكنية اذا كان الاول حرف مد والثاني مدغما  
فيه لان حرف مد بمنزلة المتحركة اذا مد في الحرف بمنزلة المتحركة ولان الساكن الثاني مدغما  
والساكن اذا كان مدغما يحرك بحركه المتحركة لانه سندا في المدغم فيه فكان التلفظ  
بالمدغم فيه وحده لان الساكن المدغم كالمصدر فان قلت يرد عليه ضربان يفهم الباء  
فان اصله اخبر بوا الفعل به نون التاكيد فكان حقة ان يقال اخبر بون بانها  
الواو لان اجتماع الساكنين فيه ايضا على حدة وكذا اخبر بون بكسر الباء اصله  
اخبر بون فينبغي ان لا يحذف الواو والياء كالا يحذف الالف في اخبر بان واخبر بان  
قلنا ان النون التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة مع الضمير البارز فكان قيله  
ان يحذف الواو والياء لان الساكنين فيه في كلمة واحدة والتقاء الساكنين  
على حدة انما يجوز في كلمة واحدة لا في كلمتين قالوا اذ انا فانه يحذف الساكن  
الاول واصلته اذ انا فاختلنا وقد افغنا فادغمت التاء في الواو واجتلبت  
الالف ليقيم الابداء بها اعلم انه يجوز التقاء ثلثة ساكن في الوقف على تقدير ان  
يكون الساكن الاول من حرف لين والثاني مدغما فيه كدواب بالوقف واصم تصغير  
اصم ومثله يقع في كلامه العجم كغير نحو كواش ونبت وجمع بين اربع ساكن  
ممنوع في كل لغة على كل حال ويحذف من الفعل المضارع معها اي مع النونين  
الخفيفة والثقيلة النون التي في الامثلة الخمسة ويبي فعلا ونفعلا ونفعلا  
وتفعلا وتفعلا لان النون في هذه الامثلة علامة لغير الالف نون التاكيد  
علامة البناء فلا يجتمعان في كلمة واحدة واما قلنا ان نون التاكيد علامة البناء

لان لها تأثير في الفعل المضارع اما قلنا فلا اخراج المضارع من الاعراب التي البناء  
واما المعنى فتعريف المضارع بالاسقبال بعد ان كان صالحا للمحال ايضا فهذا  
ضعيف مشابهة المضارع للاسم فرجع الى الاصل الذي هو البناء وضار مبتدا  
فان قلت قوله ويحذف من الفعل معها النون في الامثلة الخمسة مشربان  
النون في هذه الامثلة انما يحذف اذا دخلت عليه النون معا وليس كذلك بل يوجب  
الحذف مع دخوله كل منهما فلو قال ويحذف مع كل واحد من الثقيلة والخفيفة لانه  
للمنة لان الاقرب قلنا المراد من قوله معها اي مع النونين على سبيل البدل والمعاقبة  
لا على سبيل الجمع على يرو ما ذكره فان قلت قوله ويحذف من الفعل معها النون في الامثلة  
للمنة ليس بصواب لانه ذكر من قبل ان النون الخفيفة لا تدخل فعل الاشياء فاذا لم يدخل  
عليه فكيف يحذف منه النون بسببها قلنا ان المعنى ذكر من قبل ان النون الخفيفة لا تدخل  
فعل الاشياء على مذهب سيبويه فاذا لم يذهب مذهبنا فاختار مذهبنا فذهب يونس  
فانه جازم دخول النون الخفيفة على فعل الاشياء هكذا قيل وفيه نظر لانه لم يقدّم  
في الكتاب عين ولا اثر من مذهب يونس فتم عمل عليه بهذا الحكم ويحذف عطف على قوله  
ويحذف معها النون في الامثلة الخمسة اي ويحذف معها النون من الامثلة  
للمنة ويحذف معها واو يفعلون واو تفعلون في فعل جماعة الزكور والغائب  
والمخاطب ويا تفعلي اي فعل الواحدة المخاطبة بشرط ان يكون ما قبل الواو  
مضموما وما قبل الياء مكسورا والتقاء الساكنين والدلالة الضمة على الواو وكسر  
على الياء المحذوفين وان كان الياء كالياء الفاعل مع النون الثقيلة لان الاول  
حرف مد والثاني مدغما فيه كاذهبان لكن حذفت حرف العلة ذكرنا هذا اوله  
لما وجب حذفه مع الخفيفة حذف مع الثقيلة لا طراد الباب مثال ذلك قوله و  
تعلش علوا كبيرا ونحو لا نزل من اصله لتعلش لتعلش وان استغلتها الضمة  
على الواو التي هي لام الفعل فحذفت وضار لتعلش ثم ادخلت نون التاكيد فحذفت  
نون الاعراب فالتع الساكنان هما الواو التي هي ضمير الفاعل ونون التاكيد فحذفت



جاء الضمير لدلالة الكسرة عليه الا اذا انفتح ما قبلها انتشاد من قوله ويجوز واو  
 يفعلون ويا فعلين مع نون التاكيد اذا كان ما قبلها مفتوحا فلا يجوز حذفها  
 اذ ليس قبلها ما يدل على ما قبلها بل عرك الواو بالفتحة والياء كسرة حذوا عن النقاء  
 الساكنين مثال الواو نحو لا تخشون وهي نهى مخاطب جماعة المذكور اصله لا تخشون  
 على وزن لا تفعلون قلبت الياء والف تحريكها وانفتاح ما قبلها فالتي ساكنان وهما  
 الالف والواو ثم حذفت الالف لدلالة الفتحة عليها فبقى لا تخشون على وزن لا تفعلون  
 فلما دخل عليه النون التاكيد الثقيلة حذفت النون الاعراب فاجتمع ساكنان  
 واو الضمير و نون التاكيد فضربت الواو الساكنين ولم يحدف لعدم المد ليل  
 على حذف الهمزة ولا تخشون وهي نهى الواو واحدة المخاطبة اصله لا تخشون على وزن  
 لا تفعلين قلبت الياء الاولى الف الفتحا وانفتاح ما قبلها فالتي ساكنان  
 وهما الالف المنقلبة ويا الضمير فحذفت الالف لدلالة الفتحة عليها فصار لا  
 تخشين على وزن لا تفعلين ثم ادخلت عليه النون التاكيد فحذفت نون الاعراب  
 فاجتمع ساكنان ويا الضمير و نون التاكيد فكسرة الياء الساكن فصار لا تخشين  
 على وزن لا تفعلين ولبسوا وهو فعل جماعة المذكور المخاطبين مبنيا للمفعول  
 نهى الباء وهو المجرى اصله لم يلبسوا ففعل به ما فعل لا تخشون الا ان اللام  
 ههنا واو ثم ياء فاما ترتيب الواو واحدة المخاطبة اصله تراي على وزن تفعلين  
 نقلت حركة الحجة الى الواو فحذفت تخفيفا فصار ترتيبه فقلت بواو الاولى  
 الف الفتحا وانفتاح ما قبلها فالتي ساكنان الالف المنقلبة ويا الضمير فحذفت  
 الالف لدلالة الفتحة عليها فصار ترتيبه فزيدت ان الشرطية وحذف النون الاعراب  
 لم يزد بها فصار ان ترتيبه فزيدت ما فصار ان ما نرى فقلت النون سببا وادخلت  
 ثم اكدت بنون الثقيلة فالتي ساكنان هما ياء الضمير و نون التاكيد ثم كسرت الياء  
 الساكنين فصار اما ترتيبه واوردت للمخاطبة مثالين للفرق بينهما من امرني احدكما  
 ان سقطت النون من لا تخشين بسبب دخول نون التاكيد وسقطت نون الاعراب

من فاما

من فاما ترتيب بسبب دخول كلمة الما التي هي شرط والاخران لا تخشين معتدل  
 اللام غير مهموز في ترتيب معتدل اللام المهموز ويقع مع النونين اخر الفعل اذا كان  
 المفعول مع فعل الواحد الغائب والواحدة الغائبة لانها الاصل الحقيقية فالعدد  
 عنه انما يكون لغرض ولانها لو لم يفتح فلا يحل من ان يكون او يفتح او يكر لا لبيل  
 الى الاول لانه يؤدي الى النقاء الساكنين ولا الى الثاني لانه يلبيس الواحد بالجمع  
 ولا الى الثالث لان يلبيس الواحد المذكور والواحدة الغائبة بالواحدة المخاطبة  
 ويضم اخر الفعل اذا كان الفعل فعل جماعة المذكور ليدل على الواو المحذوفة و  
 يكر اخر الفعل اذا كان الفعل فعل الواحدة المخاطبة ليدل الكسرة على الباء المحذوفة  
 اذا عرفت كيفية الاتحاق وكيفية المحقق به فتقول في امر الغائب موكدة بالنون الثقيلة  
 لينصرون بالفتح كونه فعل الواحدة لينصرون بالفتح كونه فعل جماعة المذكور  
 اصله لينصرون حذفت الواو والفتحة الساكنان لتفريق بالفتح ايضا لانه فعل الواحدة  
 الغائبة لتفريق لتفريقا وبالخفيفة لينصرون بالفتح لتفريق بالفتح وتترك  
 البواو لان الخفيفة لا تدخل على النقاء الساكنين وتقول في امر المخاطبة بالثقل  
 انصرون انصرون انصرون بالكسرة لانه فعل الواحدة المخاطبة انصرون  
 انصرون وبالحقيقة انصرون انصرون وقس على هذا نظائره من نحو انصرون انصرون  
 لان الحكم لا يختلف باختلاف الابواب وما فرغ من بيان الافعال شرعا في بيان لم  
 الفاعل والمفعول فقال واما اسم الفاعل واما ذكرنا هو لان اسم الفاعل صفتان  
 مصدر منه الفعل واسم المفعول صفة لمن وقع عليه الفعل فاجتمع الى سبيلهما واما  
 قدم اسم الفاعل لان جهة المصدر ومقدم على جهة الوقوع وهو اسم مشتق معني  
 المضارع المعلوم من قام به الفعل بجهة الحدث فقولنا اسم مشتق من المصدر  
 غيره وقولنا مشتق من المضارع المعلوم يخرج المصدر والصادر والذوات واسم المفعول  
 وقولنا بجهة الحدث يخرج الصفة المشبهة لانها تدل على البقية وهو مأخوذ من  
 الثلاث المجرى او غيره فاما المانوع منه اي من المضارع الثلاث المجرى سواء كان

٥٨



صحيح او معتلا لا اكثر على وزن فاعل ولذا سمي به وكيفيته اخذه من المضاف  
 الى حذف علامة الاستقبال لتزول صيغة وزيادة الالف فرأيت وبيت الماض  
 وكسر ما قبل اخر فاعني لان خلفها وزيدت ببي الفاء والعين اذ لو زيدت  
 في الاول لا متناع الا بتدبيرها لانها ساكنة ولو حركت لاسيل الى الاول اذ لو ضم  
 اليه لاسيل باللام من ينصرف ولا الى الثاني لانه لو فتح لاسيل بالمضارع المتكلم ولا الى  
 الثالث اذ لو كسر لم يلزم للزجر من الكسرة الى الفتح فلوزيدت الالف في الاخر  
 يلزم الالباس بينه وبين التثنية الماض لو زيدت قبل الاخر لاسيل بالمصدر نحو  
 ذهاب وكسر ما قبل الاخر لانه لو فتح لاسيل بالماض من باب المفاعلة نحو تاصروا ولو ضم  
 يلزم القتل لان الفتح حرز الواو وفيه نظر لانه يلزم الالباس على تقدير الكسر ايضا  
 بام المفاعلة فيركب اليه المهر ب عند لقول تاصروا للواحد تاصرون للثاني تاصرون  
 بلغة الذكور تاصرون للواحدة تاصرون للثاني تاصرون جمع تاصرون  
 جمع المؤنث السالم وتواصروا جمعها جمع التثنية على صيغة المنصرف المبرح واما قيد  
 المتكلم بالاكثرة لا قد يحكي اسم الفاعل في الثلاث في المجرى على وزن فاعل وفعل وفعل  
 نحو غفار وغفور ورقيم وحذر وهم المفعول من الثلاث في المجرى هوهم مشق  
 المضارع المجهول من وقع عليه القول فنولنا اسم جنس شيان الحدود وغيره وقرنا  
 مشق يخرج الاءاء التي لا تكون مشق من المضارع وقرنا يخرج اسم الفاعل وقرنا لمن  
 وقع عليه الفعل يخرج ما يجراه وكيفيته اخذه من المضارع المجهول بان يحذف منه  
 حرف المضارعة وينادى ميم مفتوحة في موضعها ويضم ما قبل الاخر ويشيع ليتوحد منه  
 الواو واما الزيادة فلثلاث يلزم لا بتدبير الساكن واما الهم فليشبهه بالواو في المخرج  
 في كونها شقوية لتعذر زيادة حرف المد واما فتح فلثلاث واما ضم ما قبل الاخير  
 فلثلاث يلبس بهم المكان كالمعتل واما اشباعه فلثلاث يلزم وقوع ما لم يقع في كلامهم  
 وهو معتل بغير الياء في اسم المفعول على وزن مفعول لقول منصوب منصوبان  
 منصوبون منصوبته منصوبتان منصوبات المؤنث ومنافس للكثير

نقول

ونقول رجل ممروربه ورجلان ممروربهما ورجال ممروربهيم وامراة ممروربهها  
 وامراتان ممروربهما ونساء ممروربهن اي لا يثنى اسم المفعول ولا يجمع من اللازم  
 الا بعد ان تعدية بحرف كابت في موضعها واذ كان الامر على ما ذكرنا فستثنى انت ويجمع  
 وتذكر وتؤنث فيما اي في الاسم المفعول الذي يتعدى بحرف الجر لا اسم المفعول  
 فلا نقول ممروربه ممروران بها ممروروت بهم بل اسم الفاعل المفعول مفرد مذكور اما  
 لا يتغير عن حاله اصلا لان ما يتعدى به اسم المفعول يصير كالجزء منه فلو الحق  
 علامته التثنية قبله لزم تقطعها وهو محال ولو الحق بعده لزم الاتحاق علامته  
 بغيره وهو ايضا محال وفعل قد يحكي بمعنى الفاعل كالرجيم بمعنى الراجم فلا يتوحد  
 فيه المذكر والمؤنث لقول رجل رقيم وامراة رقيمة وقد يحكي بمعنى اسم  
 المفعول كالقتيل بمعنى المقتول وقد يستوي فيه المذكر والمؤنث ان تقدم الموصوف  
 نحو ممررت برجل قاتل فامراة قاتلة وان لم تقدم موصوف مؤنث فالتثنية فيها  
 للالباس بين المذكر والمؤنث نحو ممررت بقتلهم ولما فرغ من بيان اسم الفاعل  
 والمفعول المشخوفين من الثلاث في المجرى شرع في بيان اسم الفاعل والمفعول المشخوفين  
 من غير الثلاث في المجرى فقال واما ما الى الفعل الذي اذا عد على ثلثة مريد كان اوريا عيافا  
 الظابط الى القاعدة فيه اي في بناء اسم الفاعل والمفعول ان تحذف منه حرف المضارعة  
 فتضع انت في مضارعه الهم المضمومة في موضع حرف المضارعة وتكسر ما قبل اخره  
 اي في المضارعة اسم الفاعل وفتحة اي ما قبل الاخر في اسم المفعول اما الحذف فلتزول صيغة  
 المضارع واما الزيادة فلثلاث يلزم بالساكن واما الهم فليشبهه بالواو في المخرج كما تقدم  
 واما الفتح فلثلاث يلبس بهم الزمان والمكان والالة على تقدير الغنى والكثرة واما  
 الكسر في اسم الفاعل والعني في اسم المفعول للفرق بينهما ولم يعلل الالف ليطابق الفعل  
 نحو كرم بكرم الراد وكرم من بكرم ففتحها ومخرج بكر الراد ومخرج بكر ففتحها  
 ومخرج بكر الراد ومخرج بكر ففتحها وكذا قيل بواو الاشياء الاما في قوله  
 لعلته اي الف في الكلام فهو مهبط واحصني اي حفظت فهو محض والف في اي افسس



فهو ملحق بفتح ما قبله آخره الحذف واكتب للكان صار ذات نبات فهو عاشب  
 وادرس الورق اي اصغر فربو وادرس وايقع الغلام اي بلغ فهو باقع  
 ولا يقال معشب ولا مورس ولا مورس ولا موقع وقد يستوي لفظ اسم الفاعل  
 واسم المفعول في بعض المواضع كزوال حركات الفارقة بينهما بالادغام والقياس  
 هو الاختلاف كانه الجرد كجاء في مجاب ومن باب المفاعلة وتجاوب ومن باب  
 المفاعلة ومتجاوب في مجاب وهو من باب التفاعل ومختار في مختار قلبت  
 الباء الفاتحة كهاوا انفتاح ما قبلها وهو من الافتعال ومضطر في مضطر ومضطر  
 في متعده وهما من باب الافتعال ومضطر اي مضطر في اسم الفاعل من اللازم ومضطر  
 فيه في اسم المفعول وهما من باب الافتعال ومتجاوب اي متضاد في اسم الفاعل من  
 اللازم اصله متجاوب ومتجاوب عنه في اسم المفعول ويختلف التقدير كقول ما قبل  
 الاخر مقدر بالكثر في الفاعل وبالفرد في المفعول وما فرغ من بيان اقسام الفعل  
 على سبيل العموم وادكان سالما او غير سالم شروح في بيان احكام غير سالمة  
 وما يتبع من تعريف السالم ان غير السالم ثلثة وهي المضاعف والمعتل والمهوز  
 وصنع كل واحد من هذه الثلاثة فصلا وقدم المضاعف اذ كان الوضع سيده  
 خبره كونه محللا بالمعتلات الا انه يشبه بالقياس لثقله التغير فيه فقد مر  
 فقال فصل في المضاعف وهو علم المفعول من ضاعف يضاعف ويقال له اي  
 للمضاعف الا قسم لا يحتاج اليه تكرير الحرف كما يحتاج الا قسم الى تكرير الصوت  
 ليفهم ما يقال له وما كان المضاعف في الثلاثي في غير الرباعي لم يجزها في تعريف  
 واحد بل ذكره في الثلاثي قال هو اي المضاعف من الثلاثي المجرد والمزيد  
 فيه ما كان عينه ولا منه من جنس واحد اي ما كان عينه ولا منه متماثلين  
 في الصوتين المتماثلين اذ الحروف كلها من جنس واحد في كونها بسيطة والمتما  
 لسان اعم من المتماثلين كروا ومن الثوابه اي لم يقبل في الثلاثي المجرد  
 واعدا الشيء اي هبانه في المزيد فيه فان اصلها ردد واعد على فعل وافعل

حذفت حركة الدال الاولى في ردد وادغمت في الثانية وحذفت الدال الاولى  
 في اعدد الى ما قبلها ثم ادغمت في الثانية واما فعلوا ذلك للتحفة لما فيه من العدد  
 الى حرف بعد النطق به ولذا لم يحذف في هذا النوع الا ثلثة ابواب نحو ستر ستر  
 وفر فر وعض عض واما جاء من باب فعل يفعل لضمة العين فيهما نحو  
 حبت فهو حبيب ولبت فهو لبيب فشاذاذا عرفت هذا فاعلم ان قول المضاعف  
 مبتداء وهو مبتدأ فان وخبره متجانس وبجمله خبر المبتدأ والاول وقوله من الذي  
 المجرد والمزيد فيه حال وقوله ويقال له الا قسم جملة معترضة بيني المبتداء وخبره  
 وهو المضاعف من الرباعي المجرد كان او مزيدا فيه ما كان فاد ولامه الاولى من  
 جنس واحد وكذا عينه ولا منه الثانية ايضا من جنس واحد ويقال له اي للمضاعف  
 من الرباعي المطابق للمطابقة التاوية مع اللام الاولى والعين مع اللام الثانية  
 وهو اسم مفعول من المطابقة وهو الموافقة ايضا كما يقال له الا قسم لتكرار الحرف  
 فيه ايضا الا ان الادغام لا يتطرق عليه لوجود الفاصل بينهما نحو زلزلة الشيء  
 اي حركة زلزلة وزلال واما الحق المضاعف بالمعتلات اي انما اجري والمضاعف  
 جري الفعل المعتل لان حرف الضعيف يلحق بالبدان وهو يجعل حرف موضع  
 حرف اخر لرفع ثقل الضعيف كقولك ما لبت اكلت اي كتبتنه بمعنى املتت  
 يعني اصله املتت قلبت اللام الاخيرة ياء ثقل اجتماع المثليين وامتناع  
 الادغام فان قلت اما اختصت اللام الثانية بالابدان قلنا لان الثقل  
 المانثا ومنه فهو جري بالابدان فان قلت فلم اختصت الابدان بالياء دون  
 غيره قلنا لانها اقرب الى اللام في المخرج ولانه يلحقه الحذف كقولك است وظلت  
 بفتح الفاء فيهما وكسرها واحست اي الاصل فيهما است وظلت واحست خرفت  
 منها احدي حرف الضعيف للتحفيف لامتناع الادغام لسكون حرفي التاني والثالث



الضمير واختلف في المحذوف فقال بعضهم انه اول المشددين لانه كاف الادغام  
 النائية على اول المشددين كذلك الحذف النائية عليه وقال الآخرون المحذوف هو الثاني  
 لان الحذف لازمة النقل والنقل لما يحصل من الثاني فالحذف اما في الحذف في  
 ظلت فيصير كثرة استعماله بخلاف است واحس اذا عرفت هذا اذا علم ان  
 الفاء وكسرها جائز في ست وظلت اما في فلان حذفت احد المتماثلين من غير  
 نقل حركتها الى ما قبلها فبقيت الفاء على اصلها واما الكسر فلان حذفت فقل حركتها  
 الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها واما في احس فلا يجوز فيها الا فيكون  
 نقل حركة العين اليها اذ لو حذفت العين الاولى مع حركتها لاجتماع ساكنين فينودي  
 الى تغيير فان قلت انما حذفت المتحرك دون الساكن قلنا انهم لو حذفت الساكن  
 لاحتاج الى تسكين المتحرك لاجل الضمير المعتل به ويكثر التغيير والمضاعف  
 بلغة الادغام المضاعف ويوهو اللغة ادخال الشيء في الشيء لا يقال ادغمت البناء  
 في الوعد اذا ادخلتها فيه وفي الصناعة بهوان سكنى الحرف الاول من المتجانسين و  
 تدبرج اي قد دخل في الثاني ويسمى حرف الاول مدغمالا في كل في الثاني والحرف الثاني  
 مدغم فيه لا دخال الاول فيه فان قلت قوله ان سكنى الاول غير جائز لانه غير  
 شامل نحو مد مصدر لان الحرف الاول فيه ساكن في الاصل وتسكين الساكن في قلنا  
 لما ذكره ليل على ان الحرف الاول من المتماثلين يسكن عند الادغام فدلالة على ان  
 الساكن في الاصل بحاله اولى فذكر الادغام واجب المافيه والمضارع من الثلاثي  
 والمزيد فيه اعلم ان الادغام على ثلاثة اقسام واجب وممتنع وجائز اما  
 الواجب ففيها اذا اجتمع المتماثلان المتقاربان المتحركان في كلمة واحدة او في كلمتين  
 والماضي والاسم والماضي فالتماثلان الثاني من المتماثلين لو كان ساكنا  
 امتنع فيه الادغام نحو مست وظلت واما قلنا في كلمة او كلمتين ليدخل فيه

مد واعد وقوله تعني في المراقب لكونه تعي وقالت طائفة الا ان الادغام  
 في كلمة واحدة اولى من الادغام في كلمتين لان حروف التهجئة الواحدة يلزم  
 بعضها ببعض فاذا اتوا في منها مثلاً حصل نقل لازم وكذلك اذ اتوا في كلمتين  
 لان الكلمة الثانية لا يلزم الاولى فلا يحصل ذلك النقل والادغام بين المتماثلين  
 نسبي اقرب منه بين المتقاربين واما قلنا ولا الحاق لان احد المتماثلين  
 لو كان اللاحق نحو جلب وشمل ممتنع فيه الادغام لان رعاية المقابلة بين  
 الحق والمحقق حركة وسكونا واجبة في الادغام ولا توجد المقابلة صورة  
 واما قلنا ولا يستلزم الادغام لو ادخل السبب ممتنع فيه الادغام ايضا عن  
 صكك وظل وجده لانه لو ادغم كل منهما يلزم الالباس بياضه اذ لو ادغم صكك فقل  
 صكك لم يعلم انه عيب من عيوب الفرس الذي يكون في الرجل ام كتاب قاض كذلك  
 في ظلال لم يعلم المراد منه ما بقي من اثار الدنيا وام مظهر متعيف وكذلك جود  
 لم يعلم انه جمع جده وهي الحظ التي يكون على ظهر الجمار جمع جده بالضم  
 وهو السر الذي يكون في الطريق اذا عرفت هذا فنقول الادغام واجب في  
 نحو مد اصله مد حذفت حركة الدال الاولى ادغمت في الثانية بعد اصله  
 بعد نقلت حركة الدال الاولى الى ما قبلها ادغمت في الثانية واعد بعد اصله  
 بعد نقلت حركة الدال الاولى الى ما قبلها ادغمت في الثانية وهكذا قياس  
 الفقه يفتي واعتد يعتد واسوة يسوة واستعد يستعد واطمان يطمئن  
 ومادة يناد واما فيهم قطط شعوه اي اشبه ووضب البلد اذا اكثر طلبها  
 فعلى الادغام فشا في بيان الاصل كما يجب الادغام في هذه الافعال  
 اذا سبقها المتعول ما ضيا كان او مضارعا كما يجب الادغام اذا سبقها المتعول  
 مدلية اصلها مد يدود حذفت حركة الدال الاولى في الاول ادغمت في الثانية  
 ونقلت في الثانية حركة الدال الاولى اليهم ادغمت في الثانية وكذا نظائره اي نظائر  
 مدلية كاعد يعتد واعتد يعتد واستعد يستعد ونحو مد مصدر

اعده



اي عيب الادغام في كل مصدر على وزن فعل بفتح الفاء وضمها وكسرها وسكون  
العين نحو مودة وضمها مصدر ورد وضمها مصدر وضمها مصدر والاول  
الاول في الثانية بوجوب الشرط وجوب الادغام وانتفاء المانع منه والحق  
قيد بقوله مصدر فاعلم ان ما مضى او امر وكذلك اي الادغام واجب  
اذا اتصل بالفعل المضاعف سواء كان ماضيا او مضارع او امرا وفيها مجرد  
او مزيد فيه معلوما او مجهولا الالف الضمير او واو او ياءه لتحقيق وجود  
الشرط وجوب الادغام وانتفاء المانع منها نحو مودة مده بفتح الميم وضمها فاعلم  
الاشياء من الماضي والامر مودة بفتح الميم وضمها فاعلم جماعه الكوثر من الماضي  
والامر مدي بضم الميم وهو فعل الامر فلو كانت وقس على هذا البواقي من المزيد  
فيه المضارع وغيره ذلك فيكون مواضع وجوب الادغام من الماضي خمسة  
والمضارع اشني عشر ومن الامر خمسة لان الادغام ممتنع في جميع الموقوتات  
الغايبة والمخاطبة قوله وممتنع عطف على قوله واجب اي الادغام ممتنع  
في كل فعل اتصل به الضمير البارز المرفوع المجرى سواء كان ماضيا او غيره  
مجردا او مزيدا فيه مبني الفاعل او المفعول نحو مودة ومودة ومودة ومودة  
مودة مدي بضم الميم مودة مدي بضم الميم مودة مدي بضم الميم ومودة ومودة  
ومودة ومودة ولا عدد لان شرط الادغام وهو شرط الثاني ممتنع  
ههنا لوجوب سكون اخر الفعل لانه في الضمير كالمجرى مده فله من تحريكه  
توالي اربع حركات فيما هو غير كلمة واحدة فيكون مواضع الممتنع من الماضي  
سبعة ومن المضارع اثنين ومن الامر واحد فيكون المجموع اثني عشر قوله  
وجاز عطف على قوله اي الادغام جائز اذا دخل الجازم على الفعل الواحد  
اي فيما يكون المثل الثاني ساكنا وسكونه عارضا فيجوز فيه الادغام نظرا  
الى ان السكون عارضا ويجوز عدم الادغام نظرا الى شرط الادغام وهو عجز  
الشخص وهو متوقف فيه فان قلت ان كان الثاني من المتماثلين ممتركا واجب

الادغام

واجب الادغام والا امتنع فكيف يتصور الادغام الجائز قلنا جوازه باعتبار  
تحريك الثاني فكما ان تحريك جازم فكذلك الادغام الدار عليه جائز فان قلت  
ان السكون في مودة ونحوها عارضا ايضا فله لا يجوز الادغام قلنا لما كانت هذه  
الضمانات كجزء من الكلمة امتنع تحريك ما قبلها لئلا يلزم التوالي اربع حركات فا  
ممتنع الادغام الدار عليه ايضا بخلاف ما نحن فيه اذن اعتبار تحريكه لا  
يلزم المجرى وما اذا دخل الجازم على الفعل الواحد فلا يخلو ان يكون عيبه فعله  
مكسورا او مفتوحا او مضموما وان كان مكسورا العين كغيره بمعنى يهت او مفتوحا  
بمعنى اي ياخذ بالثبوت فيجوز فيها الادغام فتقول لم يفر ولم يعش بفتح اللام  
وكسرها اما الفعل فلا ندنا خف الحركات واما الكسر فلان الساكن اذا حرك حركه بالكسر  
لان اصله المرفوع ولم يعف عن حركته او الشليل الى ما قبلها فيه ما قصد  
الادغام ثم فتح الثاني او كسر وادغم الاول فيه فيقول لم يفر لم يعش بكسر الراء  
الضاد او بفتحها فان قلت لا شيء اذا حرك الساكن حركه بالكسر قلنا لان  
السكون من القاب البناء فاذا اعدوا عند اختاره الحركة هي العبد الحركات من  
المعربات وهي الكسرة اذ هي لا تدخل على النوعين من العربات وهو الاسم غير المنصرف  
والفعل المضارع بخلاف اختياره وتقول لم يفر لم يعش بفتح اللام اعتبار  
الى السكون الثاني وهكذا اي حكم يفر ويعش حكم يفتش ويحار اذا دخل  
الجازم عليها فانه يجوز الادغام وكذا وتقول بينهما مع الادغام لم يفتش ولم يحار  
ولم يفتش بفتح اللام وكسرها ولم يفتش ولم يحار بفتح اللام والليل على جواز الادغام  
وعدهما ههنا كما يدل الذي ذكرنا قبل وان كان العين من المضارع مضموما فيجوز  
الادغام مع الحركات الثلاثة عند دخول الجوازم الحركات الثلاثة اعني الضم والقح  
والكسر مع الادغام بالفتح والكسر فاما ما اما الهمزة فلا تبايع العين ويجوز فكه  
اي فكه الادغام فتقول لم يفتش بفتح اللام اي بضمه وفتح وكسره وتقول لم يفتش  
الادغام وهكذا حكم الامر اي امر المخاطب لان امر الغائب قد دخل تحت المجرى بمعنى

Copyrighted material



يجوز في ام الخطاب اذا كان فعل الواحد ما يجوز في المضارع المجزوم من الادغام وفكته  
 فتقول في الام الماخوذة من ترو وتغض وقر وعص بكسر اللام وفكها ما تقول انز  
 واعصض بفكته وفي الام الماخوذة من يذ مد بحركات الدال اي بضمة وكسرة وفتح  
 وامتد بفكته هذا في الثلاث في المجزوم وقس عليه الزيد في جواز الادغام وفكته من غير  
 فرق وتقول في اسم الفاعل من المضاعف مادة بالادغام وجوبا بالاجتماع المتولين  
 ولعدم المانع وتكون التقاء الساكن على احدى اصله مادد اصله سكوت الدال  
 الاولى وادغم في الثانية وكذا الحكم في البواقي سواء كان مفردا ومثنى او مجزوما وكذا  
 كان او مؤنثا سوى الجمع الذي على وزن فعلة بفتح العين نحو مددت فان الادغام  
 فيه ممتنع مادان مادون للمذكر بالادغام لوجود شرطه ومددت جمع ماد كمنسقة  
 جمع فاقب وبرة جمع بار بفكته الادغام قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا  
 فيها وقيل مدة لم يعلم انها فعلة بسكون العين او فعلة بفتح العين فيلبي زنة  
 بزنة اخرى مادق مادون ما دون ثلث بالادغام ومواد بغير ثلث لان  
 غير مضمر وتقول في اسم المفعول ممد وكسوف بفكته الادغام بحال الفاصل  
 بين حركة الضعيف وما فرغ من بياف المضاعف واقسامه شرع في بيان اقسام  
 المعتلات فقال **فصل في المعتل** واما مقدمه المعتل على المعنى فتكون اجماع  
 المعتلات كثيرة فبيانها في اول الامر لفظا جذاوه واما سمي هذا القسم  
 معتلا لما فيه من الاعلال والمعتل اسم مفعول من باب الافتعال اصله معتل بفتح اللام  
 وهو اي المعتل ما كان اي الذي احد اصوله والغير فيه راجع الى ما الذي هو عبارة  
 عن المعتل والمراد به الفرق الاصلية التي تقابل بالغاو والعين واللام حرف علة  
 سواء كان بقيت على حالها كقول وقيلت كمال وحذفت كمل فان قلت يلزم  
 من هذا ان لا يكون التعريف المزدوج كوني والقرن كشوى معتلا لعدم كواحد  
 اصوله حرف علة قلنا لما دل الدليل على ان ما يكون احدا اصوله حرف علة معتلا  
 فدل لانه على ما يكون حرف علة فيه اكثر من واحد ان يكون معتلا اولى وهو



حرف العلة الواو والالف والياء وسمي بذلك لكثرة تغيرها وسمي كل واحد من  
 الواو والالف والياء في اصطلاحهم حرف المد واللين لان يمتد مد الصوت واللين  
 عند التلفظ بها واعلم ان سمية حرف العلة بحرف المد واللين ليس على الإطلاق بل في  
 تفصيل وهو ان حرف العلة اذا كانت ساكنة يسمي حرف اللين لانها تنجس على  
 اللسان من غير خشونة ثم اذا كانت حركة ما قبلها من جنسها يسمي حرف المد ايضا  
 لما فيه من اللين مع الامتداد فكل حرف مد لين ولا يعكس اذا كان كذلك يكون  
 الالف مد اذا لم يمد سكونه بعد فتحة تناسبه والواو والياء تارة حرف لين  
 كانه قوله وبع تارة حرف مد كيقوم وبيع وتارة لين حرف لين ولا حرف مد بل  
 هما بزنة حرف اللين وذلك اذا وقع في اول الكلمة نحو وعد وسير فلا تطلق المصق  
 بحرف المد واللين على هذه الحروف اما الجوهول على هذه التفصيل او سمية الشيخ  
 بل يورد اليه كانه القليل في ارفق اعصر خرا الالف حيث اى حين اذا كانت احدا  
 الحرف في الاصول من المعتل فكان سائلا سال وقال ان حرف العلة كلها اصلية ام لا  
 فاجاب عنه بان الواو والياء تارة اصلية تارة اخرى زائدة وان الالف لا يكون  
 اصلية ابد ان الاسم ولا في الفعل بل يكون منقولة من الواو والياء وقال وابع واختر  
 بقوله حيث ان الالف في نحو قاتل وقاتل وقاتل من حروف الاصول فانها ليست  
 منقولة بل هي زائدة كما ذكرنا في صدر الكتاب واما حكمنا على الالف بانها منقولة  
 عن الواو والياء اجد ان مستقرنا الاسماء المتكئة والافعال فتمتجد الالف فيها  
 لا كذلك واما الحروف الاسماء الغير المتكئة فالالف فيها اصل لانها غير مشقة  
 فلا يعرف لها اصل غير هذا الظاهر فلا يعدل عنه عن غير دليل فلا يقال ان ما ولا  
 زائدة لعدم اشتقاقه فيعده في النحر ولا يقال انها يدة لانه ضرب من الضيق  
 ولا يعرف الحروف وكذا الاسماء الجنية والاعجمية لعدم اشتقاقها ولا يكون الالف  
 ولا لانها لا تكون الا الساكنة والسكنى لا يكون اولا وانما هي اى انواع  
 الفعل سبعة لانه اما ان يتعد فيه حرف العلة اولا فان لم يتعد فاما ان يكون



فأما أو عينا ولا فهذه ثلثة أقسام وان تعدد فيه حرف العلة فأن يكون الشيء  
 أو أكثر أو ثلثة قسم واحد وان لم يكن أكثر فاما ان يتفرق أو يكثر فالأول قسم آخر  
 فان اقرنا فاما ان يكون في الفاء والعين واللام فالجميع سبعة اعلم اولاً ان الاعلال  
 تغير حرف العلة للتخفيف قولنا تغيير شامل له تخفيف الهمزة والابدال وما قلنا  
 حرف العلة خرج تخفيف الهمزة وبعض الابدال مما ليس بحرف علة كاصيلا في اصيلا  
 تقرب الخرج بينهما والاصل الوقت بعد العصور في المغرب وجميعه اصل واقبال واصال  
 وجمع ايضا على اصلان كبير وبعث ثم صغر والجمع فقالوا اصيلا ثم ابدلوا من النون  
 لاما فقالوا اصيلا وما قلنا للتخفيف خرج عن علة الهمزة في عالم تبت تخفيف الهمزة  
 والاعلال مبانيه كلية لانه تغير حرف العلة وبني الابدال والاعلال عموم من وجه  
 اذا وجد في نحو قال ووجد الاعلال بدون الابدال في قوله والابدال بدون الاعلال  
 في الصلوات النوع الاول من الانواع السبعة المعتل الفاء تقدم حرف العلة  
 ويقال له في غرضهم المثال لما قلنا اي الشاكلة التي في احتمال الحركات اي في الضمة  
 وقول كركم فان وجد وبعث كسر وضرب بخلاف سائر انواعه اعلم ان المثال الثاني  
 من خمسة ابواب احدها فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر نحو وعد  
 بوعده وثانيها فعل يفعل بفتح العين فيهما نحو وقع وثالثها فعل يفعل بكسر  
 العين في الماضي وفتحها في الغابر نحو رجل يجرل ورابعها فعل يفعل بضم العين  
 فيهما نحو رسم يوم وخامسها فعل يفعل بكسر العين فيهما نحو ومقيل ولا  
 يحى من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر بالفتح وتغير الالف  
 واما وجد بعد حذف الواو مع وقوعها بين ياء وضمة لغة بنى عام وهو ضعيف  
 فالفاء من المعتل الفاء اما ان يكون واو او ياء اذا الالف لا يكون فاء كما عرفت  
 اما الواو اي اما الذي يكون الفاء منه واو او قدمة ككثرة احكامه فتحذف  
 للحنونة من المضارع الفصل الذي يكون على وزن يفعل بكسر العين وفتح الياء الواو  
 كان ماضية على وزن فعل بفتح العين او فعل بكسرها لان الواو ثقيلة لو وقعها

بين ياء وكسرة فكلها وقعت بين كسرتين فوجب حذفها وتحذف الواو ايضا  
 من مصدر اي مصدر المعتل الفاء الذي يكون على وزن فعل بكسر الفاء و  
 يسكون عينه وسنظم الواو في سائر تصاريفه اي في باني مضارع المعتل الفاء ومن  
 الماضي واسم الفاعل والفعول اعلم ان الواو والياء اذا وقعتا في الكلمة  
 لا تغتزلان بل تبقيان على حالهما كالحريف القوي سواء كان الكلمة التي في اولها واو او  
 او ياء معلومة او مجهولة وانما بقيتا على حالهما لانهما لو اعلتا فلا بد ان يعمل  
 بالسكون او بالقلب او بالتحذف لا سبيل الى الاول لتعذر الابتداء بالسكان  
 ولا في الثاني لان المقلوب به غالباً حرف العلة فيلزم التحصيل الحاصل ولا في الثالث  
 فلتقصانه من الفعل الصالح بهذا في الثلاث واما في غير الثاني فلا يعمل ايضا انما  
 للثلاثي تقول وعد بانيات الواو بعد حذفها اصله يوعده تحذف الواو لو وقعها  
 بين ياء وكسرة ولم يجر حذف الياء لانه علامة المضارع وعلامة الشيء لا تحذف  
 ولم يجر حذف الكسرة لان معرفة البنية انما تحصل بها ولانه يتوالتى ساكنان  
 فليبق الاو وحذفه عدة والاصل وعدة وعد على الاصل نقلت كسرة الواو  
 الى العين لنقلها عليه مع الاعتلال فعيلها وحذفت الواو فصار عدة فاذا زال  
 احد الوجهين او كلاهما لم يحذف الواو من اسمان لا مصدر نحو وعد والوعدة  
 والوجهية ولا تحذف الواو من بعد حذفه من اعد وتعد وتعد وان لم يجر حذف  
 يوجد فيها عدة حذفها الباب فهو راعى اسم الفاعل وذلك موعده لم مضعول  
 سلامة الواو فيهما عدة في امر المخاطب تحذف الواو انما يذكر الحذف في الامر بالمضارع  
 لانه فرع عليه ولان الامر ليس فيه واسكتت اخره فصار عدة لا تعد في الامر  
 المخاطب فان قلت لم يحذف الواو من مضارع او عد يوعده مع وجود علة وجوب  
 حذفها قلنا لا نسلم ذلك لان اصل يوعده فانه في الاصل واقتبة بين همزة وكسرة  
 فذلك تثبت فان قلت ان الهمزة المقدمة بعد حرف المضارعة ليست باقتبة قبل الياء  
 واو في يوسر فيجب ان يكون ايضا غير مانع لسقوط الواو في نحو يوعده مضارع او عد لا فيهما



حكمان لفظيا فاعتبارا بعد ما دون الاخر يكون حكما قلنا لو لم يفتقر الهمزة في  
 ياء بعد سقطت الواو وقومها ياء ياء وكسرة فيلزم الثقل من الفتحة الياء الكسرة  
 وهو ثقل فلذا اعتبروا ههنا دون ثقله وكذلك اي حكمه بعد ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء  
 ومقتضى اي احب ياء اصله ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء  
 اعيدت الواو المحذوفت لزوال ما وجب معها حذف وذكر انما يتحقق اذا بني الفعل  
 اذ لم يستعمل في قوله ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء  
 علته حذفها وهو الثقل كوجوب الكسرة اي خوف ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء  
 الاولى ياء  
 بقلب الواو الفاء والرابع ياء  
 ما قبلها اي جعل من ياء  
 في اول هجرة الوصل مكسورة وحذفت حركة الاخر للجزء فصار ارجل قبلت الواو  
 ياء لسكونها وانكسرها ما قبلها فصار ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء  
 المنقلبة عن الواو في اي جعل ما دلت الواو المنقلبة اليها اصلها في اللفظ دون الخط  
 فتقول ياء  
 بقي الياء الساكنة وما قبلها مفتوح اللفظ فقلب الياء او لسكونها وانكسرها وانكسرها  
 ما قبلها اي قلنا في اللفظ لان الهمزة ثابتة في الخط لان معنى الكسرة على الوقف  
 وهو يمتنع الياء عند انقلابها اليها الواو لان الفتحة لا يكون قبل الهمزة لا قبل الياء  
 واذا قلبت الياء الياء اذ كانت ما قبلها كسرة فتلفظ بالياء وتكتب بالياء  
 ايضا ما مضى بعد الله اي جعل وتثبت الياء الواو في الفعل ايضه بالفتح لا بفتحة فتقف  
 الحذف وهو وقومها ياء ياء وكسرة كوجه اي اشرف يوجه او وجه توجه وكذا الواقع  
 الامثلة وحذفت الواو من ياء  
 سؤال مقدّر تقدير ان يقال سئل ان الواو قد حذفت من ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء ياء  
 ياء ياء وكسرة فلم حذفت من ياء

فاد ازيلت

في قلب الياء  
 في الخط

لم يفتح

لم يفتح ياء ياء وكسرة بل بينهما ياء ياء الفتحة فاجاب عنه بان الواو اما حذفت  
 منها لانه في الاصل على وزنه يفعل بالكسر اي بكسر العين فحذفت الواو  
 لوقومها ياء وكسرة يفتح حرف الحلق كثيرا فلا ياء ففتح ههنا حرف الحلق  
 وحذفت الواو ايضه من ياء  
 السؤال انكم قلتم انما حذفت الواو من الامثلة المذكورة للعللة المذكورة ففتحوا  
 كلها لاجل حرف الحلق ففتحوا العين من ياء  
 حذفت الواو لوقومها ياء  
 يفتح لاجلها فاجاب بان انما انما فتحت العين في ياء  
 لا من حرف الحلق لخل ياء  
 ياء  
 والكان والمصدر والمالة لانها لم تترك فاستغنى بلفظ ترك من غير ان يجمع  
 تصريفاتهم وفيه نظرا لانه كان كذلك يترك ان يستغنى ايضه عن مضارعها مضارع  
 ترك واما من قراء ما دلتك بتخفيف الدلالة لا يقاس عليه لما كان هنا  
 مظنة سؤال وهو انما لم يكن ما مضى ياء  
 من اي عرفت ان فاء ههنا او فاجاب عنه بقوله وحذف الفاء ليدل على انما  
 الفاء واذا كان ياء  
 قوله اما الواو اذا وقعت الفاء فتثبت على كل حال اي في جميع تصرفاته الاسمية  
 والتعليلية سواء وقعت في الماض او في المضارع او في غيرهما وسواء عين فعل  
 مفتوح حاء ومضارع او مكسور كانه لا يها اخف من الواو فتثبت في كل حال  
 نحو من في اليمن وهو البركة بين كسرة ياء  
 كعلم يعلم وجاد ييس في المضارع يحذف الياء ويأخذ بقلبها الفاء تخفيفا على  
 الشدة وذو يسير اي لعب القاريسير كفت ينفرب وتقول في الفعل في الياء اي تمام  
 فادناه ياء

٢٥



فقلت الياء فيها واو سكوتها وانضمام ما قبلها في الفعل اي اذا قل المعقل الفاء  
 منها من الواو والياء الى باب الافتعال تقلب اي الواو والياء خادسا وكان في  
 المانع اوز المضارع او اسم الفاعل وتبين ان اي التاء المتقلبة عن الياء في التاء  
 اي تاء الفعل فتال الماخوذ من الواو في القدر بعد فهو متعدي اصلها او تعد  
 لو تعد فهو من تعد وتقول في الفعل الماخوذ من الياء اسير يسير فهو متعدي اصلها  
 اسير يسير فهو متعدي قبل الواو والياء لوقب من جها واو غمت التاء المتقلبة في تاء  
 الافتعال وتقال في الفعل منها في لغة ايل الحجاز اليعدا صله او تعد قلت الواو ياء  
 الفالسكونها الافتتاح ما قبلها فهو متعدي على الاصل يابس قبل الياء او السكونها  
 وانضمام ما قبلها اذا عرفت هذا فاعلم ان الاليسار لازم فلا يحى منه اسم الفعول  
 الابو اسطه من حرف فاشا رالية المصنف رحمه الله بايتان حرفين بعد للتعدي  
 فقال وهذا مكان من سر فيه اي مكان يلعب فيه القمار اصله يسير فيه قلت الياء او المام  
 وحكمه وبدو اي حكم المثال المانع في وجوب الادغام وجوازها واستماع حكمه على  
 بعض اي حكم المانع الفتح وتقول في الام منه ايد كا عصف منقود حذف  
 منه حرف المضارعة وزيده في قوله هرة الوصل مكسورة وحذف حركة الدال الثانية  
 للجرم بضار او د فقلت الواو يسكونها وانكسار ما قبلها بضار ايد النوع  
 الثاني من انواع السبعة المعقل العيني وهو ما كان عيني فعلة حرف علة اعلم  
 اوله لان هذا النوع يحى من ثلثة ابواب الاول فعل يفعل بفتح العيني في المانع  
 ضمها في الغابر نحو قال يقول وفعل الثاني يفعل بفتح العيني في المانع وكسرهما في الغابر  
 نحو باع يبيع والثالث فعل يفعل بكسر العيني في المانع وفيها في الغابر نحو خان  
 يخاف واما طال يطول فن فعل يفعل بالضم فيها قليل لا عنداد بها واما قلته على  
 الفاقس تقدم العيني على اللام وتقاله الا جوف لان اعتدال في وسط الذي  
 هو لا جوف وتقاله ذو الثلثة ايضا يكون ما ضمه على ثلثة احرف اذا اخبرت  
 عن نفسك نحو قلت وبعث لانهم جعلوا الضمير المرفوع المتحرك بمنزلة حرف من حرف

الكلمة لشدة اتصالها بها فان قلت يفهم من كلام المصنف ان هذا الاسم يفتتح  
 باجوف الثاني لا من غيره ليس على ثلثة احرف عند الاتصال كما قلت واستقيمت  
 مع الفهم سميوا ايضا بذي الثلثة قلنا يقال انه على ثلثة احرف نظر على الاصل  
 لا اذا منقبت واقتتقت فان قلت كونه ما ضمه على ثلثة احرف عند اتصال  
 بمنوع لان الثالث في ضمير الفاعل وهو اسم لا حرف فيكون على حرفين حقيقة قلنا ان الهمزة  
 للحرف الثالث ليس باصلا في النجاة معي يلزم ما ذكرتم بل المراد انه على ثلثة احرف  
 من حرفي الهمزة ولا شك انه كذلك ولعلنا ان يقول في عبارة المصنف نظر الان تحقق  
 كونه ما ضمه على ثلثة احرف بالمشكك ليس بوجه لانه في الخطاب ايضا كذلك اذا عرفت  
 هذا عرفت فاعلم ان المعقل العيني اما اسم او فعل والفعل اما مجرد او زائد  
 فيه والمجرد اما ماضية او مضارع والماضية اما معلوم او مجهول فالمرحوق تقلب عينه  
 في الماضي الفا من الفعل قبل عينه الفا في الماضي المبني للمعقول في الماضي سواء كان  
 عينه واو او ياء للحركات او الفتحة ماضيا نحو صان وباع والاصل صوت وبيع  
 قلت الواو والياء الفاعل كرها وافتتاح ما قبلها وهذا قياس مطرد لدفع  
 الشغل واعاقف القوم وهو القصاص والصبيد مصدر الاصيد وهو الذي لا يرفع  
 راسه كبروا وحلت والنافقة اذا وضعت فرب وولدها غاملة واعمت السماء  
 اذا صارت ذات غيم شاد جيئ بها ينهها على الاصل واما عدم القلب في ليس  
 واصل ليس بكسر الياء لانه لما لم يكن من الافعال المنقولة التي يحى بها الماض والمضارع  
 وغيرهما وكانت الكسرة ثقيلة فسكنوا العيني ليكون على لفظ الحرف نحو ليس يذا  
 اذا لم يوصل الضمير المرفوع المتحرك بالماضي المعقل العيني الواو والياء في الفعل  
 به اي بالماضي المجزأ المبني للفاعل ضمير المستقيم فهو او مجموعا وضمير المخاطبة المخا  
 نة او متغا او مجموعا وضمير جمع المؤنث الغائب نقل فعل بفتح العيني من الواو  
 الى فعل بضم العيني ونقل فعل مفتوح العيني من الياء الى فعل مكسور العيني دلالة  
 عليها اي لتدالة الفتحة على الواو وكسرة على الياء المحذوفين ولم يسموا فعل بضم العيني







الواو وكثرة الياء الى ما قبلها فصار يصون ويسمع وزح الماخوذ من خاف وجها  
 يخاف ويهاب واعتلا لهما بالقلب لان اصلهما يخوف ويهيب اشتقنا  
 الحركة على الواو والياء فتقلت الى ما قبلها ثم قلت الفاعل كهما لا اصل وانفتح  
 ما قبلها في اللفظ واعتلا للين في المعقول من جميع النقل القلب نحو صان وبيع  
 وخاف ويهاب ويدخل الجازم على الفعل المضارع المعتل العين فيسقط العين  
 اي عين الفعل وهو الواو والياء والالف اذا سكن ما بعده او بعد العين  
 لا التقاء الساكنين ويثبت العين اذا تحرك لام فقل لعدم التقاء الساكنين  
 فتول عند دخول الجازم في يصون لم يصون اصله لم يصون فتقلت حركة الواو  
 الى ما قبلها ثم قلت لا التقاء الساكنين وكان العين اولى بالسقوط لان معتل  
 واللام صحيح والمعتل اولى بالتحذف لم يصون لم يصون فابا ثبات الواو لم يجر ما بعده  
 لم تنص يحذف الواو ولم تصون فابا ثباتها لم يصون اصله لم يصون فتقلت ضمة  
 الواو الى ما قبلها فالتقاء الساكنين العين واللام فحذفت العين ثم ادمنت  
 فوق لام الفعل في نون جماعة المؤنث ثم دخل عليه ضمير المفعول فكون اللام  
 الفعل فيه بسطة اتصال نون جماعة المؤنث وليس للجازم فيه عمل ولا يحذف  
 بالجازم نون جماعة المؤنث لان ضمير الفاعل ومن المحال ان تحذف الفاعل  
 لم تنص لم تصون لم تصون لم تصون لم تصون لم تصون لم تصون لم تصون لم تصون  
 اي قياس المضارع المعتل العين الواو اذا دخل عليه الجازم قياسا لم يجر  
 لم يجر ولم يحذف لم يخاف فان كل موضع ساكن قبله المفعول حذف عين الفعل  
 في كل موضع لم يكن له حذف اصلها يبيع يبيعان يخافان فلا دخل  
 عليه الجازم سقط من التثنية النون ومن الواحد الحركة فحذفت العين من الواحد  
 لا التقاء الساكنين وقس عليه باخ الاثلة وقس عليه اي المضارع الداخل عليه  
 الجازم اللام يحذف العين عند سكن ما بعده وثبوت عند تحركه كقولهم في حكم  
 المجزوم نحو صان بالتحذف لكون اللام صوتا صوتا صوتا صوتا بالاثبات

بالاثبات في كل كون لا ما بها متحركة صان بالتحذف اما الحذف في نحو صان الثوب  
 وبيع العلام وحذف العوم فمعر وض الحركات على اللام والعروض كالمعزوم فان قلت  
 كان الحركة عارضة في نحو صوتا صوتا صوتا صوتا فيكون في الاصل وهو صان ساكنا  
 فيلزم حذف الواو فيها كما حذفت في ذلك اي في نحو صان الثوب وبيع العلام في آخر  
 قلت ان حركة اللام فيها قد حصلت بانصال الفاعل وهو بمنزلة الجزم من الكلمة التي  
 القول بها تكون حركاتها لازمة غير متحركة فلما فيها غير عارضة فان قلت ما اذا  
 كثر من ان الواو لا يحذف من صوتا صوتا صوتا صوتا حركة اللام بانصال الفاعل فيكون  
 ان لا يحذف الالف في دعنا ومثلا لان حركة اللام فيها حصلت بانصال الفاعل  
 فيها ايضا مع انها حذفت قلنا انما حذفت الالف في دعنا ومثلا لان الالف ليست  
 من نفس الكلمة لانها انما جيت لبیان ان فاعلها الظاهر مثنى مؤنث بخلاف النون  
 في صوتا الى آخره لانه من نفس المتكلم ولا يلزم من عدم حذف الواو من صوتا الى آخره عدم  
 حذف الالف من دعنا ومثلا لان الالف لا تكيد اي مع نون التاكيد صوتون  
 صوتان صوتان صوتان باعادة العين المحذوفة لزم الالف المحذوف لما تقدم  
 من انه يفتح اخر الفعل ويقيم ويسكن التقاء الساكنين واما جمع المؤنث نحو  
 صنان فتحذفت العين فيها لزم قطعاً وتقول بيع مجدق الياء بغير ما يبيع  
 ببيعاً بالاثبات يعني لما مر اعلم انه لا فرق في معنى بين بناء العلم وبناء المجرول  
 ولكن بينهما فرق تقدير لان كره الياء في معنى المعلوم للدلالة على الياء المحذوفة  
 وفي معنى المجرول كسر الياء وتقول خف مجدق الفخا فاف خاف خافا بالاثبات  
 خفن كما تقدم وتقول بالثبات ببيع وفاق الواو والياء لا يفتل منه الا  
 الربعة ابنيته وهي افعل نحو اجاب يجيب اصلها اجوب يجوب فقل حركة الواو  
 منها الى ما قبلها وقلت الواو في الماضي الفاعل كهما في الاصل وفي المضارع ياء لكونها  
 وانكار ما قبلها اجابة اصله اجوب بانقلت حركة الواو الى ما قبلها ثم قلت الواو  
 الفاعل كهما في الاصل وانفتح ما قبلها في اللفظ فالتقاء الساكنين هما الالف المتقلبة

في باب الالف



عن الواو والالف الزائدة للمصدر فحذفت احدهما فعند سبويه المحذوف هي الثانية  
 بناو على ان الثقل الثالث منها وعند الاخفش هي الاولى لان الثانية امتازت  
 للدلالة على المصدر فالحذف فيها لم يغيرها ثم عوض عنها في الثانية وعجز ترك التعويض  
 عند الاضافة نحو قوله تعالى واقامة الصلوة ينال المضاف اليه مقامها واستعمل في  
 استقام يستقيم اصلها استقام فاعلا لهما كما علة اجابة فاذ قلت لم تقع الالف  
 موضع الواو المحذوفة من اجابة واستقامة قلنا فراقب الالف والعوض لان  
 البديل هو القائم البديل منه والعوض هو جيران ما تنفق من الكلمة فاذا وقع  
 العوض في اي موضع كان يحل العوض فان قلت فافائدة تعين هذه الالف  
 بالعجز قلنا لانها تاء الثانية فمن حقها ان تقع في اخر كلمة مسلمة وانقل حرف  
 في نقاد ينقاد اصلها التقى فيقف قلب الواو وضما التجرى وانفتاح ما قبلها  
 انقياد اصله التقى اذا حذفت حركة الواو لم قلبت باء كونه وانك ما قبلها  
 واضعول اخر اختار خيلا اصلها اختير خيلا قلبت الياء الفا لئلا يتركها وانفتحة  
 ما قبلها اختار الاصل لعدم موجب الاعلال واذا بينتها اذا بنيت بهذه الالف فعال  
 المذكورة للمفعول قلبت العين في الماضي ياء وفي المضارع الفاء لو كان واو او  
 وقت في الواو اجيب بحباب اصلها اجوب عجب قلبت حركة الواو وضما  
 لما قبلها وقلب في الماضي ياء وفي المضارع الفاء اصل يستقيم يستقام اصلها  
 استقيم يستقيم فاعلا لهما كما علة اجيب بحباب اصل الفيد التقى قلبت كره  
 الواو الى ما قبلها وفي الياء اختار اصل اختير قلبت الياء لئلا يتركها وانفتاح ما  
 قبلها والام منها او من هذه الابنية الاربعة المذكورة اجب من جيب حذف منه  
 حرف المضارعة واعيدت الهمزة المفروضة ثم حذفت حركة اللام للجزم فالتعوي ساكنة  
 فحذفت الياء لا لتقاء الساكنين فصار اجب اجيبا من جيبان حذف منه حرف  
 المضارعة واعيدت الهمزة المفروضة ثم حذفت النون للجزم فصار اجيبا وقر عليه  
 اجيبوا اجيبوا اجيبوا فسطط العين اذا سكن اللام وثبت اذا

اجيب عجب في غير ذلك استقامة اصلها  
 يستقيم اما قلنا انها كاعلال اجابة صحيح

اذا تحرك واستقيم من استقيم حذفت منه حرف المضارعة ثم حذفت الواو لئلا يتركها  
 ثم حذفت حركة اللام للجزم وحذفت الياء لا لتقاء الساكنين فصار استقيم استقيما من  
 من استقيما حذفت حرف المضارعة فحذفت في الهمزة الوصل مكسوة ثم حذفت  
 النون للجزم فصار استقيما وقر عليه استقيما استقيما استقيما استقيما وقر عليه  
 انقاد من تقاد انقاد من تقاد ان من يختار اختارا من تختار ان فتحد في العجز الكمل  
 اذا سكن اللام وثبت اذا تحرك نحو لا يستضي بصباح ويضي اي لا يعمل جميع ما هو غير  
 بهذه الاربعة المذكورة محذوف و قال وتقول وتقول وتزني وتزني وسائر  
 واسوة واسود وابيض وابياض واما قول وتقول وتزني وتزني فاحذف الواو  
 والياء من بينهما رائدة فلا يبقى الاعلال لنقل الحركة اليها لانه يزول الالف في البناء  
 واما قول وتقول وسائر وسائر فاما تحت لانه لو قلبت الواو والياء فيهما الفا  
 والالف لا يحتمل الحركة فيجب حذف احدي الالفين لا لتقاء الساكنين فيلبس  
 بناء الفاعل واما اسوة وابيض فلا يعمل لانهما الواعلا لقط الواو والياء بعد  
 ما قبلها الفاعل يبق لنقل الفعل ويصح ايضا سائر مضاريفها من المضارع والتم العمل  
 والمفعول في الحان وغيرها لتبعيتها الماضية الاعلال وعدمه وما وقع من الفعل  
 شرع في الاسم لتبعيتها الفعل في الاعلال وعدمه يقال واسم الفاعل الماخوذ ومن  
 التلا في المجردة المعقل العين الواو والياء يعمل بالهمزة كصائغ فابغ اصلها  
 صان وباربع قلبت الواو والياء فيهما همزة الوصل لان الهمزة في هذا المقام اخف  
 يمكن اقل لكن الحق اسم الفاعل ان يعمل باعلا المضارع حملا على ما خذ كلفه لم يمكن  
 لاعلاله اما بالنقل فقط كسبع او بالنقل والقلب كخاف واعلاله بالنقل لم يمكن  
 قبول الالف للحركة وكذا بالقلب وكون ما قبله من جيب حملا على الماضي واعلال الماضي  
 بالالف وهو ايضا لم يمكن هذا فيجب العدول عن قياس الماضي الى ما هو اقرب الى الالف  
 وهو الهمزة لقرنها في المخرج فقلبت همزة لوقوعها بعد الف رائدة وهما جيران  
 للظرف فصار قائلا وباربع اعلم ان نقطة ركب الهمزة في قائلا وباربع خطأ في قاعدة

اختار

٢٩



الخطة فراق بين الباء والخاء وبين الباء التي هي صورة الحفرة في الكتابة واسم الفاعل  
 والماخوذ في الثلاث من يمينه من المعتل العين الواو والياء في المعتل بالاعتل به  
 المضارع من النقل والتكسب واستقيم اصلها بحوب واستقيم استقلت اكسفت  
 على الواو فقلت الى ما قبلها ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانك ما قبلها مضارع حبيب يستقيم  
 واستقام ومختار اصلها منقود ومختار قلبت الواو ياء فيها الفاء فقلت الى ما قبلها فقلت  
 ما قبلها واسم المفعول الماخوذ من الجرح المعتل العين الواو والياء في المعتل بالخذف  
 والنقل كصوف ومبيوع اصلها مصوف ومبيوع استقلت الواو على الواو والياء  
 فقلت الى ما قبلها فالتي ساكنان هما عين الفعل او المفعول فخذفت احدهما و  
 ابدلت الضمة كسرة في الباء لانه لا قبل الباء او كونه واخاها ما قبلها في قلب الياء  
 بالواو والمخروف واو المفعول او الواو والثانية عند سبويه كان واو المفعول اذا كانت  
 والرائد اولى بالخذف فوزن مصوف عند سبويه بفعل بفتح الهمزة والياء وسكون العين  
 ووزن مبيع بفتح الهمزة وكسر الفاء وسكون العين لانه صار بعد خذف الواو ومبيوع  
 بفتح الهمزة وضم الباء وسكون الياء فابدل من الضمة كسرة لئلا يعلم من قبل  
 سبويه ان الحركة عند تابع للحرف والمخروف في عين الفعل اي الواو الا في عند ابن الخن  
 الاختصاص لان واو المفعول الماخوذ قد دللنا عليها ببناء المفعول فلو خذف الواو لطلعت  
 الدلالة ويمكن ان يجاب عما ذهب اليه الاخفش بان الواو اخذت فاليهم باقية للدلالة  
 له على بناء اسم المفعول مع ان الهمزة فيه الاستغناء عن الدلالة الثلاثية المزبورة  
 فيه اولى بالعلامة فوزن مصوف عند الاخفش مقول بفتح الهمزة وضم الفاء وسكون  
 الواو ووزن مبيع يقبل بفتح الهمزة وكسر الفاء وسكون الياء لانه صار بعد خذف الياء  
 مبيوعا بفتح الهمزة وضم الياء وسكون الواو فابدل من الضمة كسرة ومن الواو ياء ويعلم  
 من قبل الاخفش ان الحروف في عنده تابع للحركة وبنو تميم يثبتون الياء ووزن الواو  
 لانها اخف فيقولون مبيع كذا قال ابن اعراب فكا انها تفاعطة مطبوعة واسم مفعول الماخوذ  
 خوف من الثلاثي المزبورة من المعتل العين الواو والياء في المعتل بالقلب الى قلب

العين الفاعل المبنى للمفعول من المضارع كجاء واستقام اصله بحوب واستقيم  
 نقلت حركة الواو الاولى ما قبلها ثم قلبت الواو ياء فيها الفاء فقلت الى ما قبلها فقلت  
 قبلها لان منقود ومختار اصلها منقود ومختار قلبت الواو ياء فيها الفاء فقلت الى ما قبلها  
 وانتاج ما قبلها وانما قال ان اعتل فعل احتراز عن اسم المفعول الذي لم يعتل فعله  
 عند مستوف ومستحب واستقيم فانه لم يعتل فيها لعدم الياء فقلت لان اسم المفعول  
 في الاعلال وعدم تابع لفعل النوع الثالث من الالوان السبعة المعتل اللام وهو  
 ما كان لام فعله حرف العلة ويقال له اي لانه لا يوافق الناقص ليقصا لغيره من حال  
 الجزم والحركة حال الرفع وذلك لانه يكون ما فيه على اربعة احرف اذا اجتزعت عن نفسه  
 فانه لما صار في الجوف الثلاثة احرف في الناقص اولى تكون للحرف العلة في الآخر الذي  
 هو محل التقييد فانه حالف لكل الاصل فتسمى باسم شاذ في هذه لكن يرد عليه ما ورد  
 في المثال على قوله وذلك لانه يكون ما فيه على ثلثة احرف اذا اجتزعت عن نفسه ولا يرد  
 القبيح عن ضربت لانه على الاصل والاسم على المنا في قلب الواو والياء في الثلاثي المجرد المعتل  
 اللام الواو والياء في الناس كان اسما او فعلا ما فيه او مضارعا معلوما او  
 مجهولا مجردا او من يدايه اذا تحركتا اي الياء والواو الفتح ما قبلها كغزى ورمى وعصى  
 ورجع الفعل المجرد اصلها غزى ورمى قلبت الواو والياء الفتح كغزى ورمى وانتاج ما  
 قبلها في اسم الجرح اصلها عصى ورمى قلبت الواو والياء الفتح كغزى ورمى وانتاج ما  
 ما قبلها فالتي ساكنان احدهما الاكسف المفعلة والثاني الشوق في ذن الالف  
 ولم يخذف التنوين لدلالة الهمزة على الصروف واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله اذا تحركتا  
 احتراز عن غزى ورمى وقوله والفتح ما قبلها احتراز عن النفي الغزو والرمي  
 وكان عليه ان يقول اذا تحركتا والفتح ما قبلها ولم يكن بعدها ما يوجب فتحها احتراز  
 عن غزى ورمى وكذا كان الفعل الثلاثي المجرد الفعل الزائد على الثلاثة في قلب  
 الواو والياء اذا تحركتا والفتح ما قبلها كاعطى اصله عطى والفتح اصله عطى  
 واستقيم اصله استقيم قلبت الواو من اعطى واستقيم باربع سبويه ثم قلبت الياء في







السالتي لان واو الضمير علامة والعلامة لا تحذف سروت سروت سروت سروت  
 سروت سروت سروت سروت سروت سروت سروت سروت سروت سروت سروت سروت  
 تصارفيه فامشاد ان تصارفيه كالمذكور في الظهور وذكر من فعل مضارع العبي  
 مثالا واحدا لان الياء لا تجي منه فان قلت واما فتح ما قبل او الضمير في غزوا  
 ورسوا وهو الزاء واليم وضمت ما قبلها في رضوا وسروا وهو الضاد والراء مع ان  
 او الضمير كانه فكما ان الالف يفتخ فتح ما قبلها يلزم ان يفتخ واره ضمة ما قبلها  
 فلم فتح ما قبل او الضمير في غزوا او مواقت لانتم ذلك لان واو الضمير اذا اتصل  
 بالفعل الناقص اتصال الالف بفتحة بعد حذف اللام لا لتقاء الساكنين فان فتح ما قبلها  
 اي قبل او الضمير غزوا او رسوا البقي ما قبلها على الفتحة على الالف المحذوفة فان  
 انتم ما قبلها تحذف او كسر نحو رضوا ضم تناسبه الواو فتح في غزوا او رسوا  
 لان ما قبل الواو بعد حذف اللام مفتوحا فابقي الفتحة وضم في رسوا لان ما قبل  
 او الضمير في الاصل مضمر في الاصل انما البقي على ما كان عليه ويدل على الواو  
 المحذوفة وضم في رضوا لان اصل رضوا بعد قلب الواو ياء اذا لا اصل رضوا  
 تنقله الفتحة على الياء فنقلت فتحة الياء الى الضاد بعد سبب حركته وحذفت  
 الياء لا لتقاء الساكنين هما الواو والياء والفتحة لا اتصال بالبقاء لللازم  
 عليه ما ذكره بعض الشارحين بان قوله بعد حذف اللام يمتلزم حذف اللام  
 قبل اتصاله او الضمير ليس كذلك لانه للساكنين ولا ساكنين قبل واما المفتوح  
 المعقل اللام الواو والياء فالمضارع منها اما معلوم او مجهول اما المعلوم  
 فتسكن الواو والياء والالف في المفردات الخمسة حالة الرفع لتسكن فتحة عليها  
 والمراد من اسكان الالف مكانها بعد تقدير حركتها اذا تسكن الساكن فتسكن  
 يغزوا ويرمي ويحشي لان الفتحة على الواو والياء قليلة والالف لا تسكن الحركات  
 وتحذف الواو والياء والالف في حالة الجزم كونهما قبل الحركات كما تحذف الحركات با  
 الجازم تحذف ايضا هذه الحروف نحو لم يغز ولم يرم ولم يحش فتح الواو والياء

ضمة

في حالة

في حالة النصب لان الفتحة اخف الحركات فتسكن في يغزوا ويرمي وتثبت  
 الالف في حالة النصب ما كان عليه نحو لا تسكن الحركات ولا موجب الحذف  
 ويسقط الجازم والنصب اليونان التي في الفعل المضارع المعقل الواو والياء  
 الياء في لا تسكن الحركات الاعرابية فيما تحذف الحركات من الفعل المضارع الجازم كذا  
 يحذف من المعقل اللام ما هو بين يديها واما تحذف النونات بالناسب حملا على  
 الجازم في الحذف سوى نون جماع المؤنث وقد تبيانا في صدر الكتاب فتسكن  
 ثم يغز يحذف الواو للجزم اصد يغز وفما دخل عليه الجازم يسقط الواو وما  
 ذكر لم يغز والم يغز يحذف النون بينهما ولم يرم يحذف الياء للجزم لم يرم يالم  
 يرمي يحذف النون بينهما ايضا ولم يرمي يحذف الياء فمما ارضاهم بضمها لم يرضوا  
 يحذف النون فمما ايضا ومن يغز ومن يرمي يفتح الواو والياء اصلها يغز ويرمي  
 يسكنون فمما دخل عليها ان فتحتا بعد ان كانتا ساكنين ولو يرضى بالبقاء ان  
 على الاصل ويكن تحريكها بالفتح لانها لا تحذف الحركات وتثبت لام الفعل في مضارع  
 الناقص واو ياء كان او ياء في فعل الاثنين فتسكن مفتوحة مذكورة او كانا  
 مؤنثين غائبين او كانا مخاطبين نحو غزوان ويرميان ويرميان لانه لو اعل  
 لكان اعلله اما بالقلب او بالحق او بالا سكان لا سبيل الى الاول لان الفتحة توجب  
 فتح ما قبله ولا الى الثاني لعدم وجب حذفها وهو التقاء الساكنين ولا الى الثالث  
 لفتحة الفتحة على الواو والياء وتثبت في فعل جماعة الاناث ايضا ساكنة فالياء  
 كن او مخاطبان نحو يغزون ويرميون ويرميون لانه لو اعل لكان اعلله اما با  
 القلب الواو والياء الفا وقلب احدهما الاخرى والحذف او بالا سكان لا سبيل  
 الى الاول لعدم تحريكهما والتقاء ما قبلهما لفظا وحكما ولا الى الثاني لعدم حركته  
 ما قبلها من جنس الاخرى مع سكونه ولا الى الثالث لا لتقاء الساكنين ولا  
 الى الرابع لا لمتناع تسكن الساكن ويحذف لام الفعل من فعل جماعة المؤنث  
 مخاطبين كانوا غائبين نحو يغزون ويرميون ويرميون والاصل يغزون ويرميون



ويرضون نفلت حركة الواو والياء في يفرزون ويرضون الى ما قبلها بعد سلب  
 حركة ما قبلها قبلت الياء الفاعل يرضون فالتحق ساكنان فيجب حذف احدهما ونحو  
 ايضا من فعل الواحدة المخاطبة نحو تفرين وترمين والاصل تفررين وترمين فاعلنا  
 كما مر انما قد عرفت من قبل ان المحذوف في لام الفعل دون واو الضمير وبانه اذا عرفت  
 هذا فقول في المضارع المفعول اللام الواو يفرزون اصله يفرزون ويضم الواو استقلت  
 الضمة عليها فحذفت فصار يفرزون ويغزوان على الاصل يفرزون اصله يفرزون  
 استقلت الضمة على الواو فحذفت فالتحق ساكنان هما لام الفعل واو الضمير فحذفت  
 لام الفعل دون واو الضمير كما مر غير مرة تفر وبانبات الواو تفرزان على الاصل  
 يفرزون بانبات الواو اليه هذا اشار المصنف بقوله ويثبت لام الفعل في فعل الاثنين  
 وجماعة النساء تفر وبانبات الواو تفرزان على الاصل تفرزون بالتحذف كما يفرزون  
 تفرزون اصله تفرزون استقلت الكسرة على الواو فنقلت ما قبلها بعد سلب حركة  
 ما قبلها وحذفت لا لتقاء الساكنين تفرزان تفرزون كلاهما على الاصل اغزوتون  
 باسكان الواو فيهما واستوى فيه اي في باب يفرزون ونحو جماعة الذكور فلفظها جماعة  
 الاناث في الخطاب الغاية جميعا اما في الخطاب فلا ذلك لقوله انتم تفرزون وانتم تفرزون  
 باناء العوقاية فيهما واما في الغاية فلا تفرزون لانتم تفرزون والساد يفرزون  
 والساد يفرزون بالياء التثنية فيهما تكن التقدير مختلف كون الذكر شذوفا دون  
 الاثنا وكون واو الضمير والنون اعرابا في الذكور والواو لا ما والنون ضمير في الا  
 ناث فوزن الجمع المذكور يفرزون في الغايب وتفرزون في الخطاب ووزن الجمع المؤنث  
 يفرزون في الغاية وتعلن في الخطاب لما تقدم ان اللام قبلت في جملة الاناث  
 وقوله في الفعل المضارع المفعول اللام الياء في يرمي يرميان يرمون ترمي ترميان  
 يرمون يرمي يرمي ترمي ترمون ترمي ترميان يرمي ترمي فاعل في المذوات  
 الخمسة بالاسكان في الاثنية لثبوت محذوف الياء كما يفرزون واصل يرمون يرمون فاعل  
 اي يرمون في الاعلان ما فعل يرمون او نقل حركة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما

قبلها



قبلها وحذف الياء كما يرضوان قلت لما حقيق ذكر يرمون بالاعلان قلنا لا  
 خالف يفرزون ويرضون في عدم بقاء عينه على حركة الاصلية فثبت على كيفية ضم العين  
 فيه وهكذا في حكم يرمي في الاعلان وعدمه واستوى الفعل الواحدة مع لفظ الجمع في الخطاب  
 واختلافه في تقدير احكامه ما كان قبل لامه مكسورا عن المفعول اللام الواو والياء في من  
 غير الثلاث في الجرد كيرمي فانه من افعلا ياء في من يرمي يرمي اذ ارسل هدية واعلنا  
 كاعلان يرمي ويناتي من ياتي اي يرمي على سبيل الخفيفة واوية واعلان كاعلان بعد قلب  
 الواو ياء لوقوعها في الطرف فيكون اصل قريب الواو والناثية بالوقوعها خامسة فاستقلت  
 الضمة على الياء فحذفت فصار يرمي ويغزوي اي يركب على فرسه عن يافا واو اصله  
 يرمي قلبت الواو ياء وتقول في يفرزون بالفتح يرضي اصله يرضي قلبت الواو ياء لوقوعها  
 لا بعلية ولم يكن ما قبلها مضموما قلبت الياء الف فصار يرضي وانما قلبت الواو اذ  
 قلبت لا بعلية فصار عد الا انها الفعل فطلبو الخفة قبلها وانما قلنا ولم يكن ما قبلها  
 مضموما لانه لو كان ما قبلها مضموما لامتنع ما قبلها نحو يرمي واو واحدان  
 المناسبة بين الواو والضمة فحصل الخفة رضيا اصله يرضون قلبت الواو ياء يرضون  
 يرضون قلبت الواو ياء والياء الفاعل حذفت الالف لتساكنين ترضي ترضيان يرضي  
 ضي ترضيان ترضون بانبات الواو ساكنة اصله ترضون ترضي اصله ترضيان  
 واصل اصله ترضون ففعله كما فعل يرضون ترضيان ترضي اصله ترضون قلبت  
 الواو ياء ارضي ترضي وهكذا في حكم باب يرضي في الاعلان حكم كالذي يرمي واو قبل لام  
 مفتوحا نحو يرمي من تفرزون واو اي يتجه في المتن قال الله تعالى في حق ابي جهل ثم ذهب  
 اليه يطمع اصله يطمع ويتصافى من تصاعل واو ترضي من الصبوة وهو الميل لئلا ستم  
 الصبي صبت ليلانه على كاهل يرمي اصله يطمع ويتصافى من تصاعل ياتي اي ليس  
 قلنوع قلبت الواو ياء في الادب لم يلبوا الفاعل في الجمع لحر كها وانتاح ما قبلها و  
 لا يفتح عليك تضاريف هذه الافعال واحكامها ان احطت علما يرمي في لفظ الواحد  
 المؤنث في الخطاب كلفظ الجمع في باب يرمي ويرضي لانك تقول منها ترمي وترضي

ويجيد ويرمي من التاء ياتي  
 وينيري اي يضيئ ياتي ويرمي  
 اي يرجع واو من الافعال اصله  
 يرمي وقلب الواو صح











فصار رتبة العلم ان الصفة المشبهة بحى من روى على صفة فعلا فلهذا المذكور على صيغة  
 فعل المثنى تقول لرجل واحد فربان وهو عند عطشان اصله ريان اجتمع الواو  
 والياء والسابعة منها ساكنة قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار ريان وتقول  
 لامه واحدة امرأته ريانا هو عند عطشان اصله ريانا فاعل كفاعل ريانا مثل عطشان وعطش  
 اى ريان صفة مشبهة موصوفة للمذكر على وزن فعلا ون ريان صفة مشبهة موصوفة للمؤنث  
 على وزن فعلا كان عطشان وعطش فنان مشبهان موصوفان للمذكر والمؤنث واروى كاعط  
 اى اذا قل روى الى باب الافعال صار اعلانه كاعلان اعطى بعد قلب واو ياء واصل ارون  
 روى قلبت الياء الفاعل كرها والفتحة ما قبلها فان قلت لم تنقل حركة الواو الى الراء مگر  
 قلبت الواو الفاعل كما في اجاب قلنا لو قلب الواو الفاعل لكانت ساكنة بها الالف المتحركة  
 عند الواو فاذا اخذت احداهما لا تسبى يارى وتقول في قول مسور ادعى حملا فبينه  
 ولامه ياء لغة بعض العرب حيتى بانبات فبما في كرض في جميع اعلانه ولا يقال  
 ان اصل حيتى حيو فقلب الواو ياء ونظر فيها وانكرا ما قبلها لان ما كان عنده ياء  
 ولامه واو لم يوجد في كلامهم واستلزال بالجواز ضعيف لان اصله حيان وقيل  
 حيان تحرك الياء والفتحة ما قبلها لكن القوة متى كان يكون مطابقا لدولة  
 في الحركة كالجولان وفي الموقان حصل النقص في النقص ولا كرموا اجتماع الله  
 المشلى في حيدان قلبوا الثانية ولو لم يلبوا الاولى لان التغير بالآخر اولى  
 ولم يدغم الا في الثانية في حيتى لان قياس ما ادغم في الحافى ان يدغم في المضارع فيلزم  
 تحريك الياء بالضم ويجوز حيتى بالادغام في لغة بعضهم نظرا الى اجتماع المشلى  
 ويجوز في الحافى الف على الاصل والكر ينقل حركة الياء وتقول في مضارع حتى  
 بالفتحة وحيتى بالادغام يحى بلز ادغام لئلا يلزم الفتحة على الياء فقلبوا التكرار الفاعل  
 لتحررها والفتحة ما قبلها لان الادغام مقدم على الادغام كما عرفت حيوة المصدر اصله  
 حيتى على وزن فعلا يكون الفاعل قلبت الياء الثانية الفاعل كرها في الاصل والفتحة ما قبلها  
 قبلها لان القصار حيوة ثم ابدلت الواو من الالف في الخط كما في الصلة في الزيادة كما هو عند

في علم

في علم الخط فان قلت لم يدغم احدى الياءين في الآخر قلنا لانه لو ادغم لقلبت حيتى  
 فيلبس بالمشبهة المؤنث نحو حيتى حيتان حيتان فربان اى حيتى الصفة المشبهة  
 من حيتى رجل واحد فربان لعلك الادغام حملا على الفعل لان اسم الفاعل فرع على  
 في الاعلان دون الادغام وعلى تقدير حيلة فالجمله على ما هو الاكثر وهو الادغام الاولى  
 وحيتان فعل الاثني من حيتى بالادغام وحيتان فيه حيتى بالادغام فربان حيتان في ثنية حيتى  
 بالادغام وحيتان في فعل جماعة الذكور من حيتى بالادغام وحيتان في جميع حيتى بالادغام فربان حيتان  
 في جميعه والثقل يجوز في فعل جماعة الذكور حيتى بالفتح لتخفيف كوضو من حيتى بالادغام  
 والاصل حيتى كحيتى استقلت الفتحة على الياء التي هي لام الكلمة فتقلت الى ما قبلها  
 بعد سبب حركة ما قبلها وحذف الياء والتقاء الساكنين فزله فعوا والامر من حيتى  
 اى يحذف اللام كارض واذا انقلبت حيتى الى باب الافعال والمفاعلة والفتحة ما قبلها  
 على لغة اهل الجاز اى حيتى حيتان وحيتى حيتى بالفتح على اللام في الحافى والمضارع و  
 غيرهما واثبتت العين وهو القياس لانهم فتحوا الياء الاولى وهي عين الفعل و  
 اعلى الثانية وهي لام الفعل لان حرف محل التغير دون العين ومنهم اى العرب من تحذف  
 الياء بونوتهم ويقول استحي استحي استحي بعد نقل حركة الياء الى الفاء واعلان  
 اللام وذلك لحذف كثرة استعمال الاعلان كالف لاد واصله لا يرى في فتن الماء  
 كثرة استعمال هذه الكلمة فيقال في حيتى والتشبيه بل ادرى في الحذف كثرة استعمال  
 لا في حذف اللام اعلم انه جاز الادغام في حيتى وحيتان حيتان للمفعول لا حيتى  
 المشلى لكن لم يكثر كثرة حيتى كون ما قبل المشلى ويجوز كسر الف في حيتى ابتعا لما  
 بعده كما في النوع الحافى من الالف السبعة المقل الفاء واللام وهو الذي يكون  
 فاءه ولامه حرف علة ويقال له اى لا يكون فاءه حرف علة اللقيف الحرف لا التقاف  
 حرف العلة واقتراهما والفتحة تنقصه ان يكون اربعة الاله التي في كلامهم ما يكون  
 فاءه ولامه ياء الايدي بفتح الف وانه ايضا ما يكون فاءه ولامه واو افعي  
 اثنان من الاربعة ويكون حكمة باعتبار الفاء حكمة وعلم باعتبار اللام حكمة روى



يرمي وهذا النوع لم يجز الا من باب ضرب يضرب وعلم يعلم وحسب حسب الالة  
 لم يذكر الاخر وهو الذي يلقى فتقول من باب ضرب يضرب وفي كرمي يلقى بجذ الخوا والحق  
 يسمى الفاء من المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة كما يجذف من بعد يقينان يقون  
 وتقول في الام قرطبي وزن فيضير الى حرف واحد لانه ما جوف من تلي فحذف حرف  
 المضارع ويسقط اللام للجزء فصارت فيضير اي يلزمهم الامر منه فحذف الياء في  
 الوقف للانه يلزم الابداء بالاسكن باعتبار سكونه للوقوف والوقوف على المحرك  
 باعتبار تحريكه للابداء فيلزم الياء وليست الابداء بالفتحة والوقوف على الياء والوقوف  
 في اللغة مصدر وقت الدابة اي جسر ياء في الصناعة قطع الكلمة عما بعدها على  
 تقدير ان يكون بعدها شيء وتقول في التاكيد بالنون فيجوز باعادة اللام للجزء  
 لان مخزنه يكون في حكم الجزاء فاذا كان حكمه فيان فن في فعل جماعة المذكور  
 بجذف الواو لتقاء الساكنين وضم الفاء للالة على المخدوف فيان فيان وبا  
 الحقيقة فيان فيان وتقول من باب علم يعلم وحي يوحى كوضي يرضى في جميع احكامه  
 ونصافه وتقول في افعالهم ايجاز من اصل اوج قلبت الواو ياء لسكونها وانكسارها قلبها  
 النوع السادس من الانواع السبعة المعقل الفاء والعين وهو ما يكون فاءه  
 وعينه حرف علة ويقال له المقتضى المترون ايضا للتفان حرف العلة والسمعة لتقف  
 ان يكون لها ايضا الرفع اقام الالة لم يجز ما يكون فاءه وعينه او فتع ثلثة اقام  
 وهو اما يان كبين في لم يكن واما او ويا فيل لو اوتجهم واما ياء او او  
 ويحويهم لاسمان الزمان ولا يبنى منها اي من هذه الامثلة المذكورة الفعل لان الفعل  
 اتفق من الاسم وهذا النوع اتفق من النواع المذكورة ملافة من الابتداء وحرف في فاعلف  
 ولا لم يجز ما هو الفعل من هذا وهو ما يكون فاءه وعينه او لاسم ولا فعل واما  
 جاز في قول الشاعر ما وني ولا وراج ولا واس الهم من الويل والويل والويل  
 تشاذ النوع السابع من الانواع السبعة المعقل الفاء والعين واللام وهو ما يكون فاءه  
 وعينه حرف علة والسمعة لتقف ان يكون نعت اقام الالة لم يجز من هذا النوع الامثلة لان

وذلك واو ويا لاسم الحرف فان الواو لمرة والياء اسمية يقال وحب واو او  
 حسنة وبيت ياء حسنة اي كسرة فاعمل واو ووقبت الواو والمستوية الفاء  
 لتحررها والفتحة ما قبلها التاكيد لم تزل الواو ات في كلمة واحدة والفتحة قلبت الواو  
 والاخر لانه لا لام الفعل والتغير بها السبب الا انهم لم يلقوا الواو الفاء والواو  
 المعنى سطر ايضا تحريكه وتثنية ما مفتوح فلا بد من قبلها الف ايضا فيقول لا يجتمع الفين  
 وتقول في الاعلالي واخسر بالثاني فاعل لا اهل واو ولا يبنى منها الفعل ايضا لان الفعل  
 الغايبي من المصدر وحما اسم اخر لا يصدر من افتام المقدرات شر بيان  
 بيان المهور لا حق لها فصح في حكم المهور وهو ما احد اقلية حمزة  
 سواء كان بفتح بحالها كاسم او قلبت كاسم او حذف كاسم وهو ثلثة الواو لان  
 الهمزة كانت فاء يسمى مسمى الفاء ولو كانت عيناً يسمى مسمى العين ولو كانت  
 لا ما يسمى مسمى اللام والسمعة لتقف ان يكون الواو سبقة كالف في المعتل لكن  
 لما قبل بعد دها على اللسان في ثلثة انواع في حكم الكلمة التي فيها الهمزة في تصديق قوله  
 حكم الهمزة اي حكم الكلمة المفتحة ونقص فاته كقوله فاته لان الهمزة حرف صير بدل قلبها  
 للمكان الثلثة فيكون حكم حكمها اي الهمزة قد تخفف اما بالفتح او بالقلب  
 القلب اما في الف او الواو والياء بيبي والاصل بيبي بيبي لانه تخفيف ببقاء الهمزة  
 بوجه في القلب لانه اذهب بغير عوض لم يذف لانه اذهب بغير عوض بيبي بيبي في  
 مشهور وهو جعلها بيبي حمزة وبيبي حرف من جنس حركاتها كما تقول مثل بيبي الهمزة  
 وغير مشهور وهو جعل الهمزة فيها وبيبي حرف حركة ما قبلها كما تقول مثل بيبي  
 الهمزة الواو والهمزة بيبي بيبي عند الكوفيبي سكونه عند البصريبي تحركه ضعيفه  
 بجعلها على الساكن اذا وقعت الهمزة غير اول اي غير مبتدأ بها وانما في  
 قوله غير اول بقوله لما غير مبتدأ بها لان الهمزة كائنه في اول الكلمة قد تخفف اذا  
 فصلت بكلمة اخرى عن افعالهم واما اذا وقعت مبتدأ على اي حركة كانت فلا  
 تخفف كواحد واني وامي لان المبتدأ بها لم تخفف فجعلت بيبي بيبي اذ هو الاصل



فيه كنه قريب من الساكن ويمنع الابتداء به واذا امتنع ما يوصل الى اصل حلق الباء  
عليه هذا مع ان الهمزة السنية اذ بها لا يكون مشغول واما حذف الهمزة من تحت اصله  
او حذف ليس مما فيه لا يحدف الهمزة الثانية تخفيفا ثم استغنى عن همزة الوصل في  
تخفيف الهمزة الاولى واما حذف الهمزة من قبل اصله قول فلا يرد علينا ايضا لانه قلعت الحركة  
الاولى والالف وحذف الالف والتقاء الساكنين ويستغنى عن همزة الوصل وحذف الالف  
خفف لا يها حرف شديد على الساكن يخرج من اقصى اللسان كما عرفت في صدر الكتاب  
والناظر من هذا فتقول ان اصل ما قبل الف المضاف والهمزة في الالف اسم الفاعل والفعل  
كقصر يفسر انفسه في الصحة او مل من اصله او مل من همزة في من لا والوصل  
والثانية فاء الفعل تغلب الهمزة الثانية ويبي فاء الفعل والواو السكونية والنظام ما قبلها  
لان الهمزة في اذ التقاء حالي كونها في كلمة واحدة حالي كونها ساكنة جاز في  
الحال هنا عن الواو كونها حاملة اسمية كونها عقيب حالي كونها قبلها اي قبل  
الثانية الساكنة حركة ما قبلها اي حركت الهمزة التي قبلها اطلب الحذف لان الهمزة ثقيلة  
فكل من اجتمع فان كانت حركة ما قبلها فتحت وجب قبلها الف كما في معلوم اصله  
اي من قبل الهمزة الثانية الف السكونية وانفتح ما قبلها واو من همزة لا اي من قبلت  
الهمزة الثانية واو السكونية والنظام ما قبلها وايا اصله ايمان قبلت الهمزة  
الثانية ياء السكونية والالف ما قبلها واما قيد وجوب التخفيف باجتماعها في كلمة  
واحدة لانها لو اجتمعت في كلمتين لا يجب تخفيفها لقوله ثم قد جاء اشراؤها لان التثنية اصل  
باجتماعها في كلمتين لا يبلغ مبلغ التثنية لاصلها باجتماعها في كلمة واحدة وقيد  
وجوب التخفيف يكون ثانيا ساكنة لانها لو اجتمعت في كلمة واحدة ولم تكن الثانية  
فله احكام اخر لا يلتق ببيان هذا المختصر في طلب من شرح التافية اذ عرفت هذا  
فاعلم ان اليه جمع احكام اصله اذ من همزة جمع غائر فاجتمع واو الهمزة لان الالف للجمع  
والثانية فاء الكلمة وكان القياس قبلت الثانية الف السكونية وانفتح ما قبلها  
كانت جمع انا كني ما وقع بعد ما سئل وبها البيا وارا اذ الالف في الحركة اليم الاولى

في الكثرة وادغم اليم في اليم فصار اليم تقبلوا الهمزة الثانية ياء فصار اليم  
فان قلت اذا كانت الهمزة في المجتمعان حال كونها ساكنة لوجب التخفيف  
فالهمزة في المجتمعان ان التثنية او التثنية في الحركة اقل من الحرف بدورها فوجب  
اشترط المثل في وجوب التخفيف فالهمزة في وجوب يكون ثانيا ساكنة قدنا نعم ان  
السكنة اقرب الى التثنية من الحركة لانه القيد في الحرف اسهل من تغييره مع ان كان كانت  
الهمزة الاولى منها من الهمزة في المنقلب فانيها واو او ياء همزة وصل تقع الهمزة الثانية  
الاصلية المنقلبة واو او ياء وسو او كان في كلمة او كلمتين همزة خالصة عند الوصل  
اي وصل تلك الكلمة المسموعة المحبلة همزة الوصل كلمة قبلها اذا انفتح ما قبلها اي ما قبل  
الهمزة الثانية بعد حذف الهمزة الوصل فتقول في او مل عند الوصل ياء زيد مل سقط  
همزة الوصل وقبل الواو المنقلبة من الهمزة الى الهمزة لانه لم يبق مقتضى قلب الهمزة  
واو او هو اجتماع الهمزة في فاعدا فاء الفعل همزة كما كانت هذه كلمة واحدة واما  
في كلمتين كقوله في العهدى التناق قولنا انتا امر من ثبات قبلت الهمزة الثانية  
فيه ياء السكونية وانكار ما قبلها وليس في موضع الا ستمها ثم الفصل بقول العهدى  
سقطت الهمزة الوصل من اوله فعاذ الهمزة الثانية المنقلبة لزو الى موجب قبلت الهمزة  
ساكنة ياء الف يمدى الهمزة العائدة تحذف الف هدى كونها في اخر الكلمة فصار  
الى العهدى ثبات الهمزة ساكنة بعد الدال وهو موضع الاستشهاد اذ عرفت هذا فاعلم  
ان اشتراط عود الهمزة الثانية ما قبلها مفتوحا وهم محض لان الهمزة الثانية تقع  
عند سقوط الهمزة الوصل سواء فتحت ما قبلها او تهمز او تكرر لزو الى العلة الحقيقية  
له مثال ما انفتح ما قبلها وانفتح قدس ومثال ما انكر فاصبلها قوله فليس الذي  
التم الاصل وتين بالواو فعند سقوط الهمزة الاولى عادت الثانية وخذ الهمزة على غير  
قياس في حذف كل ومه لان الاصل في هذه الثلاثة اوخذ اوكل اوامر باجتماع الهمزة في  
الاولى منها الهمزة الوصل والثانية فاء الفعل وكان يقتضى القياس ان يقال اوخذ اوكل  
او امر سكون الهمزة الثانية والنظام ما قبلها الا انهم حذفوا الهمزة الثانية التي

٢١







مروا مرات للمؤنث اصلها مائة نقلت حركة الهجزة الى ما قبلها وحذفت الهجزة ثم قلبت  
الياء الفاء مضارعة من انا فاصلا من ايمان حذف الهجزة ثم قلبت الياء الفاء انا ف  
مما كان اصلها مائة انا حذف الهجزة مضارعة مائة وانا قبل الياء فيها الفاء وجو دالة  
قبلها ويوخرها وانفتاح ما قبلها للثلاثين للجمع بالوزن المؤنث وتقول في الامم  
ارادوا واصلا اربوا وحذفت الهجزة ونقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة  
ما قبلها وحذفت الياء مضارعة وعلو وزن اربوا اصلها اربى حذف الهجزة ونقلت  
كسرة الياء الى ما قبلها وحذفت مضارعة اربى على وزن اربوا اربى وبالنسبة الى اربى  
باعدة اللام المخدوفة كغزوة اربان اربا بحذف الواو لدلالة الضمة عليها اربا  
بحذف الياء لدلالة الكسرة عليها اربان اربان وتقول في منى الحافى لا تريا لا تريا لا تريا  
لا تريا لا تريا وبالنسبة الى اربى لا تريا لا تريا لا تريا لا تريا لا تريا لا تريا لا تريا لا تريا  
ظاهرا فيما هو وتقول في افعال من الاجوف المهموز الفاء او الفاء او الفاء او الفاء  
ابتال اى اصل من الاجوف المهموز الفاء او الفاء او الفاء او الفاء او الفاء او الفاء  
في الاعلان اصله اوقل قلبت الهجزة الثانية ياء يكونها اوكلا ما قبلها  
ثم قلبت الواو الفاء لفتحها وانفتاح ما قبلها كما قلبت الواو الفاء لفتحها  
وانفتاح ما قبلها كما قلبت الياء الفاء واختار الفاء والياء في الناقص المهموز الفاء  
اى قصص كقصصى اصله اقصى قلبت الهجزة الثانية ياء يكونها اقصى وانك ما قبلها ثم قلبت  
الواو الفاء لفتحها وانفتاح ما قبلها كما قلبت الواو الفاء لفتحها وما فرغ من  
بيان اقسام المهموز في الذي به يتم المفعول وقال فصلى الله على هذا  
فصل في بناء اسم الزمان والمكان وهما الاسماء للوصفة للزمان والمكان  
باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقا اى من غير تعيين شخص او زمان وهو من الاسماء  
لغالب المشتركة فان قولك المبيت في المكان الجبل وريانه ولم يعملوا هناك مفعول  
ولا طرف فلا يقول مقتول به او لا يخرج اليوم لئلا يخرج من الاطلاق الى التقدير  
اذا عرفت هذا فاعلم ان الفعل الذي يربط ان يبنى منه الزمان والمكان اما ان

يكون مفعول الفاء واللام او لا فان كان ثلثا مجزوا لم يكن مفعول الفاء واللام  
سواء كان مفعول العين او لا فلا يحل ان يبنى مضارعة بكسر العين او يفتحها  
او يفتحها وان كان ثلثا يفتح بكسر العين يبنى اسم الزمان والمكان على وزن مفعول  
بكسر العين ليوافق حركة عينه على المضارع الذي يبنى منه فيجوز زيادته  
الياء المعقوفة موضع حركة المضارعة اما اختصارها الياء من يبنى سلبا للزمن  
لا اختصارها لاسم المفعول وكل واحد من الزمان والمكان في المعنى مفعول فيها  
لنوع الفعل الى زمانا واما في الميم فتنبأ بحركة حرف المضارعة الفاعلة  
يبنى مقامها كالحجس للموضع الجبل من في السالم والنبى لموضع البيوت في غير  
السالم اصله مبيت استقلت الكسرة على الياء فنقلت الى ما قبلها وبنى اسم  
الزمان والمكان من يفعل ويفعل بفتح العين وضمة على وزن مفعول بالفتح اى  
يفعل عنه اما في المفعول فللموافقة المذكورة اما في المفعول فتعذر الضم لير  
فضمهم مفعول بضم العين في كلهم الاكسرة ومعنى ولما امتنع الضم بغير الواو  
الفتحة للفتحة كما ذهب لموضع الدهاب من يذهب بالفتح والمقتول لموضع القتل  
من يقتل بالضم والمثرب لموضع الشرب من يشرب بالفتح والمقام لموضع القيام  
من يقوم اصله مفعول نقلت حركة الواو الى ما قبلها وقلب الواو الفاء لفتحها  
الاصول وانفتاح ما قبلها لان مضارعة قام ولا احسن احتراظا باننا نجد  
باسماء الزمان ومكان من يفعل بفتح العين وضمة على مفعول بالضم اشار  
الى جوابه بقوله وشهد المسجد وهو بيت موضع للعبادة سواء سجد فيه او  
يسجد واما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير والشرق المكان الشرقي و  
الغرب المكان الغربي والمطلع المكان المشرق والمغرب المكان المغربى  
الابل والشرق لوسط الراس لانه موضع فرق الشعر والشرق المكان يحصل فيه الشرق  
والالفة والمكان الكونة المبيت المكان النبات المسقط المكان يسقط  
فيه الشيء والمنك المكان المنك وهو العبادة ليعين ان هذه الاسماء محلها



ما جاءت مكسورة العين على خلاف القياس لان القياس فيها الفتح وحكى  
 اى روى الفتح اى فتح العين في بعضها اى في بعض هذه الاسماء على ما هو القياس  
 فيها الفتح وهو المسحور المسكى والمطبخ واخبر الفتح في كلها على القياس كنى  
 لم يحد هذا اى الذي ذكرنا ان يكون اذا كان الفعل صحيح الفاء اللام واما من غير  
 الفاء واللام فمن المعتل الفاء سواء كان مكسور العين او مفتوحا او مضموما فاسم  
 الزمان والمكان يكون مكسورا ابداءا كالموضع والموضع لان الكسر مع الواو هنا  
 اخف من الفتح ان موعدا بالكسر اخف وجد موعدا بالفتح لما قبل من ان المسافر بين  
 الفتح والواو متفرجة ومن المعتل اللام مطلقا سواء كان مفتوحا او مضموما او  
 مكسورا ما يحى اسم الزمان والمكان مفتوحا ابداءا كالمسمى والمسمى في الفتح  
 مثل بناتين تبنى على ان الحكم واحد فيما يكون عينه ايضا حرف علة واعلم  
 ان اسم الزمان والمكان من اللغيف الموقر يحى كالناقص فلا يكون بفتح الفتح  
 ولم يذكر المصنف لقلته وندرته وقد تدخل على بعضها اى بعض هذه الاسماء  
 ثانيا والثالث اما المباشرة او لارادة البقية ليدل على انها استأثرت بالانفصال  
 وذلك موقوف على اسماء كالظنة للمكان الذي تبنى اى فيه والمقبرة بالفتح  
 لموضع يعتبر فيه والشرق للموضع الذي تشرق فيه الشمس وشرق المقبرة والشرق  
 بالضم اى قبور الباء والراء ان القياس هو الفتح كونها من فعل مضوم فيكون  
 فيها شذوذ فان المشاء والضم وبناء الزمان والمكان مما زاد على ثلثة سوار  
 كان ثانيا من يد او راجعا بجره او من يد كاسم المفعول لانه مفعول في المعه فتكون  
 صيغة المفعول لا فتر فونين اسم المفعول مشترك بين اسم الزمان والمكان  
 المصدر واسم المفعول والفارق لكل واحد منهما عن الآخر هو التنية الخالية او  
 المقالية كالدخل من ادخل يدخل والقام من اقام يقيم والاصل معوم نقلت  
 حركة الواو الى ما قبلها ثم قلبت الواو الفاء لتحررها في الاصل والفتحة ما قبلها  
 لان واذا كثر الالف بالمكان قيل فيه مفعلة بالفتح الميم والعين واللام

وسكون الفاء حال كونها مبنيّة من الثلاثى المجرد اى اذا كان الاسم المجرد بنى بفتحة  
 وان كان مزيدا فيه لم يبنى كسرة حروفه بل يرد الى الجرد ان امكن رقة فيبنى يقال  
 ان من مسعته اى كثرة البيع وما وسدة اى كثير الاسد ومذابة اى كثيرة  
 الذباب من الجرد ومبطحه الارض كثر البطيخ ومقشات الارض كثيرة الغشاة من  
 الجرد ينييه بارة الى الثلاثى بخذف احد الطائى والباء من بطيخ والالف من قثار  
 ان كان غير الثلاثى سواء كان راجعا بجره ككغلب ازديد فيه كعصفرا او خماسيا  
 كغلب فلا يبنى منه هذا الباب كراهية ان يتقل عليه اللفظ بهما بتكثير حروفه  
 فلا يقال مثعلبة ولا عصفورة بل يقال كثير الثعالب في العصفارة والهمزة في  
 الالف باعبار ما يعالج به ماى اسم يعالج به اى يسمى ذلك الاسم الفاعل المفعول  
 صول الاثر من الفاعل اليه اى الى ذلك المفعول فيجى على مثال مفعول ومنعلة ومنعلا  
 من الميم فرقا بينه بين المصدر والمكان الا ان الاصل مفعول في البوابة فخرج عليه  
 المصدر كى مفعول اصلا لمكان وزن مفعول تنقيض الكامل وهو يجوز ان لا يقل  
 الناقص من ناقصه اوى من تنقيض الكامل مثال الاول محب اسم لما يجب باستغناء  
 وهو قدر القى ومثال الثانى مكسحة بالفتحة القلى اسم لما يكسح به ومثال الثالث  
 فتاح اسم لما يفتح به وصفة على مثال مكسحة اسم لما يكسح به واما الشراب  
 مصفوفة قلبت الواو الفاء لتحررها والفتحة ما قبلها كصغلة مثل بناتين لانه  
 نوم خرجها حيث لم يكن على وزن مكسحة ظاهرا وقالوا لم يراه بكسر الميم اسم  
 لا يراه فيه اى يصعد وهو اسم على هذا علم انها اسم الف كالمصنات اصلها مرفية  
 على وزن مفعلة قلبت الباء الفاء لتحررها والفتحة ما قبلها ومن الميم وقال  
 رفاة اراد بها لم يكن برقى يصعد فيه وشذ عن مقتضى القياس الفاظ جاءت  
 بضم الميم العين في الالة نحو مدحى لما يجعل فيه الرقن وسقط لما يجعل فيه  
 السقط وهو اواب بسقط به الغليل في انه ومدحى لما يدق به الشئ كخبت  
 المقصار ومثقل لما يثقل به الدقيق وغيره وكلمة لوعاء الكحل ومحرضة للذى



جعل فيه الاثنان حال كون بيذه الاسماء مفقودة الميم والعين اذ اليتماس كبر اليم وفيه  
 العين كما تم وجاء مدق ومدة بكسر اليم وفيه العين على اليتماس تنبيه اي هذا التنبيه  
 على كيفية بناء المرفوعة الفعل الذي يراد بهاء المرة منه اما ان يكون ثلاثيا او رباعيا  
 اما الثلاثي فاما ان يكون مجردا او مزيدا فيه اما المجرد فاما ان يكون في مصدره التاء  
 او في المرة من مصدر الثلاثي المجرد الذي لا تاء فيه على فعله بالفتح فعلة ضربت ضربت  
 او ضربا واوحدا في السدس وقت ضومة اي قيا ما واحد في غير التثنية والماضي على فعله  
 لان لا هاء في مضاده ولا فعال الثلاثية ففعل في التاء وسكت العين فيمنع منها على فتحه  
 التي هي اصل والمنازعات التاء في اخر ليدل على المرة الواحدة وانما حقت الاخر بزيادة  
 التاء لانه سئل الزيادة والتقصير وشذ اشبه اشباهه وبقية لغة لانها من الثلاثي  
 المجرد الذي لا تاء في مصدره اذ مصدرها آياتان والتاء واليتماس ائبة وفيهاية والمرة  
 مما زاد على الثلاثية لو كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا واليتماس مزيدا فيه تنفي المرة  
 بزيادة التاء في التاء والتاينث للرفع عليها في اخر المصدر كما عطاوة ولا تطلوثة يمدحهم  
 في الثلاثي المجرد والرباعي كلها الامامية تاء التاينث من سماء اي من فعل الثلاثي وفيه تاء  
 وفيه الثلاثي مع التاء فالوصف بالواحدة واجبا في هذين النوعين على مصدرهما  
 المستعمل مع وصفها بالواحدة كقولك رحمة رحمة واحدة ودرجة درجة فلا يجلب  
 تاء اخر في اخر مصدرها الثلاثي بجميع التاء وان في كلمة واحدة والسفلة بالكد اي بكسر الكاف  
 للنوع من الفعل اي في النوع من مصدر الثلاثي الذي لا تاء فيه على فعله بكسر الفاء كما قال  
 الصريفيون الفعل مرفوع والمفعول لالة والمفعلة للحال القول هو حسن الطعمة فليست  
 اذا كان حسن الحال فليكون اي حسن النوع من الطعمة فليكون هذا في الثلاثي المجرد الذي  
 لا تاء فيه وفي الثلاثي الذي على مصدر المستعمل بالوصف نحو شدة لطيفة للفرق بينه وبين  
 المرة والفرق بينهما القراني الخارجية والكل اذا وصفه بالواحدة وقد شدة واحدة  
 تكون المرة وان ومنبت بغير مثل قول شدة لطيفة او قبيلة او بطيئة او سريفة يكون  
 للنوع ومن غير الثلاثي وهو الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه ان كان في مصدرها

التاء

التاء فعلى هذا مصدر المستعمل والفرق بينه وبين المرة القراني ايضا  
 نحو استقامة ودرجة فان لم يكن فيه تاء فيجئ على مصدر المستعمل مع زيادة  
 التاء فيه مع الوصف بغير الواحدة انطلاقة وتدرج حصة للفرق بينه وبين  
 المرة فان الكتاب يجمع في محرومان الترتيب تحت الكتاب بعون الملك الوهاب

الكما  
 بعون  
 الله  
 الملك  
 الوهاب



King Saud University



جامعة الملك سعود

مرزا عزت واکرام برائے درود دعوت سابقہ و طرز مسلمانان اہل حق

امام احمد الرحمن الجرجانی

Copyright © King Saud University

طریقہ سنی و اہل حق و طرز مسلمانان اہل حق  
کو کلام اختیار و اولاد و اولاد و اولاد